المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسة العامة و النظم المقارنة

دور المؤسسة العسكرية في عهد التعددية السياسية في الجزائر

(2016 . 1989)

مذكرة لنيل درجة الماستر في العلوم السياسية

تخصص النظم السياسية المقارنة

إعداد الطالب

سفيان شريفي

إشراف

د/ بن بخيتة وردة

لجنة المناقشة:

- الدكتور مكي محمد سعيد رئيسا
- الدكتورة بن بخيتة وردة مشرفا و مقررا
- الأستاذة أيت واعراب مسيفة عضوا

جوان 2017

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ
عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى أمي و أبي العزيزين

عرفانا مني بفضلهما

ورجاءا وطلبا لرضاهما

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الذي

لم يكن ليكتمل لولا توفيق الله وفضله

ورحمته

ثم ما غمرني من جزيل عونهما

وما بلغني من عظيم دعائهما

شكر وتقدير



أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذتي العزيزة

الدكتورة بن بخيتة وردة

على ما بذلته من جهد وما قدمته من نصح

في سبيل إتمام هذا العمل.

سائلا الله عزوجل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتها

وأن يرزقها بكل حرف خط في هذا العمل رفعة وسموا

مقدمـــــــــة

يكتسي موضوع الجيش و السياسة و السلطة أهمية بالغة في الدراسات السياسية، مما يجعله من أهم ما يمكن أن يعرض من مواضيع على التفكير و الدراسة، و ترجع هذه الأهمية إلى الخصوصية التي تطبع المؤسسة العسكرية في النظم السياسية المعاصرة بصفة عامة، و في النظم السياسية العربية بصفة خاصة، و ما لهذه الخصوصية من تأثير في بناء الدول و الأنظمة.

الجيش الجزائري كغيره من الجيوش العربية له دور هام في بناء الدولة و رسم معالم نظامها السياسي، بل أن للجيش الجزائري دور مميز عن باقي الجيوش تمليه ظروف تأسيسه، و مراحل تطوره، و علاقة مؤسسيه بالسلطة في الجزائر، و هذا الدور يدخل في صميم الدراسة التحليلية للنظام السياسي الجزائري، إلى جانب مختلف العناصر و الفواعل المؤثرة فيه.

يتناول هذا الموضوع بالأساس العلاقة بين الجيش و السلطة في الجزائر، بل تتعدى إلى تحديد طبيعة هذه العلاقة، ثم التأثيرات المختلفة لهذه العلاقة على طبيعة النظام السياسي في الجزائر، و باعتبار أن كل هذه العناصر تتقاطع مع بعض المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة السياسية كمسألة الديمقراطية و التداول على السلطة، وجب كذلك التعريج على أهم المحطات التي عرفت هذا التقاطع.

تدور الفكرة حول مجموعة من المتغيرات الأساسية التي تعتبر ذات صلة وثيقة بالموضوع من أهمها المؤسسة العسكرية كمتغير أساسي في دراستنا، و هذا بالنظر إلى الزاوية التي تهتم بها هذه الدراسة و المتمثلة في الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة في صنع القرار السياسي، و هذا الأخير بدوره يربط الدراسة بمتغير آخر يتمثل في السلطة السياسية باعتبار أنها مركزه و منشئه، مما يستلزم الإحاطة بتفاصيلها من حيث نشأتها و تطورها عبر المراحل التاريخية التي عرفها النظام السياسي الجزائري، في حين تدخل التعددية السياسية كمتغير ثالث متعلق بالمجال الذي تستغرقه الدراسة باعتبار أن التعددية السياسية في الجزائر جاءت في ظرف زمني محدد شكّل نقطة تحول هامة في النظام السياسي ككل، و هو ما يعطي هذه الدراسة طابعا تحليليا يركز على مواطن التفاعل بين جميع هذه المتغيرات.

لذا فان حدود الدراسة ترتسم من حيث المكان في إقليم الدولة الجزائرية، ما دام أن الموضوع يتعلق بنظامها السياسي، أو بالتحديد دور المؤسسة العسكرية الجزائرية في رسم معالم هذا النظام، أما من حيث الزمان فان البحث سيشمل فترة التعددية السياسية بما أننا اتخذنا من هذا العنصر متغيرا فاعلا في الدراسة، و بالتالي فان هذه الأخيرة ستغطي الفترة الممتدة من 1989 إلى غاية 2016 و هو التاريخ الذي عرف فيه الدستور الجزائري

تعديلا مسّ جوانب هامة من موضوع الممارسة السياسية، و هو ما سيؤثر على دور المؤسسة العسكرية التي تغير مركزها بفعل الانتقال السياسي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في تناوله لوضع خاص بالجزائر، يتمثل في الدور العسكري في الحياة السياسية الجزائرية، و ما يفرزه هذا الدور من نتائج على الصعيد الداخلي، و ما يصنعه من موقع على الصعيد الدولي، و هذا خلال فترة شهدت فيها الجزائر انتقالا من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية، خاصة بعد أن كان الجيش الجزائري يتمتع بحظوة كبيرة خلال العهد الأول جعلته يسيطر على الحياة السياسية و يصنع القرار السياسي، قبل أن تأتي التعديلات الدستورية لتفتح المجال لقوى سياسية غير معهودة لتدخل غمار السلطة.

إن موقف الجيش الجزائري من هذه الإصلاحات تترجمه اللحظات الحاسمة من عمر التعددية السياسية في الجزائر، مما يجعل التركيز عليها في هذه الدراسة من الأهمية بما كان، للاطلاع على الدور الحقيقي للجيش في النظام السياسي الجزائري، فضلا عن أن التقدم في فهم و معرفة المؤسسة العسكرية الجزائرية و تحليل نظام الاشتغال فيها يوفر قاعدة معطيات أوسع لتحليل النظام السياسي بشكل عام، و آلياته الأساسية خاصة آلية صنع القرار و إدارة الشأن العام.

دوافع اختيار الموضوع:

الحقيقة أن اختيار هذا الموضوع كان لأسباب ذاتية و موضوعية.

أما الأسباب الذاتية فهي لا تخرج عن الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالسلطة و ما يدور في فلك ذلك من الأمور، و لما كان للمؤسسة العسكرية الجزائرية تأثير في مسألة السلطة في الجزائر عُدّ ذلك من المواضيع التي يجر إليها الفضول لمعرفتها و الغوص في أغوارها و كشف أسرارها.

أما عن الأسباب الموضوعية فان ذكرها هو من نافلة القول باعتبار أن دراسة الأنظمة السياسية المقارنة يستدعي البحث عن كل الفواعل الأساسية المؤثرة في كل نظام يخضع للتحليل، ولما كان الجيش الجزائري فاعل مؤثر في النظام السياسي الجزائري وجبت دراسته، و وجب استخلاص مواقع التأثير فيه و مواطن التأثر به، و هذا من أجل الوصول إلى معرفة علمية للنظام السياسي الجزائري و فهم صحيح له.

أهداف الدراسة:

تهدف دراسة موضوع المؤسسة العسكرية في أساسها إلى التعريف بالدور السياسي الذي تلعبه هذه الأخيرة في عملية صنع القرار في الجزائر، و هذا الهدف الأساسي إنما يتحقق بالتركيز على أهداف ثانوية يكمّل بعضها البعض في بناء تصور متكامل و متجانس حول موضوع الدراسة، و لقد برزت هذه الأهداف انطلاقا من ملاحظة مفادها أن الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري لم يتخذ نفس المظهر عبر المراحل التاريخية المختلفة التي مر بها النظام، كما أنه لم يبقى على نفس التأثير، بل عرف انكماشا في بعض المراحل، و من هنا برزت هذه الأهداف التي نسعى لحقيقها و هي:

ـ الكشف عن العلاقة التي تربط نشأة المؤسسة العسكرية الجزائرية و بنيتها العضوية، بدورها السياسي الذي لعبته خلال فترة الأحادية الحزبية.

ـ معرفة الظروف التي ساهمت في تعاظم سطوة المؤسسة العسكرية في الجزائر بصفة عامة، و تلك التي ساعدتها في السيطرة على المشهد السياسي حتى في زمن التعددية السياسية.

ـ تحديد طبيعة الدور الذي لعبه الجيش الجزائري في فترة ما بعد التعددية السياسية، إذا كان الأصل في هذه الفترة ابتعاد المؤسسة العسكرية عن المشهد السياسي.

الدراسات السابقة:

لقد سبقت إلى هذا الموضوع العديد من الدراسات التي حاولت تفسير و تحليل سلوكيات المؤسسة العسكرية كظاهرة سياسية في غاية الأهمية بشكل عام ، بل توجد محاولات تفسر علاقة الجيش بالسلطة و دوره في صنع القرار السياسي، و ذلك من زوايا مختلفة، و نذكر من هذه الدراسات:

أولا: الكتب.

في الحقيقة أن الكتابات حول موضوع المؤسسة العسكرية و دورها في النظام السياسي في الجزائر ليست بالوفرة الكافية التي حضيت بها الدراسات التاريخية التي تتناول الجانب التاريخي فقط، أما عن الكتب التي تطرقت للجانب السياسي للموضوع عثرنا على الكتاب الموسوم "**الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين**" لرابح لونيسي. هذا الكتاب تناول بالدراسة قضية الصراع بين السياسيين و العسكريين حول السلطة في الجزائر، باعتباره أحد أسباب التدخل في الشؤون السياسية من طرف العسكريين، و تحكمهم في مواطن صنع

القرار، و لقد انطلق الباحث في دراسته من إشكالية مدى صحة الاعتقاد أن الجيش هو الحاكم الفعلي للبلاد، و هو ما عالجه بتتبع التاريخ السياسي للجزائر المعاصرة، بالتركيز على العلاقة بين السياسيين و العسكريين في كل مرحلة من مراحل تطور السلطة السياسية في الجزائر.

ثانيا: الرسائل و المذكرات.

1 ـ رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، بعنوان أزمة القيادة في الوطن العربي و إشكالية الصراع بين السياسي و العسكري ـ دراسة حالة الجزائر ـ . من إعداد عبد الحق فكرون من جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2014/2013.

هذه الدراسة تناولت أزمة القيادة بصفة عامة من منطلق الصراع التاريخي بين السياسي و العسكري، و حاولت الاقتراب من أسباب تعثر التجارب الديمقراطية في الدول العربية بصفة عامة، و فشل محاولات التداول السلمي على السلطة مع التركيز على التجربة الجزائرية، و حسب صاحب الدراسة فان السبب الرئيس في ذلك يعود إلى احتكار النخب العسكرية للسلطة لفترات طويلة و عرقلتها لعمليات التحول الديمقراطي.

2 ـ رسالة دكتوراه في العلوم السياسية بعنوان آليات انتقال السلطة السياسية في الجزائر 1962 . 2004، من إعداد نصير سمارة من جامعة الجزائر 3 السنة الجامعية 2011/2010.

ربطت هذه الدراسة بين الآليات القانونية لانتقال السلطة، و التي تحدد شكل النظام في إطاره النظري، و الخصائص التي يتميز بها النظام بشكل عام، و توصلت إلى أن العلاقة التفاعلية بين الجانب القانوني لانتقال السلطة و جانبها الفعلي تنم عن حرص النظام المدعوم من المؤسسة العسكرية في إحكام السيطرة على جميع الآليات ضمانا لبقائه و استمراريته، و إذا ما فشل في إحكام هذه السيطرة فقد حكم على نفسه بالزوال.

قامت الدراسة بإسقاط الفكرة على التجربة الجزائرية، و توصلت إلى نتيجة مفادها أن مسألة انتقال السلطة في الجزائر تحكمها ثلاث عصب كلها عسكرية، و هي ضباط جيش التحرير (ALN) ، الضبط الفارين من الجيش الفرنسي (DAF)، و كذا الضباط الشرقيين، و هذا منذ الاستقلال إلى غاية تاريخ انجاز هذه الدراسة سنة 2010.

توجد كذلك دراسات أخرى متعلقة بالمؤسسة العسكرية الجزائرية إلا أنها تناولت الجانب التاريخي لنشأتها منها:

1 ـ رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر بعنوان تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954 ـ 1962 من إعداد عبد النور خيثر من جامعة الجزائر السنة الجامعية 2006/2005.

2 ـ مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر بعنوان صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية و قيادة الأركان العامة لجيش التحرير و أثره على الثورة (1958 ـ 1962) من إعداد نوة نوي من جامعة محمد خيضر بسكرة السنة الجامعية 2014/2013.

مثل هذه الدراسات حتى و إن تعلقت بالجانب التاريخي و انحصارها على الثورة الجزائرية إلا أنها تعطينا جانبا عن ظروف نشأة المؤسسة العسكرية الجزائرية و تأثير ذلك على دورها في الثورة و تأسيس السلطة السياسية بعد الاستقلال، كما تبين مراكز القوة التي تجعلها تلعب دورا هاما في صنع القرار السياسي.

لا شك أن هناك دراسات أخرى خاضت في موضوع المؤسسة العسكرية و السلطة في الجزائر إلا أن هذه المسألة تبقى دائما قابلة للدراسة و التحليل من جوانب متعددة، و لا بد أن كل محاولة في هذا المنوال قد يكون لها مساهمة و لو بسيطة في إثراء الموضوع بأفكار علمية جديدة.

إشكالية الدراسة:

يشكل دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الجزائر ظاهرة جدلية و تاريخية تطورت منذ قيام الدولة بعد استقلالها عن المحتل الفرنسي، و يستند هذا الدور إلى مكانة الجيش و بطولاته التي أحرزها ضد المستعمر مما منح له حق القوامة على الشعب الجزائري خاصة مع صدر الاستقلال، أين أسندت السلطات كلها للحزب الواحد صاحب الشرعية الثورية و التاريخية.

الحديث عن الحزب في تلك الحقبة هو نفسه الحديث عن الجيش ما دام أن إطارات و قيادات الحزب هم ضباط في المؤسسة العسكرية، مما يجعل الفصل بين ما هو سياسي و ما هو عسكري غير متاح بالمعيار العضوي و الوظيفي. و حتى الدساتير التي عرفتها الجزائر خلال فترة الأحادية الحزبية رسمت نفس الأهداف سواء للحزب أو الجيش و هي الحفاظ على الاشتراكية و الثوابت الوطنية التي هي ثورية بالدرجة الأولى، و هنا

نلمس نوع من التعظيم و الرفع من مكانة الجيش و منحه وظائف غير معهودة، تدخل في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، إلى جانب الوظيفة الأصلية المنوطة به.

هذا الدور المهم الذي احتلته المؤسسة العسكرية إنما أملته الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي عقبت الاستقلال مباشرة، إلا أن النظام الجزائري عرف تغيّرا جذريا من الناحية السياسية (الانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية) و الاقتصادية (الانتقال من الاقتصاد الموجّه إلى الاقتصاد الحرّ) و هذا كله فتح المجال لدخول فواعل أخرى جديدة كالأحزاب و رجال المال و الأعمال تؤثر في النظام و في صنع القرار، و هنا تبرز الإشكالية المحورية التي تطرح مسألة مدى تمسك المؤسسة العسكرية بدورها الريادي في الحياة السياسية أمام دخول أدبيات التعددية في الحقل السياسي كالشرعية القانونية و التمثيل السياسي و التداول على السلطة ... الخ و نصوغ الإشكالية كالآتي:

ـ ما هو دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري بعد إقرار التعددية السياسية (1989 ، 2016)؟

و من أجل تحليل هذه الإشكالية نفككها إلى أسئلة فرعية هي:

1 ـ ما هي الجذور التاريخية لتدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي؟

2 ـ ما هي الظروف التي ساهمت في سيطرة الجيش على العمل السياسي بعد التعددية؟

3 ـ ما هي أبرز المحطات التي فرضت فيها المؤسسة العسكرية سلطتها في صنع القرار؟

4 ـ هل تراجع فعلا دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ؟

فرضيات الدراسة:

1 ـ هناك علاقة ارتباطيه بين ظروف نشأة المؤسسة العسكرية و نزعتها التسلطية في الشأن السياسي.

2 ـ أن الارتباط التاريخي بين السياسيين و العسكريين خلال الثورة، انعكس عند تأسيس السلطة و تطورها.

3 ـ أن الاستقرار السياسي و المؤسساتي عامل مهم في تحييد دور الجيش عن الحياة السياسية.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

يتناول الموضوع عدة مفاهيم أساسية، نرى في تحديدها و تأصيلها في إطارها النظري فائدة لفهم الموضوع، و من أهم المفاهيم تلك التي تشكل المتغيرات الأساسية التي تثيرها الدراسة و هي:

1 ـ المؤسسة العسكرية: نقصد بالمؤسسة العسكرية تلك المؤسسة التي تحتكر الطاقة الدفاعية للدولة و تحتكر الحق في التزود بكافة الأسلحة الخفيفة و الثقيلة لأداء هذه المهمة، إذ لا يسمح لمؤسسة أخرى داخل الدولة أن تمتلك هذه الأسلحة باستثناء مختلف مصالح الأمن مثل الشرطة و قوات مكافحة الشغب التي لا تحسب على المؤسسة العسكرية إلا أنها تتوفر على القدر اللازم من الأسلحة التي تمكنها من حفظ النظام العام داخل الدولة.

بالنسبة للمؤسسة العسكرية الجزائرية فنقصد بها مختلف الأسلحة التابعة لوزارة الدفاع الوطني منذ الاستقلال، و بما أن الدراسة تطرقت إلى الحقبة الاستعمارية كمرحلة أساسية في تطور الجيش الجزائري فان تسمية المؤسسة العسكرية تمتد كذلك لمختلف التنظيمات التاريخية التي كونت النواة الأولى للجيش مثل المنظمة الخاصة و جيش التحرير الوطني.

لذا فان استعمال مصطلح المؤسسة العسكرية في هذه الدراسة لا يقصد به الجيش الوطني الشعبي فقط الذي يمثل مختلف القوات الدفاعية للدولة الجزائرية المستقلة، و إنما يقصد به كذلك جيش التحرير الوطني الذي نشأ خلال الحقبة الاستعمارية، و الذي أسس القواعد الصلبة للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

2 ـ النظام السياسي: نقصد به ذلك النسق الذي تتفاعل فيه مختلف القوى السياسية المؤثرة في عملية صنع القرار، و ضمن هذا الإطار تبرز مكانة المؤسسة العسكرية كفاعل أساسي يدخل في هذا النسق المعبر عنه بمصطلح النظام السياسي، و الذي يضم السلطة السياسية الممثلة في المؤسسات الرسمية و كذا الأحزاب السياسية التي ظهرت بعد إقرار التعددية، و حتى الجماعات الضاغطة خاصة منها رجال المال و الأعمال الذين أصبح لهم صوت مسموع في ضل التوجه الاقتصادي الجديد. كل هذه العناصر هي التي تشكل النظام السياسي، مع التمييز بين المركز الذي تمثله العلبة السوداء، و المحيط الذي يمثله مختلف الفواعل المؤثرة حسب نموذج دافيد استون.

3 ـ التعددية السياسية: يقصد بالتعددية السياسية السماح بتعدد الآراء عبر مختلف الوسائل المتاحة للتعبير عن هذا الرأي، فقد يكون التعبير عنه عن طريق النضال الحزبي، فحينئذ تكون التعددية حزبية، و قد يكون التعبير

عنه عن طريق وسائل الإعلام و حينئذ تكون التعددية إعلامية، كما قد يكون التعبير عن طريق إنشاء النقابات و هنا تكون التعددية نقابية ...الخ.

نركز في دراستنا على متغير التعددية السياسية باعتبار أن الجزائر عرفت انتقالا من الأحادية إلى التعددية سنة 1989 و هو المنعطف الحاسم الذي يحدد الفواعل الأساسية في صنع القرار، و هو ما سيؤثر على مكانة الفاعلين التقليديين.

المناهج و المقاربات النظرية للدراسة:

تتطلب دراسة موضوع المؤسسة العسكرية و دورها في الحياة السياسية في الجزائر استخدام عدة مناهج للبحث، و هذا نظرا لتعدد الجوانب التي تشملها الدراسة.

1 ـ المنهج التاريخي: نستخدم هذا المنهج لدراسة المراحل التاريخية التي نشأت عبرها المؤسسة العسكرية الجزائرية، بإبراز أهم الظروف التي أثرت في دورها السياسي في الماضي و الحاضر.

2 ـ المنهج الوصفي التحليلي: و هو المنهج الذي يساعدنا على وصف المؤسسة العسكرية الجزائرية من حيث بنيتها و وظائفها و كذا علاقتها بالسلطة السياسية، ثم تحليل هذه العلاقة بالرجوع إلى خصائصها البنيوية و الوظيفية.

3 ـ منهج دراسة الحالة: يستخدم هذا المنهج بصفة آلية ما دام موضوع الدراسة يتعلق بحالة محددة و معينة بذاتها و هي المؤسسة العسكرية الجزائرية.

أما عن المقاربات النظرية التي نرى من توظيفها فائدة للدراسة نذكر:

ـ المقاربة البنيوية التي تساعد على فهم تأثير بنية المؤسسة العسكرية خاصة البنية البشرية في سلوكها تجاه القضايا السياسية، و تساعد أكثر عند تحليل علاقة التغير في البنية بالسلوك الظاهر للمؤسسة ككل.

ـ المقاربة الوظيفية التي تهتم بالجانب الوظيفي للمؤسسة العسكرية كمتغير أساسي في النظام السياسي، و هذا بالمقارنة بين الوظيفة الأصلية المعتادة و الوظيفة الفعلية الممارسة.

ـ المقاربة التاريخية التي تبين تأثير الجذور التاريخية لأي مؤسسة في تعاملها مع المحيط الخارجي، و سوف نستعملها لابراز أهمية التجربة التاريخية في تحديد السلوك العام للمؤسسة.

ـ مقاربة تحليل النظم لدافيد استون ما دام أن الدراسة تعد من البحوث التحليلية للنظام بشكل عام، مما يجعل الاقتراب النظمي أو النسقي يجد ضرورة للتوظيف.

ـ المقاربة القانونية و هي التي نجد في استعمالها أكثر من ضرورة ما دام أن الوظيفة الأصلية التي التي تناط بالمؤسسة العسكرية هي تلك التي تحددها قوانين الجمهورية، ما يجعل تكييف الممارسات السياسية للمؤسسة العسكرية يكون على ضوء ما هو محدد بالقانون من أجل فهم العقيدة السياسية للجيش.

تقسيم البحث:

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع لا بد من تقسيم البحث إلى ثلاث فصول أساسية يخصص كل منها لدراسة متغير من متغيرات الدراسة .

يتناول الفصل الأول المؤسسة العسكرية بشكل عام و سنركز فيه على التطور التاريخي للمؤسسة العسكرية من جذورها الأولى مع التركيز على الخصائص التي تميزها عن باقي الجيوش سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، ثم التركيز كذلك على بنية هذه المؤسسة من حيث تركيبتها البشرية و الهيكلية.

أما الفصل الثاني فسيخصص لدراسة النظام السياسي الجزائري بالمقاربة التاريخية بدءا من تأسيس السلطة السياسية في الجزائر مباشرة بعد الاستقلال، بالتركيز على الأزمة التي عرفها النظام الجزائري في صائفة 1962 و التي أفرزت هيمنة المؤسسة العسكرية على مراكز صنع القرار، كما تجد فترة الانتقال السياسي في الجزائر حيزا لها في هذا الفصل بإبراز الظروف العامة التي مهدت الطريق إلى الانتقال ثم وصف الملامح الجديدة التي استقر عليها النظام في الفترة محل الدراسة.

الفصل الثالث سيتناول مكانة المؤسسة العسكرية في فترة التعددية في الجزائر و فيه يتم التمييز بين مرحلتين هما مرحلة سيطرة المؤسسة العسكرية و التي أفرزها رد الفعل العنيف الذي أبدته هذه الأخيرة على نتائج الانتخابات التعددية الأولى في تاريخ الجزائر و كذا تحكمها بزمام الأمر السياسي طوال الفترة الانتقالية، و مرحلة تراجع دور المؤسسة العسكرية الذي تزامن مع فترة الاستقرار المؤسساتي الذي عرفته الجزائر ظاهريا على الأقل بعد 1999.

الفصل الأول

تطـور المؤسسـة العسكريـة الجزائريـــة

يتناول هذا الفصل دراسة وصفية للمؤسسة العسكرية الجزائرية منذ نشأتها الأولى و إلى غاية استقرارها على الحالة التي هي عليها حاليا، إذ لم تكن وليدة لحظة التأسيس الرسمي للجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال، و إنما مرت نشأتها بمراحل تاريخية صاحبت مسار الحركة الوطنية التي مهّدت لاندلاع الثورة و استمرت إلى غاية تأسيس السلطة السياسية في الجزائر المستقلة بكل مؤسساتها السياسية و العسكرية.

سنركز في هذا الفصل على جانبين مهمين أولهما تاريخي، و ليس الغرض منه سرد الأحداث و استحضار الوقائع، بل بغرض الكشف عن التراكمات التاريخية التي ميّزت الجيش الجزائري عن غيره من الجيوش بخصائص هامة، و شكّلت عقيدته التي ترجمتها أغلب المواقف التي أبداها تجاه القضايا الوطنية المختلفة، و الآخر بنيوي يهتم بالجانب البشري و الهيكلي للمؤسسة العسكرية الجزائرية، و تنطلق الفكرة من فرضية أن النزعة التسلطية التي تنزع لها المؤسسة العسكرية الجزائرية في الشأن السياسي، إنما ترجع إلى الظروف التي نشأت في كنفها هذه المؤسسة، و التي تعود إلى جذورها الضاربة في عمق النضال السياسي و العسكري للنخبة الثورية قبل اندلاع ثورة نوفمبر 1954. هذه الجذور التي بقيت تتغذى منها مختلف الأجهزة العسكرية التي عرفتها الدولة الجزائرية خلال الثورة و بعدها، كما انعكست كذلك على الحالة الراهنة بخصائصها المعروفة، و حتى على مستوى البنية البشرية و الهيكلية التي عرفتها المؤسسة العسكرية بعد الاستقلال مما سيؤثر على الدور الذي ستلعبه و المواقف التي ستتخذها إزاء أية قضية تخص الأمة.

و من أجل التحقق من صدق هذه الفرضية يجدر بنا تحليلها وفق العناصر التالية:

المبحث الأول: الجذور التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

المطلب الأول: التنظيمات الأولى قبل الثورة.

المطلب الثاني: المواثيق المنظمة للمؤسسة العسكرية خلال الثورة.

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية بعد الاستقلال.

المطلب الأول: الخصائص و المميزات.

المطلب الثاني: البنية الهيكلية و البشرية.

المبحث الأول:الجذور التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

قبل الخوض في المراحل التاريخية التي تطورت عبرها المؤسسة العسكرية الجزائرية، لابد من الوقوف عند هذه التسمية أولا، و التي لا تطلق إلا للتعبير عن معنى معين، و لا تستعمل إلا للدلالة عن مكانة و مرتبة معينة، و يطلق مصطلح المؤسسة العسكرية الجزائرية على مؤسسة « الجيش الوطني الشعبي» و هي التسمية الرسمية للجيش الجزائري، و لقد ارتبط استعمال مصطلح المؤسسة العسكرية باعتبارين أساسيين هما[1]:

- الاعتبار الأول يقوم على الإسهامات العلمية الأكاديمية التي تستعمل هذا المصطلح للتعبير عن الجيش، و وردت في كتابات العديد من المفكرين أمثال إميل دوركايم و روني لورو و غيرهما، و لعل استعمال لفظ المؤسسة العسكرية عند هؤلاء فيه دلالة على أن الجيش أكبر من أن يكون مجرد جهاز تنحصر مهمته في الدفاع، بل يرقى إلى مصاف المؤسسات السيادية في أية دولة.

- أما الاعتبار الثاني فهو يعود لخصوصية الجيش الجزائري الذي تُفضل الدراسات المتعلقة به استعمال لفظ المؤسسة العسكرية للتعبير عن مكانته المتميزة عن باقي مؤسسات الجمهورية.

و بالعودة إلى الجذور التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية نميز بين التنظيمات التي ظهرت قبل اندلاع ثورة نوفمبر 1945 و التي مهدت لقيام الثورة، و تلك التي أسستها مختلف المواثيق التي شهدتها الثورة المجيدة.

المطلب الأول: التنظيمات العسكرية الأولى قبل الثورة.

يرى معظم المؤرخين أن حركة ماي 1945* هي التي أنضجت فكرة الكفاح المسلح في أوساط الشعب الجزائري، و شكلت القاعدة الصلبة لانطلاق الثورة في غرة نوفمبر 1954. هذه الفكرة المنقولة و المتناقلة شكلت عقيدة مجحفة في حق الرواد المناضلين الذين آمنوا مبكرين بفكرة الكفاح المسلح، و اتخذوه سبيلا لاسترجاع الاستقلال الوطني ، و بذلوا ما توفر لهم من أجل تجسيد ذلك على أرض الواقع[2]، فمنذ دخول المحتل الفرنسي أرض الجزائر واجهته المقاومات الشعبية المسلحة في أماكن متعددة من البلاد، و في فترات

---

[1] منصور لخضاري، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر. **أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية 2013/2012 ، ص 254.

* نقصد بحركة ماي 1945 المظاهرات التي شنها الشعب الجزائري مع بدية شهر ماي 1945 لتذكير فرنسا بوعودها التي قطعتها أمامه بعد أن تحقق لها الانتصار في الحرب العالمية الثانية، ثم انقلبت إلى مجازر ارتكبتها الآلة الاستعمارية في حق المتظاهرين.

[2] العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**. الجزء الأول، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1999، ص 100.

زمنية مختلفة، و لقد كان لهذه المقاومات قادة و مؤطرون يعتبرون من الطلائع المتشبعة بالثقافة الوطنية و الدينية أمثال الأمير عبد القادر و الشيخ الحداد و لالة فاطمة نسومر و المقراني، و غيرهم كثير، و جميعهم كان يؤمن بالكفاح المسلح كأفضل سبيل لمقاومة المستعمر.

و في هذا الصدد يقول الدكتور العربي الزبيري:[1]

« إن فكرة الكفاح المسلح في الجزائر ليست وليدة ما بعد الحرب الامبريالية الثانية*، بل وجدت منذ اللحظات الأولى للعدوان الفرنسي، و ظلت طوال الفترة الاستعمارية هي الوسيلة المفضلة لاسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة، و لم تكن حركة مايو الثورية إلا واحدة من حلقات المسلسل الطويل الذي يروي للعالم جهاد شعب لم يتوقف عن دفع قوافل الشهداء إلى أن استرجع استقلاله سنة اثنين و ستون و تسعمائة و ألف.»

يتضح مما سبق أن الجذور التاريخية للعمل المسلح كأسلوب جهادي و نضالي يعود إلى السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر، إلا أن الكلام عن اللبنات الأولى للجيش العسكري الجزائري يقتضي الرجوع إلى التنظيمات التي نشأت من أجل التحضير لثورة أول نوفمبر المجيدة، و تلك التي فجرت الحرب التحريرية المضفرة، و في الأساس هما تنظيمان أساسيان:

1 ـ المنظمة الخاصة.

2 ـ جيش التحرير الوطني.

1 ـ المنظمة الخاصة (L'OS): يعتبر تأسيس المنظمة الخاصة من أهم القرارات التي خرج بها مؤتمر حزب الشعب الجزائري المنعقد في 15 و 16 فبراير 1947 و في تلك الأثناء كان الحزب ينشط تحت تسمية حركة انتصار الحريات الديمقراطية المعترف بها شرعيا.

و معروف أن حزب الشعب تم حله من طرف السلطات الاستعمارية بتاريخ 1939/09/26 كما تم اعتقال زعيمه الحاج مصالي، و هو ما دفع إلى إعادة بعث الحزب من جديد بتسمية "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" من أجل النشاط في إطار الشرعية، و أول ما حمله مصالي الحاج بعد إطلاق سراحه سنة 1946 كمشروع سياسي، و انساق وراءه جناح واسع في حزب الشعب هو المشاركة في الانتخابات التشريعية

---

[1] العربي زبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص 102.

* يشار بهذا المصطلح إلى الحرب العالمية الثانية، و هذا نسبة إلى القوى الامبريالية التي كانت تتنافس حول المستعمرات من أجل توفير المواد الأولية لصناعاتها في الحرب العالمية الثانية، و جندت شعوب المستعمرات للمشاركة في الحرب مثلما فعلت فرنسا مع الشعب الجزائري. و لقد استعمل مصطلح الامبريالية حتى في الوثائق الرسمية للجمهورية الجزائرية إذ ورد في ديباجة دستور 1976 ضمن عبارة "...تحرير الاقتصاد الوطني من كل تسلط أمبريالي..."، كما استعمل المصطلح ذاته في الميثاق الوطني لسنة 1976.

المقررة في نوفمبر 1946 المخيبة للآمال، مما أدى إلى عقد مؤتمر وطني سري للحزب لمناقشة تقريرين أساسيين هما:[1]

ـ التقرير الأول تقدم به السيدان حسين لحول و شوقي مصطفاوي يتضمن موقف الحزب من الانتخابات و تقييم نتائجها، و لقد جاء في مجمله نقد لاذع لقرار المشاركة باعتبار أن إيديولوجية الحزب منذ الحرب العالمية الثانية قائمة على عدم الاعتراف بسيادة فرنسا على الجزائر، و أن المشاركة في الانتخابات هو اعتراف بذلك.

ـ التقرير الثاني تقدم به السيد حسين أيت أحمد و تضمن تصورات و أفكار تحملها الفئة الشابة داخل الحزب، المتحمسة للكفاح المسلح الذي تبلورت قواعده على مدار عقد من الزمن (1947/1937) بفضل العمل السري الذي بدأ ينشط في أعماق المناطق الريفية، و التي انخرط إليها العديد من العناصر الشابة للتدرب على حمل السلاح.

على ضوء هاذين التقريرين ناقش مؤتمر الحزب الوضع العام الذي تعيشه الجزائر في تلك الظروف، و ركز على مضامين التقريرين المقدمين للمناقشة، و خلص إلى إقرار ما يلي:[2]

- اعتماد كافة الوسائل لتحرير الجزائر بما فيها الكفاح المسلح و تأسيس منظمة خاصة.
- تثبيت حركة انتصار الحريات الديمقراطية كغطاء شرعي لحزب الشعب الجزائري.
- الموافقة على اعتماد الانتخابات كوسيلة من وسائل النضال.
- تعيين أعضاء اللجنة المركزية للحزب مع احتفاظ مصالي الحاج برئاسته.

بهذا يكون المؤتمرون قد توصلوا إلى إقامة تنظيم ثلاثي و هو حركة انتصار الحريات و الديمقراطية كتنظيم علني يشارك في الحياة السياسية، إلى جانبه حزب الشعب (التنظيم القديم) كتنظيم سري يحافظ على الهياكل السابقة، الى جانبهما تنظيم شبه عسكري هو المنظمة الخاصة.[3]

---

[1] العربي زبيري، مرجع سابق، ص ص 152 و 153.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1962.** دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 473.

[3] رابح لونيسي، **محاضرات و أبحاث في تاريخ الجزائر.** دار كوكب العلوم، الجزائر 2013، ص ص 126 ، 127.

لقد شُرع في تأسيس المنظمة الخاصة في مارس 1947 و هي منظمة شبه عسكرية يتمثل دورها في اقتناء السلاح و تدريب الأفراد الذين يخوضون معركة التحرير في المستقبل[1].

أسندت قيادة المنظمة إلى محمد بلوزداد بصفته عضوا بارزا في تنظيم اللجنة المركزية للشباب التابع للحزب في العاصمة، و الذي لعب دورا كبيرا في إنشاء المنظمة الخاصة[2].

لقد بادر محمد بلوزداد إلى تنصيب هيئة الأركان من الرجال الذين يثق فيهم، و بدأ الاتصال أولا بحسين أيت أحمد، و أحمد بن بلة لتتشكل هيئة الأركان بهؤلاء الثلاثة كما يلي:

1 ـ محمد بلوزداد رئيس المنظمة مسؤول التنسيق و الاتصال بالمكتب السياسي للحزب.

2 ـ حسين أيت أحمد رئيس هيئة الأركان (المسؤول السياسي).

3 ـ بلحاج جيلالي المدرب العسكري العام (مسؤول عسكري).

و على مستوى العمالات (الولايات)

ـ محمد بوضياف مسؤول قسنطينة.

ـ جيلالي رقيبي مسؤول العاصمة 1.

ـ محمد ماروك مسؤول الشلف و الظهرة (العاصمة 2).

ـ أحمد بن بلة مسؤول وهران.

تمكنت المنظمة الخاصة بعد تأسيسها من تحقيق أولى أهدافها و هي:

ـ من جانب التسليح: حصلت على الدفعة الأولى من السلاح و المقدرة بـ 300 قطعة من ليبيا، أما الدفعة الثانية فقد تم اقتناؤها من منطقتي العاصمة و القبائل الكبرى[3] بفضل نشاط أعضاء و مناضلي المنظمة الذين أخذوا على عاتقهم مهمة جمع المال في سرية تامة و دون استشارة قيادة الحزب، و اعتمدوا في ذلك على بعض الأغنياء و التجار، ثم صرفها في شراء السلاح من أماكن معروفة بتجارة الأسلحة ، كما تم

[1] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و إلى غاية 1962**. الطبعة الأولى، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 320.

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين**. دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص11.

[3] عبد العزيز وعلي، **أحداث و وقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة**. الطبعة الثانية، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر 2011، ص 15.

تجهيز مخابئ لجمعها و تخزينها، بالإضافة إلى فتح ورشات لتصليحها و صيانتها بالاعتماد على محترفي صناعة السلاح[1].

ـ من جانب التجنيد: بلغت المنظمة الخاصة تعداد 1500 منخرط في العام الأول من تأسيسها، و راعت في ذلك شروطا صارمة عكست طبيعتها النخبوية، و لقد ركزت على مجموعة من المواصفات في الانتقاء كالانضباط و الصرامة و السرية و الإيمان بالقضية الوطنية[2]. و لكي يتمكن المناضل من الانخراط في المنظمة الخاصة يجب أن ينجح في اجتياز مجموعة من الامتحانات تتعلق بالتكوين السياسي، و الشجاعة و الاستعداد للتضحية في سبيل الله، كما يخضع لتحقيق معمق حول سلوكه اليومي و علاقاته الاجتماعية، و كل هذه المعايير تدخل في تقدير مدى أهلية المناضل في الانخراط في صفوف المنظمة، و إذا ما تحقق له ذلك يستدعى لتأدية اليمين و تبدأ معه عملية التكوين الميداني، و التدريب العسكري.

ـ من جانب الهيكلة: اعتمدت المنظمة الخاصة تقسيما دقيقا في بنيتها، إذ تم تقسيمها إلى مجموعة فرق، و كل فرقة تضم ثلاث فروع، و كل فرع يضم ثلاث أفواج، و كل فوج يضم ثلاث مجموعات، و تتشكل المجموعة من ثلاث مناضلين و قائدهم، كما ينصب قائد على رأس كل فوج و فرع و فرقة[3].

لقد وفرت المنظمة الخاصة للمنخرطين فيها تعليما عسكريا في إطار حرب العصابات و دربتهم على استعمال الأسلحة و المتفجرات بمختلف أنواعها، بالإضافة إلى التكوين السياسي المرتكز على إنماء الحس الوطني، و الولاء لقضايا الأمة، و يمكن القول أنها أعدت جيشا كاملا، و وفرت له جميع الشروط الضرورية ليشعل فتيل الثورة، و لقد كان جاهزا لخوضها سنة 1949 لولا مرض رئيسها محمد بلوزداد في ماي 1948 الذي نقل للعلاج في الخارج و استخلف بحسين أيت احمد الذي حافظ على التنظيم السابق، و عمل على تطويره و إثرائه دون أن يحدث أي تغيير في التركيبة البشرية، بل ركز عمله على الجانب التكويني أكثر باعتماد الأساليب العلمية المعتمدة في الأكاديميات العسكرية الكبرى، و تجدر الإشارة إلى أن برامج التكوين كانت مدروسة وفقا للأدبيات العلمية العالمية، و ليست عشوائية، إذ كانت الدروس مستمدة من كتب كبار علماء الإستراتيجية الحربية أمثال (كلاوس فيتز)، كما اعتمدت كتب الفكر الثوري مثل (ماركس)، (انغلز)

---

[1] الطاهر جبلي، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية. **أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر**، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2009/2008 ص 30.

2 منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 258.

3 العربي زبيري، مرجع سابق، ص 182.

و مجموعة من الكتب المتعلقة بحرب العصابات، بالإضافة إلى الاستعانة بالنماذج الثورية الناجحة مثل الانتفاضة الايرلندية و ثورة الهند الصينية[1].

بناء على ما تم تحقيقه من طرف المنظمة الخاصة، أعدّ أيت احمد تقريرا مفصلا موجه إلى القيادة السياسية للحزب، و ذلك بالتعاون مع مساعديه في قيادة الأركان، ضمّنه تقييما شاملا لواقع المنظمة الخاصة من الناحية المادية و البشرية، بالإضافة إلى الآفاق التي يطمح إلى تحقيقها خاصة ما تعلق بنوعية التدريب الذي أعد له نشرة خاصة تشتمل على 12 درسا في كيفية استعمال الأسلحة، و خوض حرب العصابات، و إعداد الكمائن، إلى غير ذلك من فنون الحرب. كما ركز التقرير على العمليات الميدانية التي يتدرب عليها المناضلون مثل الهجوم على بريد وهران، و القضاء على ميليشيا الباشاغا أيت علي، و إسناد الثائرين في جرجرة و الأوراس، و غيرها من العمليات الفدائية، وكانت هذه العناصر التي ركز على ذكرها التقرير المقدم أمام أعضاء اللجنة المركزية للحزب في ديسمبر 1949 بالنسبة لأيت احمد سندا قويا لتبرير اقتراحه الرامي إلى إعلان الثورة المسلحة، و لقد أسس اقتراحه على جاهزية المنظمة الخاصة عتادا و عددا من جهة، و من جهة أخرى حذّر من إمكانية اكتشاف التنظيم العسكري من طرف السلطات الاستعمارية في أية لحظة. و حسب أعضاء المنظمة الخاصة فإن قيادة الحزب لم ترد على الاقتراح لا بالإيجاب و لا بالسلب و فظلت الانتظار[2].

لقد كان تخوف أيت احمد في محله حين حذّر قيادة الحزب من تسرب المعلومات حول المنظمة الخاصة إلى السلطات الفرنسية، إذ حدث ذلك فعلا بعد أن عُزل أيت احمد من قيادة المنظمة على اثر اتهامه بالضلوع في القضية البربرية* و استخلافه بأحمد بن بلة، فلم تدم قيادته كثيرا حتى اكتشف أمر المنظمة الخاصة في مارس 1950 و ألقى القبض على أكثر من 400 مناضل و على رأسهم مسؤولها الأول آنذاك أحمد بن بلة، الذي كشف هياكلها و قادتها أثناء التعذيب، و هم كل من زيغود يوسف، عمار بن عودة، عبان رمضان و العربي أولبصير،[3] لتدخل المنظمة الخاصة حياة المطاردة بعد أن هرب قادتها الذين نجوا من الاعتقال، و اعتصم مناضلوها في الجبال.

---

[1] حسين أيت أحمد، **روح الاستقلال (مذكرات مكافح 1942 - 1952)**. ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002، ص 147.

[2] عمار بوحوش ، مرجع سابق، ص 321.

* تعرف القضية البربرية بما حدث في نهاية 1948 أين أقدمت اللجنة الفدرالية لحزب الشعب بفرنسا بالتصويت على قرار يدافع عن أطروحة الجزائر الجزائرية بدلا من الجزائر العربية الإسلامية، ما جعل قيادة حزب الشعب بالجزائر تعتبر هذا التصرف بمثابة الانشقاق عن التوجه العربي الإسلامي للحزب، فأرسلت فرقة "الكومندوس" لاسترجاع مقرات الحزب بفرنسا، و شنت حملة اقصاءات طالت العناصر ذات التوجه البربري في الحزب.

[3] حكيم بن الشيخ، **مقاربات في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية**. دار العلم و المعرفة، الجزائر 2013، ص 87.

يجمع الكثير من المؤرخين أن حادثة تبسة كانت السبب في اكتشاف المنظمة الخاصة من طرف سلطات الاحتلال، و تعود الحادثة إلى شهر مارس 1950 أين قام أعضاء من المنظمة بمتابعة تأديبية ضد أحد مناضليها في تبسة*، و لم تستطع أن تتحكم في سير القضية، فتسربت الأخبار إلى السلطات الاستعمارية، و بدأت سلسلة الاعتقالات عبر كامل التراب الوطني باستثناء بعض المناطق التي لم تطلها المخابرات[1].

لقد شكلت المنظمة الخاصة النواة الأولى للمؤسسة العسكرية الجزائرية، و منها استمدت هذه الأخيرة العديد من الخصائص أهمها السرية التامة في التعامل و الانضباط كسمتين بارزتين لدى أعضائها مهما بلغت الخلافات الداخلية، كما استمدت عقيدتها المبنية على الجزم بأن التدخل العسكري يكون مفروضا عندما يفلس الخيار السياسي[2] و تجدر الإشارة إلى أن قادة المنظمة الخاصة ركزوا كل جهودهم من أجل فرض الانضباط و احترام السلم الهرمي للأعضاء كأدنى حد للتكوين حتى لا تطغى النزعة العسكرية على حياة المناضلين.

و يقول المناضل حسين أيت أحمد في هذا الشأن:[3]

> « كان طبعي و تكويني رافضين للنزعة العسكرية، و بالتالي عملت أن يكون الانضباط و احترام التسلسل الوظيفي في حدوده الضرورية فقط، فالمراسيم الوحيدة تمثلت في التحية العسكرية المعروفة بعبارة (للفدا) عند افتتاح الاجتماعات »

و ما يشدّ إليه التفكير في نشأة المنظمة الخاصة هو تشكل نظرة الاستخفاف برأي السياسيين بفعل الموقف السلبي الذي أبداه قادة حزب الشعب بخصوص طلب إعادة بعث المنظمة الخاصة بعد اكتشاف أمرها، و هو المطلب الذي لم تكترث له اللجنة المركزية للحزب بل راحت تهتم بالانتخابات و المناصب التي يوفرها المستعمر تحت رايته و سلطته، مما يدفع لوصفها بالانتهازية و الجبن من طرف العسكريين[4] و هذه النظرة بقيت راسخة لدى المؤسسة العسكرية على طول مراحل تطورها.

---

*هو المدعو عبد القادر خياري الذي اتهم بالمساس بالمنظمة الخاصة و انتقاده لحزب الشعب.

[1] شتي أمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية. **رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر**، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2006/2005 ص 331.

[2] عبد الله مقلاتي، **التاريخ العسكري لثورة التحريرية و أهم المعارك الكبرى.** الكتاب الثالث، شمس الزيبان للنشر و التوزيع، الجزائر 2013، ص 14.

[3] حسين أيت أحمد، مرجع سابق، ص 145.

[4] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين** ، مرجع سابق، صفحة 12.

2 ـ جيش التحرير الوطني (ALN):

يعتبر جيش التحرير الوطني المحرك الأساسي للثورة المجيدة و السند الحقيقي لها، وجد جذور نشأته من المنظمة الخاصة التي تأسست في فيفري 1947، إلا أن اكتشاف أمرها من طرف السلطات الاستعمارية في مارس 1950 عطل عملها، و ثبط من عزيمة أعضائها، مما حال دون إتمام مسيرتها كما رسمت من طرف قادتها الأوائل، لكن الأهم من هذا أن المنظمة الخاصة ـ حتى و إن توقف نشاطها لبرهة ـ استطاعت أن تعيد الثقة إلى المناضلين، و ضمنت بالتالي عدم الانحراف عن المسار المسطر و هو الكفاح المسلح[1]. و هو المسار الذي قادها نحو تفجير الثورة عبر المراحل التالية:

أ ـ إنشاء اللجنة الثورية للوحدة و العمل: هي لجنة تأسست في 23 مارس 1954 من طرف أعضاء سابقين للمنظمة الخاصة، سعوا من أجل بعث هذا التنظيم العسكري من جديد، و تفعيل دوره الرائد في التحضير لإعلان الثورة، إلا أنهم فشلوا في مسعاهم أمام الأزمة التي حلت بحركة انتصار الحريات الديمقراطية بين جناحين متصارعين، أحدهما موالي للزعيم مصالي الحاج و سمي بجناح المصاليين، و الثاني يضم أعضاء اللجنة المركزية للحزب و سمي بجناح المركزيين، و أمام استحالة جمع الطرفين على كلمة واحدة، ظهر جناح ثالث عرف بالقوة الثالثة[2] و هو الجناح الذي حاول أن يلزم الحياد، و صمم أن يضع فوق جميع الاعتبارات هدف واحد و هو إعلان الثورة، و أطلقت هذه المجموعة على نفسها اسم اللجنة الثورية للوحدة و العمل و كان محركها الأساسي هو محمد بوضياف[3].

ب ـ اجتماع الـ 22: في نهاية جوان من سنة 1954 دعت اللجنة الثورية للوحدة و العمل إلى عقد اجتماع يضم جميع من يؤمن بالكفاح المسلح كحل وحيد لاسترجاع السيادة، و لقد أصر المنظمون على حضور الأعضاء السابقين للمنظمة الخاصة ممثلين لجميع المناطق، لكن الظروف سمحت بحضور 22 عضو مع تسجيل غياب ممثلي منطقة القبائل التي بقيت وفية لمصالي الحاج دون أن تكون معارضة لفكرة الكفاح المسلح، كون أن قدماء المنظمة الخاصة في المنطقة كانوا يظهرون الولاء لمصالي في وقت الأزمة حفاظا على وحدة الحزب، و هو ما دفعهم لإرسال وفد يمثل القبائل في مؤتمر الحزب المنعقد في هورنو متزامنا مع اجتماع الـ 22، لكن في الوقت نفسه عقد كريم بلقاسم اجتماعا لقادة المنطقة في هضبة أزغار بالقرب من

---

[1] مجلة الجيش، **الجيش الوطني الشعبي، مسيرة و تاريخ.** سلسلة خاصة، العدد 1 جويلية 2012، صفحة 30.

[2] أمال شتي، مرجع سابق، صفحة 337.

[3] مذكرات الرئيس علي كافي، **من المناظل السياسي الى القائد العسكري 1946 ـ 1962.** دار القصبة للنشر، الجزائر 1999، صفحة 38.

مدينة واضية ، دعا فيه إلى حياد المنطقة، و إلى تركيز الجهود نحو التحضير لتفجير الثورة المسلحة[1].



المصدر: على الرابط https://www.google.dz/search?q

انعقد الاجتماع في 25 جوان 1954 ببيت المناضل الياس دريش بالمدنية (الجزائر العاصمة) تحت رئاسة مصطفى بن بولعيد، و تولى تلاوة التقارير الخاصة بالاجتماع كل من السادة محمد بوضياف، العربي بن مهيدي و ديدوش مراد الذين ركزوا في تقاريرهم على الأوضاع السائدة في الساحة السياسية سواء في الداخل أو على مستوى دول الجوار، كما تم تقديم لمحة حول المنظمة الخاصة و تقييم شامل لمنجزاتها تمهيدا لاقتراح إعادة بعث تنظيم عسكري جديد، و كان أخر ما ختم به محمد بوضياف هو العبارة التالية:« نحن الأعضاء السابقون في المنظمة الخاصة، ينبغي علينا أمام أزمة الحزب، و وجود حرب تحرير بكل من تونس و المغرب، أن نتشاور و نقرر ما ينبغي عمله مستقبلا[2]». هذه العبارة توحي بأن الهيئة المنظمة لهذا الاجتماع عملت على توجيه النقاش نحو الخيار العسكري للكفاح، و هذا بالاستدلال بما يحدث في كل من

[1] عبد النور خثير، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954 – 1962**. دار العلم و المعرفة، الجزائر 2013، ص 110.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، صفحة 354.

تونس و المغرب من جهة، و من جهة أخرى توجيه اللوم للمصاليين المتشبثين بالكفاح السياسي السلمي، و في هذا اتهام واضح بعرقلة أي مبادرة تسعى لإعلان الثورة.

لقد نجح محمد بوضياف و رفاقه من اللجنة الثورية للوحدة و العمل في إقناع الحاضرين في اجتماع الـ 22 بضرورة إعلان الثورة المسلحة و لقد ساعدهم في ذلك سويداني بوجمعة الذي ألقى كلمة مؤثرة بعثت الحماس في نفوس الحاضرين و هي عبارة عن سؤال «هل نحن ثوريون أم لا؟ و إذا كنا نزهاء مع أنفسنا فمذا ننتظر للقيام بالثورة؟» [1]، كما أن ديدوش مراد* ردّ على بعض المتخوفين من نقص الوسائل بكلمته:[2]

> «إذا كنتَ تمتلك رصاصتين لبندقيتك، فهما كافيتان لتستولي على سلاح عدوك ... يجب أن نعطي الانطلاقة، و إذا استشهدنا فسيخلفنا آخرون يواصلون السير بالثورة قدما نحو الاستقلال، يجب أن نشعل الفتيلة... و من أجل هذا لسنا في حاجة إلى وسائل ضخمة »

هذه العبارات كوّنت ما يشبه الإجماع على ضرورة حسم الموقف، و هو ما هيّأ الأجواء للخروج بالقرارات الحاسمة و هي القرارات التي تضمنتها اللائحة المصادق عليها و ورد فيها:

ـ محو آثار الأزمة و الإعلان عن عزيمة الإطارات في بعث حركة ثورية.

ـ ضرورة القيام بثورة مسلحة كوسيلة وحيدة لتحقيق هدف الاستقلال.

ـ انتخاب محمد بوضياف كمسؤول وطني للحركة الثورية و تكليفه بتعيين أمانة تنفيذية للحركة.

و بعد يوم من الاجتماع بدأ بوضياف في ربط الاتصالات قصد تكوين الأمانة التنفيذية، و لقد ضمّت خمس أعضاء في البداية هم: (محمد بوضياف و هو الرئيس، مصطفى بن بوالعيد، ديدوش مراد، رابح بيطاط و العربي بن مهيدي) ليلتحق بعدها بالأمانة كريم بلقاسم بعد أن أقنعه مصطفى بن بوالعيد بضرورة انخراطه في المسعى[3]، أما عن المناضلين المتواجدين بالخارج و هم حسين أيت أحمد و محمد خيضر و أحمد بن بلة فلقد تكفل بوضياف بالاتصال بهم، و إطلاعهم بالمستجدات و هو ما تكلل بانضمامهم للمجموعة التي أصبحت تضم تسعة أعضاء,

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 354.

*ولد يوم 13 جويلية 1927 بحي المرادية بالعاصمة من أسرة انحدرت من قرية ايبسكريان بنواحي أغريب ولاية تيزي وزو، تلقى تعليمه الأولي بالمدرسة القرآنية ثم تحصل على الشهادة الابتدائية من المدرسة الابتدائية الفرنسية بالعاصمة، ثم واصل دراسته بالثانوية التقنية بالحامة إلى غاية 1942، انخرط في صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية، و نشط في النوادي الثقافية و الرياضية بالجزائر العاصمة، كما دخل ميدان النظال السياسي في صفوف حزب الشعب الجزائري سنة 1943 ليصبح أحد بالمؤطرين فيه سنة 1944.

[2] محند سعيد لعريبي، **أعلام منطقة عزازقة**. دار الأمل، الجزائر 2017، ص 131.

[3] مذكرات الرئيس علي كافي، مرجع سابق، صفحة 38.

تكثفت اللقاءات السرية للإسراع في إعلان الثورة و لعل أهم هذه اللقاءات ذلك الذي انعقد بتاريخ 10 أكتوبر 1954 و ضم أعضاء الداخل الستة بمنزل بوكشورة مراد بحي لابوانت بيسكاد في العاصمة، و تم فيه تقسيم البلاد إلى ستة مناطق و تعيين مسؤول عن كل منطقة، ثم لقاء آخر بتاريخ 23 أكتوبر 1954 جمع نفس الأعضاء و فيه تم الخروج بقرارين هامين هما:

ـ تحويل اللجنة الثورية للوحدة و العمل إلى جبهة التحرير الوطني كجناح سياسي يضم مختلف التيارات السياسية و التوجهات الفكرية[1] للثورة و جيش التحرير الوطني كجناح عسكري للجبهة[2].

ـ تحديد يوم الاثنين 01 نوفمبر 1954 على الساعة منتصف الليل لانطلاق الثورة المجيدة.

بهذا يكون القادة الأوائل للثورة، و بخاصة أعضاء المنظمة الخاصة قد أقاموا أرضية جيش التحرير الوطني، هذه القاعدة التي تعتبر النواة الأولى للإستراتيجية العسكرية الجزائرية، حيث أعدت الأفواج المسلحة الأولى للثورة[3].

المطلب الثاني: المواثيق المنظمة للمؤسسة العسكرية خلال الثورة التحريرية.

اندلعت الثورة المجيدة في الفاتح من شهر نوفمبر سنة 1954 كما خُطط لها في اجتماع لجنة الستة، و سُمع دويّ الحرب في كافة أرجاء الوطن بالرغم من نقص الإمكانيات، باعتبار أن الجهود المبذولة من طرف المنظمة الخاصة خلال ثلاث سنوات من التحضير (1950/1947) ضاع منها الكثير بعد أن اكتُشف أمرها، و اعتُقل أعضاؤها، و حُجز عتادها، ففيما عدا منطقة القبائل و الأوراس، فقد كان مستوى التجهيز و التسليح و التمويل و حتى التدريب ضعيفا للغاية، و غير كاف لضمان انطلاقة موفقة في بعض المناطق[4]، مما أدى بجبهة التحرير الوطني إلى التفكير في وسيلة تضمن توحيد الأساليب و تضع تنظيما صارما يلتزم به الجميع، و ذلك بهدف توسيع رقعة الحرب و تخفيف الخناق على المناطق الملتهبة.

1 ــ مؤتمر الصومام: لقد أسفرت التجربة الفتية بعد عامين تقريبا من اندلاع الثورة إلى تغيير تشكيلة القيادة، و مردّ ذلك يعود إلى دخول عناصر جديدة لم تكن عند الانطلاقة الأولى، حلّت محل القادة المعتقلين.

---

[1] Ferhat Abbas, **l'independance confusquée 1962 – 1978**. Paris, flamarion, p 27.

[2] رتيبة جعفر، لجنة التنسيق و التنفيذ الجزائرية 1956 – 1958. **مذكرة لنيل درجة الماستر في التاريخ المعاصر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2014/2013، الصفحة 23.

[3] مجلة الجيش، مرجع سابق، صفحة 30.

[4] ليلى بن عمار بن منصور، **فرحات عباس، ذلك الرجل المظلوم**. ترجمة حسين لبراش، دار الجزائر للكتاب، الجزائر 2011، ص 42.

و يمكن القول أنه ابتداء من مطلع 1955 برزت قيادة جديدة للثورة الجزائرية، تمركزت في العاصمة تمثلت في الثلاثي كريم بلقاسم، عبان رمضان و عمر أوعمران الذي عُيّن مسؤولا جديدا على الولاية الرابعة خلفا لرابح بيطاط الذي أُلقي القبض عليه في مارس 1955، كما تدعّمت هذه النواة الجديدة بعناصر فاعلة أمثال بن خدة و قادة حزب البيان و أعضاء جمعية العلماء أيضا بفضل المساعي الحثيثة التي بادر بها عبان رمضان قصد توسيع جبهته في الداخل[1].

من هذا المنطلق برزت فكرة عقد مؤتمر لجبهة التحرير الوطني يكون فرصة لتقييم تجربة الثورة التي قاربت أن تختم عامها الثاني، كما يكون فرصة لإعطائها نفسا جديدا، و لا يتحقق ذلك حسب القادة الوطنيين إلا بوضع منهج سياسي و عسكري يكرس أطروحات الثورة و يثريها بمفاهيم و أساليب تتلاءم و متطلبات الظروف الجديدة. و لقد نادى بذلك كل من عبان رمضان و ساندە العربي بن مهيدي الذين أوردا في وثيقة مؤتمر الصومام عبارة «إن الثورة الجزائرية ليست تمردا فوضويا بدون تنسيق و لا قيادة سياسية» [2].

لقد ساهمت العمليات الفدائية التي عرفتها منطقة الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 بشكل كبير في توحيد الرأي بين قادة الداخل، إذ كانت فرصة لالتقاء القادة (عبان رمضان و زيغوت يوسف و العربي بن مهيدي) من أجل نجدة منطقة الأوراس التي استنجدت بهم، مما كوّن فرصة لهم للتفكير معا في مستقبل الثورة[3]، فكان ذلك بالنسبة لقيادة الداخل حجة أخرى تدعم فكرة التحرر من قيادة الخارج، و إيجاد تنظيم جديد.

لقد سبقت عقد المؤتمر جولات تحضيرية كثيرة، و اجتماعات مكثفة عكست الأهمية السياسية و التاريخية لهذا الحدث، فبدءا بالدعوة الأولى لعقد المؤتمر التي أجمع المؤرخون على أنها كانت بمبادرة من عبان رمضان و زيغود يوسف[4] اللذين بذلا جهودا مضنية في سبيل عقد مؤتمر وطني لقيادات الثورة، و ذلك منذ شتاء 1955 إلى غاية صيف 1956، إذ تمثلت الجهود في ربط الاتصالات الاستشارية مع مختلف قادة المناطق، و كذا مع الوفد الخارجي، و هذا من أجل توسيع المشاركة، و جمع مختلف الرؤى حول الأرضية السياسية التي ستعتمد في النقاش، و من أجل هذه الأرضية تم تنصيب فوج عمل من المناضلين الذين

---

[1] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 386.

[2] حميد عبد القادر، **فرحات عباس، رجل الجمهورية.** دار المعرفة، الجزائر 2007، ص 171.

[3] درويش الشافعي، 20 أوت 1955 يوم تاريخي من أيام ثورة نوفمبر. **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**، المجلد 7، العدد 2 لسنة 2014، ص 76.

[4] خليفة الجنيدي، **حوار حول الثورة.** الجزء الأول، موفم للنشر، الجزائر 2012، ص 327.

التحقوا بصفوف الثورة بعد الانطلاقة*، عكف على إعداد النصوص التنظيمية للثورة و التي سوف تعرض للنقاش في المؤتمر، و كان أبرز العناصر ضمن هذا الفوج: عمر أوزقان، عبد المالك تمام، عبد الرزاق شنتوف و محمد بجاوي[1].

لقد حضر المؤتمر ممثلون عن الولايات الثانية و الثالثة و الرابعة و الخامسة** في حين غاب عنه ممثلو الولاية الأولى*** و كذا الوفد الخارجي بسبب ظروف الحرب القاسية[2]، و بالرغم من ذلك فان المؤتمر تكلل بنجاح باهر اعترف به حتى من المنتقدين له أمثال أحمد بن بلة الذي أكد أنه لا جدال في أن المؤتمر حمل للثورة بُنى و تنظيمات كانت مفقودة من قبل[3]. و لعل أهم القرارات التي خرج بها مؤتمر الصومام و التي لها علاقة وطيدة بدراستنا الحالية هي إقرار مبدأ أولوية السياسي على العسكري و الذي ترتب عنه جدل شديد الحدة بين قادة الثورة أدى في بعض الأحيان إلى تصفيات جسدية. هذا المبدأ حسب واضعيه مستمد من طبيعة الثورة بحد ذاتها، فالثورة حسب عبان رمضان كانت غايتها سياسية تسعى من أجل تحقيق المطالب الأولى التي رفعتها جبهة التحرير الوطني و هي حقوق الانسان كما وردت في ميثاق الأمم المتحدة[4] و ذلك عن طريق تحقيق الاستقلال أما وسيلتها كانت عسكرية و هي الكفاح المسلح، و هذا ما يبرر الأخذ بأولوية السياسي على العسكري قياسا على أولوية الغاية على الوسيلة[5]، و من جهة أخرى فإن الظروف التي عرفتها الثورة سنة 1956 كانت تستدعي إقرار هذا المبدأ انطلاقا من بروز اتصالات جدّ متقدمة مع السلطات الفرنسية، مما يجعل إعطاء الفرصة للسياسيين لإدارة المفاوضات ضرورة ملحة، و في المقابل لا بد من تحديد مهمة العسكري في العمليات الحربية فقط حتى يتفرغ لها بشكل يجعلها أداة ضغط في يد المفاوضين الجزائريين في مواجهة الطرف الفرنسي، و بالتالي فإن إقرار مبدأ أولوية السياسي على

---

* لقد حرص عبان رمضان على إدماج العناصر الشابة و المثقفة التي التحقت بالثورة، و التي كان يرى فيها الاعتدال و الحكمة و السياسة و غيرها من الخصال التي تساعد على إيجاد تنظيم محكم للثورة و تشكيل قيادة موحدة تشرف على الثورة من الداخل، و لعل هذا ما أثار حفيظة الوفد الخارجي و خاصة منهم بن بلة الذي كان يرى في ذلك تجاهلا للرعيل الأول الذي فجر الثورة.

[1] عبد النور خثير، مرجع سابق، ص ص 154 - 155.

** ذكر علي كافي في مذكراته أن الولاية الخامسة كانت ممثلة في المؤتمر من طرف العربي بن مهيدي، الذي كان متكلما باسمها دون أن يحضر الوثائق و التقارير عن ولايته. أنظر مذكرات الرئيس علي كافي، مرجع سابق، ص 101.

*** ذكر الطاهر زبيري في مذكراته أن أسباب تخلف الولاية عن حضور مؤتمر الصومام تعود بالأساس إلى الانشقاقات التي حصلت في صفوف قادة الولاية بعد استشهاد بن بولعيد و نائبه شيهاني بشير، أنظر العقيد الطاهر زبيري، **مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين (1929 – 1962)**. منشورات ANEP، الجزائر 2008، ص 163.

[2] عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**. الطبعة الأولى، دار ريحانة، الجزائر 2002، ص 192 – أنظر كذلك عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 394.

[3] **مذكرات أحمد بن بلة**، كما أملاها على روبيل ميرل، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار لآداب، دون بلد و سنة النشر، ص 114.

[4] Ferhat Abbas, **OP, Cit P 46** .

[5] محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1962/1956**. دار هومة، الجزائر 2009، ص 152.

العسكري لم يكن من باب الصراع حول الزعامة بقدر ما هو استراتيجية مدروسة تنطبق تماما مع مبدأ (كلاوس فيتز) «الحرب هي أقصى الوسائل المستعملة لتحقيق هدف سياسي[1]» و لقد أثبت عبان رمضان براعته السياسية خلال التعقيب الذي قدمه في ختام المؤتمر، و كان هذا التعقيب فرصة له لإقناع من لم يقتنع بطرحه قائلا:[2]

« يجب أن تصبح الجبهة مرادفة للوحدة الوطنية، لذلك يجب علينا أن نعتمد على كل التوجهات: حركة فرحات عباس، المركزيون، و العلماء و حتى الشيوعيون ... لقد تخلوا كلهم عن انتمائهم السياسي لصالح جبهة التحرير الوطني، لذلك يجب أن يكونوا ممثلين»

لم يكن مبدأ أولوية السياسي على العسكري يعني إهمال الجانب العسكري للثورة، بل بالعكس لقد اعتنى مؤتمر الصومام بالتنظيم العسكري للثورة أكثر مما كان عليه من قبل، إذ استحدث قيادة مركزية للجيش تتمثل في وزارة التسليح و الاتصالات لعامة التي كانت تحت وصاية لجنة التنسيق و التنفيذ (السلطة التنفيذية للثورة)، و كانت هذه اللجنة تحت إشراف العسكريين كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف و بن طوبال و هم الشخصيات المعروفة بالباءات الثلاث الذين أشرفوا على جيش التحرير الوطني مركزيا، إلى جانب وجود تنظيمات أخرى تهدف إلى توحيد العمل العسكري وفق تقسيم إقليمي، و هيكلي، و وظيفي محكم.

بالنسبة إلى التقسيم الإقليمي فلقد روعيت في ذلك المعطيات القديمة مع بعض التعديلات التنظيمية، إذ تم تقسيم البلاد إلى ست ولايات بدلا من المناطق، و كل ولاية قسمت إلى مناطق، و المنطقة إلى نواحي، و الناحية إلى قسمات، و القسمة إلى دوائر، و الدائرة إلى مشاتي، و نجد على رأس كل وحدة إقليمية قيادة منظمة[3].

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين.** مرجع سابق، ص 15.

[2] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 174.

[3] أمال شتي، مرجع سابق، ص 396.

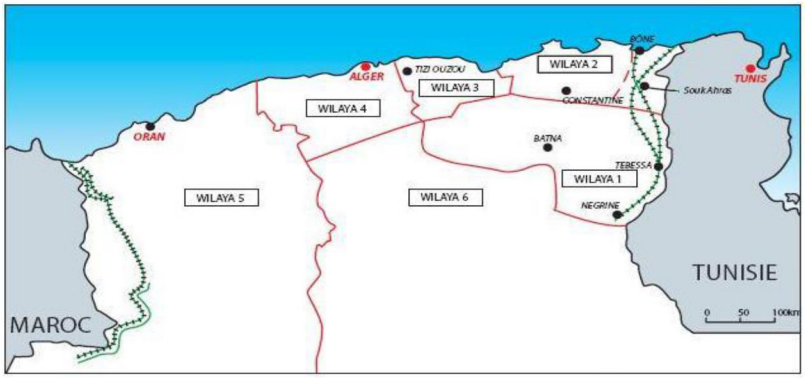

المصدر: على الرابط https://www.google.dz/search?q=

أما عن التنظيم الهيكلي للجيش نجد أنه قسم إلى وحدات عسكرية تمثلت في:[1]

ـ الفوج: و يضم 11 جنديا بينهم عريف واحد و جنديان أوّلان.

ـ الفرقة (الفصيلة): و يبلغ عدد الجنود فيها 35 جنديا و هي تضم ثلاث أفواج مع رئيس الفرقة و نائبه.

ـ الكتيبة (السرية): يصل عدد أعضائها 110 جندي أي ما يعادل ثلاث فرق مع خمس إطارات.

ـ الفيلق: و يضم 350 جندي يكوّنون ثلاث سرايا بالإضافة إلى 20 إطارا.

كما لم يغفل مؤتمر الصومام الجانب الوظيفي للعسكريين إذ حدد الوظائف بكل دقة و بيّن جميع الرتب في الجيش مع تحديد الشارات الخاصة بكل رتبة عسكرية على النحو التالي:[2]

الجندي: ليست له أية شارة مميزة.

ـ عريف: و هو مسؤول الفوج، يضع شارة حمراء على كتفه الأيمن.

ـ رقيب: هو مسؤول الفرقة، يضع شارتين حمراوين مقلوبتين على كتفه الأيمن.

ـ رقيب أول: هو مساعد مسؤول القسم و يضع ثلاث شارات حمراء مقلوبة على كتفه الأيمن.

ـ مساعد: هو مسؤول القسم و يضع شارة حمراء فوقها سطر أحمر على كتفه الأيمن.

ـ مرشح: هو مساعد قائد ناحية، يضع نجمة بيضاء على كتفه الأيمن.

ـ ملازم: هو قائد ناحية، يضع نجمة حمراء على كتفه الأيمن.

---

[1] جعفر رتيبة، لجنة التنسيق و التنفيذ الجزائرية 1956 ـ 1958. **مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر**، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2014/2013 ص 46.

[2] أمال شلبي، مرجع سابق، ص ص 396 ، 397.

* يلاحظ أن الرتبة الأعلى في جيش التحرير الوطني المستحدثة في مؤتمر الصومام هي رتبة العقيد (الصاغ الثاني) أما رتبتي اللواء و الفريق فهما رتبتين لم يتم استحداثهما بعد، و اتفق المؤتمرون على تأجيل اعتماد هذه الرتب إلى غاية تحقيق الاستقلال.

** لقد استحدثت الشارات الخاصة بكل رتبة إلا أنها لم تطبق ميدانيا باستثناء الولاية الثالثة (أنظر أمال شلبي ص 399)

ـ ملازم أول (ضابط أول): هو مساعد قائد المنطقة، يضع نجمة حمراء + نجمة بيضاء على كتفه الأيمن.

ـ نقيب (ضابط ثان): هو قائد المنطقة، يضع نجمتين حمراوين على كتفه الأيمن.

ـ مقدم (صاغ أول): هو مساعد قائد الولاية، يضع نجمتين حمراوين + نجمة بيضاء على كتفه الأيمن.

ـ عقيد (صاغ ثان)*: هو قائد الولاية يضع ثلاث نجوم حمر** على كتفه الأيمن.

الرتبة	الشارة الشارات التي تحمل رمز البحرية خاصة بقوات البحرية.
عريف جندي. عريف (caporal). عريف أول (caporal chef). رقيب (sergent).	
رقيب أول (segent chef). مساعد (adjudant). مساعد أول (adjudant chef). ملازم (sous lieutenant). ملازم أول (lieutenant). نقيب(capitainee).	
رائد (commandant). مقدم (lieutenant colonel). مقدم أول (colonel). عميد (général). لواء (genéral major). فريق (général de corps de l'arméee).	

(الجدول يبين مختلف الرتب المتوفرة في الجيش الوطني الشعبي حاليا)

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الدفاع.

لقد شكل مؤتمر الصومام المنعرج الحاسم في الثورة التحريرية باعتبار أن القرارات المتخذة فيه فصلت في مسائل مهمة بقيت عالقة من قبل، بما فيها مسألة القيادة، إذ وضع حد للزعامة و الانفراد بالقرار، و أقر مبدأ القيادة الجماعية[1] الممثلة في مجلس الثورة كهيئة تشريعية و لجنة التنسيق و التنفيذ كهيئة تنفيذية للثورة. كما فصل مؤتمر الصومام في مسألة العلاقة بين السياسي و العسكري لأول مرة، إذ وضع حدودا وظيفية دقيقة بين الاثنين ليس على أساس الأشخاص و إنما على أساس المؤسسة، إذ يرى مهندسو وثيقة الصومام أنه لا بد من إعطاء الفرصة للمؤسسة السياسية لتتولى إدارة المفاوضات الجارية مع السلطات الفرنسية و إعطائها الأولوية في اتخاذ القرار من أجل الوصول إلى تحقيق الاستقلال بأقل الخسائر، مع ضرورة وجود مؤسسة عسكرية قوية مهمتها إدارة العمليات الحربية ، و وضع استراتيجية عسكرية للضغط على الجيش الفرنسي في الميدان بهدف تحقيق مركز قوي للمفاوضين السياسيين على طاولة الحوار. و من هذا المنطلق اهتم المؤتمرون في الصومام بالجانب التنظيمي للمؤسسة العسكرية، و حددوا بدقة الأجهزة التي تتكون منها، و مختلف الرتب العسكرية المشكلة للسلم الوظيفي فيها، و هو ما مكّن الثورة من كسب جيش محترف لأول مرة، و بالمعايير العالمية، و متشبع في نفس الوقت بالإيديولوجية التي اعتمدها بيان أول نوفمبر، و هي تعاليم الإسلام الحنيف، و لعل أكبر دليل على ذلك أن المنخرطين فيه يسمون "المجاهدون" و كلمتهم عند خوض المعارك "الله أكبر"[2].

هذا المكسب الذي حققه مؤتمر الصومام أسس من جهة مؤسسة عسكرية قوية و منظمة تفتخر بها الثورة الجزائرية، لكن من جهة أخرى تسبب في نكسة قوية متعلقة بالعلاقة بين السياسي و العسكري التي فصل فيها مؤتمر الصومام بقرار جريء كلّف المجاهد عبان رمضان حياته، إذ قتل في 27 ديسمبر 1959[3] و سرعان ما تغلب الجانب العسكري على الجانب السياسي في المراحل الأولى لنشأة المؤسسة العسكرية الجزائرية.

2 ـ ميثاق طرابلس 1959: لقد أسس مؤتمر الصومام المنعقد في 20 أوت 1956 لنظام سياسي و عسكري للثورة التحريرية، إذ أنشأ مؤسسات سياسية تمثلت في المجلس الوطني للثورة، و لجنة التنسيق

---

[1] يمينة عون، الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام و تأثيره على الثورة 1962/1954 ـ الولاية التاريخية السادسة نموذجا. **مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر**، السنة الجامعية 2012 / 2013 ص 29.

[2] محمد لحسن أزغيدي، مرجع سابق، ص 153.

[3] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 403 ـ أنظر كذلك محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**. ترجمة نجيب عياد و صالح المثلوني، دار موفم للنشر، الجزائر 1994، ص185 ـ أنظر كذلك رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 20.

و التنفيذ كما اهتم بالجانب العسكري بتنظيمه لوحدات الجيش و أساليب عمله بوجه يضفي نوع من الاحترافية اللازمة في المؤسسات العسكرية.

بعد عامين من انعقاد مؤتمر الصومام جاءت الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة المنعقدة في الفترة ما بين 16 ديسمبر 1958 و 18 جانفي 1959 كمحطة أساسية غيرت الهيكل التنظيمي للمؤسستين السياسية و العسكرية للثورة، و بوجه خاص أوجدت تنظيما عسكريا جديدا لجيش التحرير الوطني[1].

لم يجر اجتماع المجلس الوطني للثورة في دورته الثالثة في ظروف عادية، باعتبار أن الواجهة السياسية للثورة آنذاك اختلفت عما كانت عليه بعد مؤتمر الصومام، إذ أن اجتماع القاهرة المنعقد في أول دورة للمجلس الوطني للثورة في أوت 1957 قد غيّر ملامح النظام المتفق عليه في أوت 1956 بحيث أحدث تغييرا في لجنة التنسيق و التنفيذ برفع عدد أعضائها إلى تسعة أعضاء بضم الزعماء المعتقلين في فرنسا، ثم استبدالها فيما بعد بمؤسسة جديدة تحت اسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن في المقابل تراجع عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، و هذا ما أدى إلى تغليب سلطة العسكريين داخل هذه الحكومة التي حلت محلها، و بذلك يمسك بزمام الأمور ثلاثي يسمى بالباءات الثلاث* الذين أدّت خلافاتهم المستمرة إلى خلق حالة لا استقرار داخل الحكومة المؤقتة استدعت عقد اجتماع ماراطوني حضره العسكريون لإيجاد حل لهذا الصراع عُرف باجتماع العقداء العشر الذي دام 94 يوم حسب علي كافي و 110 أيام حسب محمد حربي[2]، و أدى إلى إعادة تشكيل المجلس الوطني للثورة بتعزيز تواجد العسكريين ضمن أعضائه[3].

هذه التشكيلة الجديدة هي التي حضرت أشغال الدورة الثالثة لمجلس الثورة بطرابلس و تمكنت من توحيد قيادة جيش التحرير تحت قيادة هيئة مركزية تدعى **هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني**[4] كتنظيم عسكري جديد يضاف إلى سلسلة التطورات التي عرفتها المؤسسة العسكرية الجزائرية.

---

[1] نوة نوي، صراع الحكومة المؤقتة الجزائرية و قيادة الأركان لجيش التحرير و أثره على الثورة 1958 – 1962. **مذكرة لنيل درجة الماستر في التاريخ المعاصر.** جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2013 / 2014 ص 29.

*يقصد بالباءات الثلاث، الثلاثي العسكري كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال و عبد الحفيظ بوصوف الذين تم تعيينهم كأعضاء في لجنة التنسيق و التنفيذ ثم حافظوا على مراكزهم في الحكومة المؤقتة.

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين.** مرجع سابق، ص 41.

[3] عبد الحميد براهيمي، **في أصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1956 – 1999.** الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، ص 44.

[4] فتح الدين بن أزواو، **اديولوجية الثورة الجزائرية (1954 – 1962).** دار الإرشاد، الجزائر 2013، ص 217.

إن إنشاء هيئة الأركان العامة كان من اقتراح العقداء العشر، و كان الهدف منها تدعيم الجيش ماديا و بشريا، و إعادة تنظيمه، و رفع معنوياته، و العمل على إدخال قيادة الثورة إلى الداخل بعد أن كانت مشتتة عبر القاعدتين العسكريتين الشرقية و الغربية، و كذا الولايات الداخلية، و قد اتخذت هذه الهيئة صورة الحكومة بوجوه عسكرية تكون مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة.

تم تعيين العقيد هواري بومدين على رأس هذه الهيئة بعد أن كان قائدا على القاعدة العسكرية الغربية المستقرة في وجدة، ليصبح بذلك قائدا للأركان العامة، و يختار كل من العقيد على منجلي* و الرائد سليمان قايد احمد** و الرائد عز الدين*** كأعضاء لهيئة الأركان. و أول مهمة قامت بها هيئة الأركان العامة مباشرة بعد تنصيبها هو إعادة تنظيم الجيش على الحدود الشرقية و الغربية، و فرض الانضباط داخل صفوفه، ما مكّن من بناء جيش قوي متجانس فكريا، و عقائديا، و ايدولوجيا[1].

من الجانب التنظيمي لهيئة الأركان العامة، أبقى هواري بومدين بعد تسلمه منصب قائد الأركان العامة لجيش التحرير في 23 جانفي 1960 على البنية الأفقية التي أوجدها مؤتمر الصومام، سواء في الرتب أو التقسيمات. و لعل الشيء الجديدة الذي أتت به القيادة المستحدثة هو تنظيم جيش الحدود الذي لم يكن موجودا في أوت 1956، إذ تم تنظيمه في شكل فيالق تضم في مجملها ما يقارب 23 ألف جندي بالإضافة إلى كتائب الأسلحة الثقيلة و عددها خمسة.

من جهة أخرى اعتمدت هيئة الأركان العامة تنظيما داخليا مستمدا من القيادة العسكرية الفرنسية، و ذلك بالاستفادة من خبرات الضباط الفارين من الجيش الفرنسي و الذين التحقوا بجيش الحدود، و يعتمد هذا التنظيم على تقسيم القيادة إلى مصالح متخصصة منها مصلحة الاستعلامات، مصلحة العتاد و التسليح، مصلحة التدريب بالإضافة إلى مركز تقني يشبه هيئة أركان مصغرة، يتشكل في مجمله من هؤلاء الضباط[2].

---

*علي منجلي من مواليد 07 ديسمبر 1922 بسكيكدة، انخرط في صفوف حزب الشعب ثم في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، التحق بالجبهة في 1955، عين مسؤولا عن المنطقة الثالثة بالولاية الثانية، ثم عضوا بهيئة الأركان العامة،

**سليمان قايد أحمد، من مواليد 17 ماي 1921 بتيارت، التحق بجبهة التحرير الوطني سنة 1955، عين نائبا لهواري بومدين في القاعدة العسكرية الغربية، ثم عضوافي هيئة الأركان العامة.

*** الرائد عز الدين، من مواليد 08 أوت 1923 ببجاية، انظم الى صفوف الجبهة في مارس 1955 ثم عين عضوا في هيئة الأركان العامة.

[1] محمد شبوب، اجتماع العقداء العشر، ظروفه، أسبابه و انعكاساته على مسار الثورة. **مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر**، جامعة وهران، السنة الجامعية 2009 – 2010، ص 69.

[2] نوة نوي، مرجع سابق، ص 34.

تجدر الإشارة إلى أن فكرة إنشاء هيئة أركان عامة تشرف على جيش التحرير الوطني على جميع مستوياته، تعد من النقاط المختلف فيها بين قادة الثورة، إذ أن كل طرف أبدى تخوفا من هذه القيادة الجديدة التي يمكن أن تشكل تهديدا على القادة الأوائل و تنافسهم على مراكز النفوذ خاصة مع صعود جيل جديد من العسكريين المحترفين منهم هواري بومدين، و هذا ما أدى بالباءات الثلاث إلى محاصرة هيئة الأركان العامة بمجرد تنصيبها، و وضعها تحت وصاية اللجنة الوزارية المشتركة للحرب التابعة إداريا للحكومة المؤقتة، و ذلك قصد منعها من التحول إلى سلطة عسكرية مستقلة يصعب التحكم فيها[1].

من خلال كل ما سبق، و ما تم ذكره في هذا المبحث يتضح أن الجذور التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية تعود إلى مرحلة ما قبل الثورة التحريرية، ابتداء من المنظمة الخاصة التي شكلت النواة الأولى للنخبة العسكرية، و هي التي غرست في أعضائها عنصري الولاء و الانضباط كعنصرين أساسيين للانخراط في هذا التنظيم السري، و بالرغم من اكتشاف أمره و تشتيت قياداته، إلا أن بذوره الكامنة بقيت على العهد حتى فجرت ثورة نوفمبر المجيدة، و بعدها اتخذت مسار التطور عبر المراحل التاريخية للثورة التحريرية إلى أن ارتسمت صورتها كجيش محترف تمكن من المحافظة على المبادئ الأساسية التي حددها بيان أول نوفمبر، و مكن من إعلان دولة جزائرية مستقلة كاملة السيادة.

يلاحظ أن هذا المسار التاريخي الذي تطورت عبره المؤسسة العسكرية الجزائرية غلب عليه الصراع بين القيادات، تارة بين العسكريين أنفسهم، و تارة أخرى بين العسكريين و السياسيين، و المحرك الأساسي لهذا الصراع هو النزعة التسلطية التي تدفع بالقيادات إلى البحث عن مراكز السلطة و القرار، بالإضافة إلى مسألة الشرعية التي يستند إليها كل طرف، و التي كانت متكافئة بين الطرفين، إذ أن العسكريين لهم رصيد محترم في التحضير للثورة ماديا و استراتيجيا، كما أن للسياسيين باع كبير في نشر الوعي و حشد الدعم الجماهيري، و حتى الدولي، و هو ما يدعم كل طرف في طرحه.

هذا الطرح ترسخ في أذهان القادة منذ تشكل النخبة الثورية الأولى، ثم بقي سمة بارزة تطبع النظام السياسي الجزائري حتى بعد تأسيس السلطة السياسية في الجزائر المستقلة.

[1] عبد النور خثير، مرجع سابق، ص 235.

المبحث الثاني: المؤسسة العسكرية الجزائرية بعد الاستقلال.

وجدت الجمهورية الجزائرية عند تأسيسها في 1962 رصيدا مؤسساتيا قائما، بقي من مخلفات الثورة التحريرية الكبرى، إذ أن النخبة الثورية الجزائرية لما كانت تخطط لتفجير الثورة من أجل الاستقلال، أوجدت لها نظاما قائما على المؤسسات سارت عليه الثورة ، كما كوّن قاعدة أولية لبناء الدولة بعد الاستقلال.

تعتبر المؤسسة العسكرية من أهم المؤسسات التي ورثتها الدولة الجزائرية من الثورة، و هي المؤسسة التي كانت تسمى خلال الثورة "جيش التحرير الوطني" و أصبحت بعد الاستقلال تدعى "الجيش الوطني الشعبي"، و تم اختيار هذه التسمية خلال اجتماع القادة العسكريين لهيئة الأركان و الولايات التاريخية نهاية أوت 1962 [1]، و ترمز هذه التسمية إلى الامتداد الشعبي للجيش، و هو ارتباطه بالشعب تماما مثل ما كان جيش التحرير الوطني يستمد مدده من الشعب، و لم تكن هذه الدلالة رمزية فقط، بل تعبر عن واقع فرضته متطلبات بناء الدولة الحديثة، و لقد أوردت مختلف الدساتير الجزائرية هذه المتطلبات من ضمن ما نصت عليه موادها و منها المادة 08 من دستور 1963 التي وضعت الجيش تحت تصرف الشعب و الحكومة [2].

لقد واصل الجيش الوطني الشعبي في تطوير قدراته القتالية لبناء جيش عصري مستلهما من دور جيش التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية[3]، و هو ما يبين الارتباط الوثيق بين الجيش الخلف بالجيش السلف، حتى أن جميع المواثيق و النصوص تشير إلى الجيش الوطني الشعبي بـ "سليل جيش التحرير الوطني".

هذا الارتباط جعل من المؤسسة العسكرية الجزائرية تحافظ على نفس الخصائص تقريبا كالتي كان جيش التحرير يتميز بها، كما أن البنية التي قامت عليها تكاد تنطبق مع تلك التي أقامها القادة الثوريون في بنائهم لجيش التحرير الوطني.

المطلب الأول: خصائص المؤسسة العسكرية الجزائرية.

تتميز المؤسسات العسكرية بصفة عامة في مختلف بلدان العالم بالانضباط التام، و خضوع القاعدة للقادة خضوعا مطلقا بشكل يجعل الأوامر غير قابلة للنقاش، و تنفيذها غير قابل للتأجيل، و ذلك يعتبر من الضروريات الأساسية التي تبنى عليها الجيوش نظرا لطبيعتها الحساسة و دورها المحوري في جميع الأنظمة.

---

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 259.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 63

[3] مجلة الجيش، مرجع سابق، ص 21.

هذه الخاصية الأساسية تجعل من الجيش بعيد من أن يساهم في تحقيق الديمقراطية، و بالتالي فانه لا يمكن الاعتماد عليه في تأسيسها أو الدفاع عنها سواء في البلدان المتخلفة أو البلدان المتقدمة كقاعدة عامة[1]، إلا أن هذه القاعدة جعلت الدور المحوري للجيش في البلدان المتقدمة ينحصر في المسائل الدفاعية و الأمنية، أما في بلداننا فان الأمر لدى المؤسسة العسكرية يتعدى إلى المسائل السياسية و صاحبت حتى عمليات التحول الديمقراطي بالرغم من وجود تعارض في الوظائف، و ذلك راجع بالتأكيد إلى وجود مميزات و خصائص فريدة لدى المؤسسة العسكرية الجزائرية غير معهودة عند غيرها من الجيوش.

1 ـ الخصائص التاريخية: تمثل الخصائص التاريخية تلك التراكمات التي تطورت عبر التاريخ و أفرزت مواقف محددة طبعت واجهة المؤسسة العسكرية الجزائرية، و لعل أهم ما أفرزته هذه التراكمات ما يسمى بالشرعية الثورية* و هي أهم المفارقات التي ينفرد بها الجيش الجزائري، إذ أنه من حيث النشأة سابق لوجود الدولة [2] لذلك كان من المنطقي أن تكون للجيش الوطني الشعبي كلمة الفصل في شتى الأمور، و يبقى دائما على استعداد للقيام بمهام استثنائية قد لا تدخل بالضرورة في نطاق مهامه الدستورية، لكنها تنبع من تقدير و فهم قيادته لواقع الأمور، و تفسيرها الخاص لحدود دورها في الدولة، و في هذا الصدد يقول محمد حربي «ان هذا الجيش على عكس كل جيوش العالم، لم تصنعه دولة بل هو الذي صنع دولته ... و قبل ذلك صنع ثورة مما أكسبه شرعية تاريخية مميزة[3]».

لقد نشأ الجيش الجزائري انطلاقا من الخبرات المحدودة التي اكتسبها بعض أفراده أثناء خدمتهم في الجيش الفرنسي خلال الحربين العالميتين، و وظفوها في بناء جيش عصامي لم ينشأ على أنقاض جيش سابق مثلما نشأ جيش جورج واشنطن على أنقاض الجيش الانجليزي، أو الجيش الروسي الذي قام على أنقاض الجيش القيصري، و حتى جيش نابليون نهض على أنقاض الجيش الملكي[4] لكن على خلاف ذلك قام الجيش الجزائري بعصامية أبناء الشعب الأعزل الذي اكتفى بالأسلحة الفردية و بوارید الصيد ليصنع ثورة و ينشأ من خلالها.

---

[1] عبد الرحمان حمدي، **الجيوش و التحول الديمقراطي في إفريقيا**. الطبعة الأولى، منتدى العلاقات العربية و الدولية، قطر 2015، ص 12.

*قامت السلطة في الجزائر إلى غاية 1988 على أساس الشرعية الثورية و هي تمثل السند الثوري الذي يستند إليه الحاكم بحكم مكانته في الثورة التحريرية، و هو ما كانت تتمتع به النخبة العسكرية في الجزائر باعتبارها خريجة مدرسة الثورة التحريرية، و هو ما مكنها من احتكار السلطة في الجزائر خلال ثلاث عقود بعد الاستقلال.

[2] مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي. **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 35، سنة 2007.غير مرقم.

[3] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 255.

[4] بسام العسيلي، **جيش التحرير الوطني الجزائري**. الطبعة الثانية، دار النفائس، بيروت 1986 ص 8.

2 ـ الخصائص البشرية: تضم المؤسسة العسكرية الجزائرية فئات مختلفة من الكوادر، و هذا كنتيجة منطقية للخلفية التاريخية التي تستند عليها، إذ أن الفئة البارزة و التي كونت النخبة الأولى للجيش الوطني الشعبي هي فئة مجاهدي جيش التحرير الوطني الذين تمكنوا من قيادة هيئة الأركان العامة و كذا قيادات الولايات التاريخية، فكانت لهم فرصة الاستمرار في الحياة العسكرية ضمن أسلاك الجيش الوطني الشعبي، أما الفئة الثانية فتمثل الضباط المكونين في المدارس العسكرية العربية التي يعتبر منتسبيها أقل حظا في الارتقاء و التموقع مقارنة بالفئة الثالثة[1] التي تمثل الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين التحقوا بجيش الحدود الشرقية خاصة ابتداء من سنة 1958 بعد أن فروا من الجيش الفرنسي الذي كانوا يتبعونه من قبل، أما الفئة الأخيرة تتمثل في فئة الضباط الشباب الذين تكونوا في المدارس الجزائرية بعد الاستقلال,

هذا الخليط البشري الذي يكون المؤسسة العسكرية الجزائرية نابع من الخلفية التاريخية التي ميزها الصراع حول القيادة خاصة بين مجاهدي جيش التحرير و الضباط الفارين من الجيش الفرنسي الذين سمحت لهم ظروف الثورة التي كانت بحاجة لخبراتهم بالارتقاء إلى أعلى هرم القيادة العسكرية[2].

إن التنوع في التركيبة البشرية للمؤسسة العسكرية في حد ذاته يعتبر ميزة أخرى تنفرد بها عن غيرها في العالم، و هذا في حد ذاته شكل سببا في التصادم بين القادة خاصة في السنوات الأخيرة للثورة التحريرية أين بلغ الصراع ذروته حول السلطة، لكن هذا الصراع لا ينفي عن الجيش صفة الانسجام و الوحدة في صناعة القرار لا سيما القرارات المصيرية التي يساهم في صناعتها مجموعة كبيرة من الضباط[3].

3 ـ الخصائص الوظيفية: على غرار مختلف الدساتير في العالم يخضع الجيش الوطني الشعبي لسلطة رئيس الدولة، و تتيح هذه السلطة للرئيس تبوّء منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، هذا المبدأ اعتدته أغلب الدساتير في العالم بما فيها دساتير الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، فمن الدستور الأمريكي إلى دستور جنوب إفريقيا مرورا بالدستور الفرنسي نلمس ذلك التشابه في خضوع الجيش لرئيس الدولة[4].

الدساتير الجزائرية حذت حذو نظيراها في هذا المجال من أجل ضبط المهمة الأساسية للجيش المتمثلة في الحفاظ على السيادة الوطنية و مكاسب الثورة، لكن لاعتبارات متعلقة أساسا بالرهانات الكبرى التي

---

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 261.

[2] مسلم بابا عربي، مرجع سابق. غير مرقم

[3] المرجع نفسه.

[4] مجلة الجيش، مرجع سابق، ص 25.

عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، من خلال السعي للنهوض بالاقتصاد الوطني بعد 130 سنة من الاستعمار، أوكلت مهام إضافية للجيش الوطني الشعبي عبر عدة مراحل بداية من الفترة ما بين 1963 و 1989، أين جمع أفراد الجيش بين مهمتي الدفاع عن السيادة الوطنية و كذا المساهمة في عملية البناء و التشييد، لتتركز بعد ذلك جهود الجيش نحو السهر على توفير الأمن و الدفاع كمهمة أساسية مع الاستعداد و الجاهزية التامة للمساهمة في الجهود الرامية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية[1].

لقد عرفت الجزائر في هذه الفترة دستورين (دستور 1963 و دستور 1976) بالإضافة إلى تعديلين دستوريين سنتي 1979 و 1988.

لقد نصت المادة 08 من دستور 1963 على أن: (الجيش الوطني الشعبي ، و هو في خدمة الشعب و تحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني. و هو يتولى الدفاع عن أراضي الجمهورية و يسهم في مناحي النشاط السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد في نطاق الحزب).[2]

أما بصدور دستور 1976 فلقد نص على مهام الجيش ضمن المادة 82 التي نصت على أنه: (تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، و درع الثورة، في المحافظة على استقلال الوطن و سيادته و القيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد و سلامتها، و حماية مجالها الجوي و مساحتها الترابية و مياهها الإقليمية و جرفها القاري و منطقتها الاقتصادية الخاصة بها. يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد و تشييد الاشتراكية.)[3]

بهذا الشكل تكون المؤسسة العسكرية سجلت ميزة خاصة بها على خلاف المؤسسات العسكرية الأخرى تتمثل في وظيفتها الداخلية تجاه قضايا الأمة، و التي لا تقتصر على مهمة الدفاع و إنما تشمل مهمة البناء الاقتصادي و الاجتماعي و حتى السياسي.

---

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 270.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1963.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 96 / 76 مؤرخ في 22 نوفمبر 1976 يتضمن إصدار دستور الدولة الجزائرية.

المطلب الثاني: بنية المؤسسة العسكرية الجزائرية.

استكملت المؤسسة العسكرية الجزائرية بنيتها مباشرة بعد الاستقلال، لتأخذ شكلها كجيش عصري مكتمل الوحدات، و لا يعني ذلك جمود هذه البنية باعتبار أن عملية التطوير و العصرنة هي عملية دائمة و مستمرة سواء على المستوى البشري أو الهيكلي، و هذا ما يستدعي الوقوف عند البنية البشرية و ما تتضمنه من فئات مختلفة ثم الوقوف عند البنية الهيكلية و ما تتوفر عليه المؤسسة العسكرية من قوات و أسلاك متباينة.

1 ـ البنية البشرية: سبق أن أوردنا في العناصر السابقة أن التركيبة البشرية للجيش الوطني الشعبي تتضمن فئات عديدة، كخاصية مميزة للمؤسسة العسكرية الجزائرية عن غيرها من المؤسسات العسكرية في العالم و في ما يلي تفصيل لهذه الفئات:

أ ـ مجاهدو جيش التحرير الوطني: كانت هذه الفئة الأكثر عددا غداة الاستقلال، و كانت متشبعة بالثقافة الثورية و الروح الوطنية و العزيمة القوية في بناء جيش عصري يعتز به جيل الاستقلال، و كان ذلك كافيا لرفع معنويات القادة السياسيين و العسكريين في الدولة الناشئة، تغطي النقص في التكوين الأكاديمي و العلمي لدى أفراد الجيش الذين نبغوا في ساحات القتال و فنون حرب العصابات التي أملتها عليهم طبيعة المواجهة العسكرية مع العدو الفرنسي[1]. و تجدر الإشارة إلى أن فئة مجاهدي جيش التحرير الوطني التي انخرطت في صفوف الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال لم تتضمن بعض قادة الولايات التاريخية، بالرغم من حضورهم لحظة تأسيس السلطة السياسية في الجزائر على يد المؤسسة العسكرية، و السبب يرجعه البعض إلى الصراع الدائر بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة عشية الاستقلال، و هو ما حيّد الكثير من القادة التاريخيين الذين ابتعدوا عن حلبات الصراع بإرادتهم أو أبعدوا قصرا من طرف المتحكمين في زمام السلطة و المعروفون باهتمامهم المفرط بأمور السياسة درءا للخطر الذي سوف تشكله هذه الفئة على نفوذهم و مراكزهم[2].

ب ـ الضباط المكونون في الأكاديميات العسكرية العربية: من أبرز هؤلاء الرئيس الراحل هواري بومدين الذي تلقى تكوينه العسكري في الكلية الحربية بالإسكندرية التي فتحت أبوابها لإمداد الثورة الجزائرية بالكفاءات العسكرية المتمكنة من أبجديات القتال و الفنون العسكرية[3]، و كذا تكوين مجموعات متخصصة.

---

[1] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 260.

[2] مسلم بابا عربي، مرجع سابق.

[3] منصور لخضاري، مرجع نفسه، ص 261.

ج ـ الضباط الفارون من الجيش الفرنسي: و هم المقصودون تاريخيا بمصطلح "ضباط الجيش الفرنسي" و لكن يشار إليهم بتسمية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، الذين التحقوا بالثورة خلال سنتي 1958 و 1959 بعد ما كانوا منخرطين في الجيش الفرنسي، و عانوا من ويلات العنصرية نظرا لأصولهم الجزائرية، و كثيرا ما تعرضوا للعقوبات لأسباب تافهة، و هو ما دفعهم للفرار بعد أن وجدوا ملاذا لدي جيش التحرير الوطني الذي كان يحقق انتصارات باهرة ضد العدو الفرنسي في السنوات الأخيرة للثورة، و يقترب شيئا فشيئا نحو النصر، و لقد استشهد بعضهم، و تمكن البعض الآخر من تبوء المراتب القيادية في الجيش الوطني الشعبي بعد الاستقلال.[1]

د ـ الضباط المكونون في المدارس العسكرية الجزائرية بعد لاستقلال: و هم فئة الشباب الذين لم يشاركوا في الثورة و لم يشهدوها أصلا، بل يعتبرون من جيل الاستقلال الذي اعتمد على الكفاءة المهنية و العلمية في صفوف الجيش الوطني الشعبي، و ما يميز هذه الفئة أنها لا تستند إلى الشرعية الثورية، و لا تهتم بالأمور السياسية، و هي الفئة التي تغلب في تشكيلة الجيش الوطني الشعبي حاليا بعد أن غادرها الكثير من جيل الثورة،[2] و لم تتورط في قضايا الفساد السياسي و المالي سنوات الثمانينات.[3]

هذه البنية البشرية كانت تطبع المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال كنتيجة حتمية للأوضاع و التي نشأت فيها و استمرت عليها بعد الثورة، إلا أنها بدأت تتغير حاليا بعد أن تقدم السن بالفئات الثلاثة الأولى و مغادرة الكثير منهم لمناصبهم سواء إلى التقاعد أو إلى الرفيق الأعلى، و هو ما يفسح المجال للفئة الشابة المحترفة.

2 ـ البنية الهيكلية: اهتم الجيش الوطني الشعبي بالتكوين العسكري و تعزيز قدراته القتالية، و لئن انهمك بكل قواه في المساهمة في الجهود التنموية و إرساء القواعد المادية و الاقتصادية للجزائر الحديثة، فانه لم يهمل مطلقا مهمته الأساسية المتمثلة في تطوير هيكلته و تنظيمه بما يتماشى و التطورات و التقنيات التي تعرفها الجيوش في العالم.

أ ـ التنظيم الإقليمي: نظرا لأهمية الجانب الجغرافي في التنظيم عمدت قيادة الجيش الوطني الشعبي إلى الإسراع في استحداث تقسيمات إقليمية للنواحي العسكرية ليتسنى من خلالها أعداد ميادين العمليات و تحقيق

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين.** مرجع سابق، ص 133.

[2] مسلم بابا عربي، مرجع سابق، من دون ترقيم.

[3] نصير سمارة، آليات انتقال السلطة في الجزائر 1962/ 2004، **رسالة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية**، جامعة الجزائر 3، جويلية 2011، ص 143.

أكبر قدر من الانتشار لوحداته بشكل يضمن المساهمة في استتباب الاستقرار و الأمن خاصة على الحدود المشكلة للخطر في ظل مناخ إقليمي غير مستقر.

فمباشرة بعد الاستقلال و مع ظروف غير المستقرة التي عرفتها السلطة السياسية في الجزائر ، تم استحداث تقسيم إقليمي مؤقت و مرحلي إلى نواح عسكرية، حيث تم إنشاء سبع نواحي مرتبطة تقريبا بالولايات التاريخية[1].

بمقتضى المرسوم رقم 89/64 المؤرخ في 4 مارس 1964 تم إعادة تقسيم الإقليم الوطني إلى خمس نواحي عسكرية و هي:[2]

- الناحية العسكرية الأولى: مقر قيادتها البليدة و تضم الجزائر، البليدة، المدية، تيزي وزو، الأصنام.
- الناحية العسكرية الثانية: مقر قيادتها وهران و تضم وهران سعيدة تلمسان مستغانم و تيارت.
- الناحية العسكرية الثالثة: مقر قيادتها بشار و تضم كل منطقة الساورة (بشار، تندوف و أدرار)
- الناحية العسكرية الرابعة: مقر قيادتها ورقلة و تضم كل منطقة الواحات (ورقلة ، بسكرة، اليزي و واد سوف.
- الناحية العسكرية الخامسة: مقر قيادتها قسنطينة و تضم قسنطينة، سطيف، بانتة و عنابة.

و بموجب المرسوم رقم 89/80 المؤرخ في 30 مارس 1980 تم استحداث ناحيتين عسكريتين جديدتين هما الناحية العسكرية السادسة و مقر قيادتها تامنراست، و الناحية العسكرية السابعة و مقر قيادتها الجزائر العاصمة، ثم خضع هذا التقسيم لعدة تعديلات آخرها سنة 1987 و على إثرها تم إعادة إلحاق بعض الولايات من نواح عسكرية إلى أخرى.

ب ـ تنظيم القوات و الأسلحة: فرض التطور العسكري الكبير تغيير طبيعة و ظروف المعركة الحديثة، مما جعل القادة يلجئون باستمرار إلى التخصص و توزيع المهام المنفذة بميدان العمليات، لهذا قسم الجيش الوطني الشعبي إلى عدة أجهزة عسكرية.

[1] مجلة الجيش، مرجع سابق، ص 62.

[2] مرجع نفسه، ص 62.



المصدر: الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني

ب 1 ـ القوات البرية: و تتكون من:

- الإدارة المركزية: و تضم المصالح و المكاتب الخاصة، الأمانة العامة، قسم الإشارة و المفتشية.
- أركان القوات البرية: و تضم قسم الاستعجال و التحضير، قسم الإمداد، قسم التنظيم و التعبئة، و الأخطار الكبرى، قسم التخطيط و البرمجة و قسم البحث و التطوير.
- أقسام الأسلحة: و تضم قسم المشاة، قسم المدرعات، قسم المدفعية، قسم الدفاع المضاد للطائرات، قسم القوات الخاصة، قسم الهندسة و قسم النقل.

بالإضافة إلى هذه الأقسام يوجد كذلك قسم خاص بالمدارس و قسم خاص بالمصالح المشتركة و كذا قسم الموارد البشرية.

ب 2 ـ القوات الجوية: يرجع تأسيس القوات الجوية في الجزائر إلى سنوات الثورة التحريرية، و جاءت ضمن إستراتيجية شاملة تهدف إلى تطوير و تنويع أساليب الكفاح في جيش التحرير الوطني، تطبيقا لقرارات مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي دعى إلى إعداد خطة بعيدة المدى تهدف إلى تشكيل جيش عصري و متكامل، حيث تم في هذه الفترة إنشاء هيئة على مستوى قيادة الثورة من أجل استقبال الطلبة الجزائريين الذين التحقوا بجيش التحرير الوطني و توجيه البعض منهم إلى بلدان شقيقة و صديقة بهدف متابعة تكوين طيارين و تقنيين في الطيران.

عادت هذه الحفنة المتميزة من الضباط الطيارين إلى أرض الوطن بعد الاستقلال مباشرة، لتتولى تأسيس سلاح الجو في المؤسسة العسكرية الجزائرية و لقد تمكنت من ذلك و ظهرت أولى وحدتين جويتين للجزائر المستقلة و هما أسطول من الحوامات و أسطول لطائرات القتال[1].

ب 3 ـ القوات البحرية: عظمت قوة البحرية الجزائرية طيلة قرابة ثلاثة قرون ابتداء من القرن السادس عشر إلى غاية مطلع القرن التاسع عشر، لتأتيها النكسة بعد ذلك في معركة نافرين سنة 1827 و التي فتحت المجال واسعا أمام الأطماع الخارجية من بينها الأطماع الفرنسية في الاحتلال.

بعد الاستقلال و بعد أن حققت الجزائر وحدتها الإقليمية و السياسية تم تجميع الهياكل الأولى لسلاح البحر في جهاز حمل اسم "المصلحة البحرية" ضمن أسلحة الجيش الوطني الشعبي سنة 1963 و كان مقر قيادتها وزارة الدفاع الوطني لتحول بعد ذلك إلى الأمرالية في جوان 1964.

تركزت القوات البحرية الجزائرية على الشريط المطل على البحر الأبيض المتوسط [2] و عرفت المرحلة الأولى من تأسيسه تبني سياسة تكوين مكثف و انجاز منشآت و اقتناء وسائل قتالية حديثة كفيلة بضمان حماية السواحل من الأطماع الخارجية.

ب 4 ـ قوات الدفاع الجوي عن الإقليم: خلال حرب التحرير الوطني، كان جيش التحرير الوطني يمتلك وحدات صغيرة للتصدي أرض–جو مجهّزة بمدفعية مضادة للطيران ذات العيار الصغير[3]، و بعد الاستقلال، تمّت هيكلة هذه الوحدات في تشكيلات قتالية (مجموعات الدفاع ضدّ الطائرات) من أجل حماية قوام المعركة، و تعود بداية تأسيس سلسلة الكشف الرادارية الضرورية للدفاع الجوي إلى الستينات، و تم اقتناء المجموعة الأولى من الصواريخ أرض–جو، في السبعينات، مما أسس لقواعد الدفاع الجوي كمكون في حد ذاته من مكونات الجيش الوطني الشعبي . كما تم إنشاء على مستوى المديرية الجويّة، المديرية الفرعية للدفاع الجوي التي كانت تقتصر وسائل التصدي لديها على الطائرات فقط. هكذا إذن، تم خلق مديرية الدفاع الجوي عن الإقليم، سنة 1981، و تمّت هيكلتها على المستوى المركزي إلى مديريات فرعية و على المستوى الجهوي إلى مناطق الدفاع الجوي. في سنة 1986 تمّ إلحاق مديرية الدفاع الجوي عن الإقليم بقيادة القوات الجوية على شكل قسم سلاح، ثم

[1] مجلة الجيش، مرجع سابق، ص 73.

[2] منصور لخضاري، مرجع سابق، ص 265.

[3] مجلة الجيش، مرجع سابق، ص 87.

انفصلت من جديد، سنة1988، في إطار إعادة تنظيم عام للجيش الوطني الشعبي، حيث رقيت إلى قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم.[1]

تضطلع قوات الدفاع الجوي عن الإقليم بالمهام التالية:[2]

- كشف و تقييم كل تهديد موجّه ضدّ التراب الوطني و ضمان نشر الإنذار.
- الحفاظ على السيادة الوطنية في كل الأحوال و ذلك بضمان الشرطة الجوية و منع استعمال الفضاء الجوي الوطني من طرف أي معتدي محتمل.
- المشاركة بالتنسيق مع الهيئات الوطنية المعنية في تقنين و تنظيم الحركة الجوية العامة.
- تنظيم و تقنين الحركة الجوية العسكرية بالتنسيق مع قيادة القوات الجوية.
- ضمان، بالنسبة لمهام المصلحة العامة و بالتنسيق مع الإدارات الوطنية المعنية، تنظيم و سير عمليات البحث و الإنقاذ للطائرات في حالة خطر في منطقة إعلام الطيران للجزائر. في هذا الشأن، اقتنت قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم محطات أرضية ملحقة بالنظام الدولي للبحث و الإنقاذ باللجوء إلى القمر الصناعي أو ما يعرف بنظام "كوسباس–سارسات".
- تنظيم و ضمان حماية المجال الجوي الوطني و كذا مراقبة و أمن الجوار .

ب 5 ـ الدرك الوطني: عند استقلال الجزائر سنة 1962 تأسس رسميا الدرك الوطني بموجب الأمر رقم 62- 19 المؤرخ في 23 أوت 1962* بكونه جزء لا يتجزأ من الجيش الوطني الشعبي يسهر على السلم العمومي و تطبيق القوانين و الأنظمة، و هو يمارس مهامه على كامل التراب الوطني ، وبصفة خاصة في المناطق الريفية وشبه الحضرية، وعلى طرق المواصلات وعلى الحدود.[3]

يقيم الدرك الوطني علاقات خدمة مع أجهزة الأمن الأخرى الوطنية و الجهوية و الإقليمية، ويقيم ويطور في إطار مهامه، وطبقا للتنظيم الجاري به العمل، علاقات تعاون مع الأجهزة العسكرية ذات القانون الأساسي المماثل في البلدان الأجنبية ، ويشارك في عمليات حفظ السلم تحت إشراف الهيئات الدولية.

---

[1] مرجع نفسه، ص 76.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، موقع وزارة الدفاع الوطني، على الرابط http://www.mdn.dz/site_cfdat/index.php?L=ar#undefined ، تم تصفحه يوم 2017/04/11.

* إن مرسوم 62/19 شكل اللبنة الأولى لتأسيس الدرك الوطني الجزائري، ثم تلته قوانين و تنظيمات أخرى على مختلف مراحل تطور جهاز الدرك الوطني، و أهم هذه القوانين مرسوم 6 جوان 1973، و مرسوم 2 ماي 1988.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، موقع وزارة الدفاع الوطني، مرجع سابق.

يضطلع جهاز الدرك الوطني بمهام الشرطة القضائية والشرطة الإدارية والشرطة العسكرية.

يسهر الدرك الوطني في مجال الشرطة الإدارية، على حفظ النظام والسكينة العموميين بعمل وقائي تميزه مراقبة عامة ومتواصلة ، ويؤمّن الأمن العمومي بحماية الأشخاص والممتلكات وحرية التنقل على طرق المواصلات، وبهذه الصفة ، يسهر على تطبيق القوانين والتنظيمات التي تحكم الشرطة العامة والخاصة. يحارب الدرك الوطني ، في مجال الشرطة القضائية ، الإجرام والإجرام المنظم . ويستعمل لهذا الغرض وسائل تحريات الشرطة العلمية و التقنية و خبرة الأدلة الجنائية، و يمارس هذه المهمة طبقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية.[1]

يتولّى الدرك الوطني ، في مجال الشرطة العسكرية ، الشرطة القضائية العسكرية طبقا لأحكام قانون القضاء العسكري والشرطة العامة العسكرية ، طبقا للتنظيمات الجاري بها العمل في الجيش الوطني الشعبي.

كما يكلّف الدرك الوطني بمهام المراقبة العامة والمتواصلة للتراب الوطني ، والاستعلام وإعلام السلطات العمومية و ممارسة العمل الوقائي والردعي .

ب 6 ـ الحرس الجمهوري: قبل الحديث عن الحرس الجمهوري وبداية نشأته وتطوره، لا بد من تقديم ومضة تاريخية عن الخيل والطبل في التاريخ العسكري الجزائري، لتلازمهما في الكثير من الأحيان مع الفروسية العسكرية عبر المراحل التاريخية للأمم والشعوب، خاصة في الاحتفالات والأعياد الوطنية، وصولا إلى تقديم التشريفات للرؤساء والملوك.

فالخيل في التاريخ العسكري الجزائري معروف منذ العهد النوميدي إذ كان لها دور هام في الحروب والمعارك ضد الغزاة الأجانب، حيث أن الجيوش في عهد الممالك النوميدية كانت تقوم على أساس الخيالة والرماية.[2] وهكذا كان الحال في مختلف العصور التاريخية للجزائر إلى أن أتت المقاومات والثورات الشعبية ضد الاستعمار الفرنسي، إذ لعبت فيها الخيل دورا هاما، حيث كانت تمثل القوات الضاربة في جيش الأمير عبد القادر، الذي كان يتشكل من ثلاث أسلحة: المشاة، المدفعية والخيالة أي " الفرسان"[3] ولقد ارتبط تاريخ الخيل بالتراث الثقافي والفلكلوري للأمة، يتباهى أبناؤها بامتطاء صهوات الجياد التي تنم عن علو الهمة والاعتزاز بالنفس والكبرياء، وصارت لها نوادي تسمى " نوادي الفروسية " فاستعملت في الاحتفالات الرسمية

---

[1] مجلة الجيش، مرجع سابق، ص 93.

[2] محمد علي دبوز، **تاريخ المغرب الكبير.** الجزء الأول، مؤسسة تاوالت الثقافية، ليبيا 2010، ص 172.

[3] عبد القادر زاير، دور خلفاء الأمير عبد القادر في بناء الدولة الجزائرية 1832 – 1847، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر**، جامعة وهران، السنة الجامعية 2009 – 2010، ص 25.

والأعياد الوطنية والتشريفات متلازمة في ذلك مع الطبل والموسيقى، إلى أن صارت إلى ما هي عليه اليوم من أهمية في مختلف هذه المجالات.

يعود إنشاء النواة الأولى للحرس الجمهوري إلى الأيام الأولى للاستقلال مع الإعلان الرسمي عن انتقال جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي[1]. وقد تطور هيكليا وتنظيميا وفق المهام المسندة إليه منذ إنشائه إلى يومنا هذا، وتمتد جذوره التاريخية إلى ثورة التحرير المجيدة،[2] وخاصة النواة الأولى للموسيقى، ثم تلتها الخيالة أيام الاستقلال مباشرة باعتبارهما متلازمتين، ثم إحداث وحدات الحرس الجمهوري، التي ما فتئت تعرف التطور و التحديث حتى اكتسبت هذا المستوى الرفيع في الأداء المشرف.

تتمثل مهام الحرس الجمهوري فـي:[3]

- ✓ الحراسة، الحماية والدفاع عن مقر رئاسة الجمهورية وملحقاتها والإقامات الرّسمية.
- ✓ المرافقة والتشريفات لفخامة السيد رئيس الجمهورية والسلطات السامية للدولة والشخصيات الأجنبية من ضيوف الجزائر.
- ✓ المشاركة في الاحتفالات الوطنية والدينية تحت الرعاية السامية لفخامة السيد رئيس الجمهورية.
- ✓ المشاركة في تظاهرات الفروسية والموسيقية على المستويين الإقليمي و الدولي.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الدفاع الوطني، مرجع سابق.

[2] مجلة الجيش، مرجع سابق، ص 97.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، موقع وزارة الدفاع الوطني، مرجع سابق.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذه الدراسة الوصفية للمؤسسة العسكرية الجزائرية التي استعرضت الجوانب التاريخية التي تطورت عبرها هذه الأخيرة، و الجوانب البنيوية التي رسمت خصائصها و مميزاتها، يتضح أن العقيدة السياسية التي تشكلت لدى النخبة العسكرية الجزائرية، ثم أصبحت واحدة من الوظائف الأساسية التي تؤديها، إنما أملتها التراكمات التاريخية التي نشأت من خلالها. و لعل أهم المواقف التي اتخذتها المؤسسة العسكرية في المجال السياسي المتعلق بمسار الثورة، أو ذلك المتصل بتأسيس السلطة السياسية فور استرجاع السيادة الوطنية، تؤكد و تعزز فرضية تأثير الظروف التاريخية التي نشأ في كنفها الجيش الجزائري على تحديد عقيدته السياسية.

و بعبارة أخرى أن الشرعية الثورية التي اكتسبتها المؤسسة العسكرية الجزائرية من خلال مواقفها الحاسمة التي كسرت عقدة التردد في تفجير الثورة، و تلك التي حيّدت دور السياسيين في أكثر من ظرف من الظروف الصعبة التي عرفتها الثورة، منحتها الأولوية في رسم المعالم الأساسية للنظام السياسي في الجزائر غداة الاستقلال، و هو ما عزز موقعها أكثر في المؤسسات الدستورية للجزائر المستقلة، و لعل ما سيأتي ذكره في الفصل الثاني، و الذي سيتناول تطور السلطة السياسية في الجزائر، سيكشف عن أمور أخرى متعلقة بدور المؤسسة العسكرية حتى في زمن الاستقلال.

الفصل الثاني

تطور النظام السياسي الجزائري

يتضمن هذا الفصل المراحل التي تطور عبرها النظام السياسي في الجزائر منذ تأسيس السلطة غداة الاستقلال و استرجاع السيادة الوطنية إلى غاية الفترة التي عرفت فيها الجزائر التعددية السياسية.

الهدف من التطرق إلى مضمون هذا الفصل هو التعريف بالنظام السياسي الجزائري كمتغير أساسي في الدراسة، مع التركيز على مواقع التأثر بدور الجيش في توجيه مساره و رسم معالمه قبل إقرار التعددية و بعدها، أي في الفترة التي سميت بفترة الإصلاحات السياسية التي كان يرجى منها ضبط مهام المؤسسات الدستورية في الدولة حسب ما تقتضيه أدبيات الديمقراطية، إلا أنها أعقبت جدلية التوفيق بين دور الإصلاحات المقررة في ضبط مهام المؤسسة العسكرية كمؤسسة دستورية، و النتائج التي تمخضت عنها أول تجربة تعددية في الجزائر.

إن دور المؤسسة العسكرية كان يجد له سندا قويا في فترة الأحادية الحزبية باعتبار أن الحزب الحاكم و الجيش في ذلك الوقت كانا وجهين لعملة واحدة تسمى الشرعية الثورية، لكن مع إقرار الإصلاحات السياسية و فتح التعددية أمام الأحزاب و مختلف الفواعل السياسية كان من شأنه أن ينهي زمن الشرعية الثورية و يكرس الشرعية الدستورية، إلا أن العكس من ذلك حدث بعد أن اتضح أن المؤسسة العسكرية زادت سطوتها و قويت شوكتها أكثر في تعاملها مع الظروف التي أتت بها الإصلاحات.

الفرضية التي نسعى للتحقق من صدقها في هذا الفصل مبنية على أن الظروف التي أعقبت الانتقال السياسي في الجزائر من الأحادية إلى التعددية أنتجت ردة فعل عنيفة من طرف الجيش، عبّر عنها بإحكام قبضته على دواليب السلطة أكثر من أي وقت، و هو ما سنتعرض له من خلال العناصر التالية:

المبحث الأول: تأسيس السلطة السياسية في الجزائر.

المطلب الأول: نهاية الحرب التحريرية و أزمة صائفة 1962.

المطلب الثاني: هيمنة المؤسسة العسكرية على المشهد السياسي.

المبحث الثاني: الانتقال السياسي في الجزائر.

المطلب الأول: الظروف العامة للانتقال من الأحادية إلى التعددية السياسية.

المطلب الثاني: الملامح الجديدة للنظام السياسي الجزائري بعد دستور 1989.

المبحث الأول: تأسيس السلطة السياسية في الجزائر.

لقد وُلدت السلطة السياسية في الجزائر ولادة قيصرية مع ميلاد "الدولة الوطنية" بعد رحيل الاستعمار مباشرة، إلا أن ملامح هذه السلطة بدأت تلوح في الأفق قبل ذلك ببضعة أشهر، لما كان الصراع في أوجّه بين قادة الثورة، يتحكم حتى في المفاوضات الجارية مع الجانب الفرنسي حول الاستقلال و تقرير المصير، و يلقي بضلاله كذلك على مؤتمرات المجلس الوطني للثورة التي طرحت فيها مسألة السلطة بعد الاستقلال.

كانت فرحة النصر و التفاؤل بغد مشرق يغمران قلوب الجزائريين الذين خرجوا في مسيرات عارمة ابتهاجا بوقف إطلاق النار و تعبيرا عن نشوة الانتصار على خامس قوة عسكرية في العالم، و كان ذلك بمثابة الحائل من تسرب هذا الصراع إلى أوساط القاعدة، و الحاجب عن الجماهير تلك السحب الداكنة التي تخفي وراءها كواليس مخيفة لدى الجهات الرسمية[1]، هذه الكواليس التي كانت تحركها التراكمات التاريخية التي أشرنا إليها في الفصل السابق، و طبعها الصراع و الاحتكام إلى القوة، عززت من نفوذ المؤسسة العسكرية و ترجّح الكفة لصالحها دائما، و هو ما سيتضح أكثر من خلال المواقف التي ميّزت مرحلة نهاية الثورة، و ما انجر عنها من أزمة سياسية سميت "أزمة صائفة 1962" و تتأكد من خلالها هيمنة السلطة العسكرية على المشهد السياسي لما يقارب ثلاثة عقود من الزمن.

المطلب الأول: نهاية الحرب التحريرية و أزمة صائفة 1962.

لقد اختار الشعب الجزائري عن طريق ممثله الشرعي "جبهة التحرير الوطني" و جناحها العسكري "جيش التحرير الوطني" أسلوب الكفاح المسلح كسبيل وحيد لتحقيق الاستقلال، و لم يكن ذلك إلا يقينا منه أن السيادة المغتصبة منذ ما يقارب القرن و ثلثه لن تسترد بالثمن الزهيد، و إنما سيكون بدفع الغالي و النفيس، و فعلا بذل الشعب الجزائري أغلى من النفيس، إذ دفع من الأنفس جحافل و من الشهداء قوافل، كما كان على استعداد لدفع المزيد لو تطلب الأمر منه ذلك. لكن المليون و النصف من الشهداء كان كافيا لإقناع فرنسا بأن الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تحقيق مصيره لا مفر منه، و هو ما دفعها للدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني*، كما أن الانتصارات التي حققتها الثورة خاصة بعد مؤتمر الصومام زاد من نشوة الغلبة لدى قادة الثورة، و هو ما جعلهم يتطلعون لما بعد الاستقلال قبل تحقيقه فعليا.

---

[1] أبو جرة سلطاني، **جذور الصراع في الجزائر**. الطبعة الثانية ، شركة دار الأمة، الجزائر 1999، ص 17.

* في البداية لم تكن فرنسا تعترف بجبهة التحرير الوطني كممثل للشعب الجزائري، و هو ما جعلها ترفض التفاوض معها، بل وضعت من بين ما وضعته من شروط أن يتم التفاوض مع ممثلي الجزائريين في البرلمان الفرنسي، إلا أنها لينت من موقفها بعد ذلك، و ربطت اتصالات مع ممثلي الجبهة سنة 1957

1 ـ الدخول في المفاوضات: لقد ساهمت عدة عوامل في تهيئة الظروف للمفاوضات بين جبهة التحرير الوطني و السلطات الفرنسية، و ما نعتبره الأهم من غيره في دراستنا عاملين أساسيين هما:

أ ـ الانتصارات العسكرية: جاء مؤتمر الصومام ليقلب الكثير من المفاهيم التي كانت فرنسا تؤمن بها، و منها أن المؤتمر انعقد في مكان كانت تضنه فرنسا آمنا و لا وجود لأي مقاوم عليها[1]، و هي الفكرة التي أراد قادة الثورة نقضها باختيار منطقة "ايفري أوزلاقن"* ببجاية لعقد مؤتمر الصومام، و خرج المؤتمر بتنظيم شامل زاد من قوة الثورة، و شدّد الخناق على القواة الفرنسية في الميدان، و هو ما جعل الجبهة في مركز قوة يمكّنها مناقشة الشروط التي وضعتها فرنسا مسبقا للدّخول في المفاوضات مثل ضرورة وقف القتال دون الاعتراف باستقلال الجزائر، فردّت لجنة التنسيق و التنفيذ في بيان لها في أكتوبر 1957 بأن: «هدف حرب التحرير الوطني هو و لا يزال استقلال الجزائر ... و أنه لا يمكن أن تكون مفاوضات دون الاعتراف مقدما باستقلال الجزائر[2]».

ب ــ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: يعود تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى اجتماع المجلس الوطني للثورة في القاهرة في أوت 1957، الذي خرج بمجموعة من القرارات الهامة جدا و من بينها رفع أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ إلى 14 عضو، و تكليف هذه الأخيرة بإنشاء حكومة مؤقتة، و كان الإعلان الرسمي لميلاد هذه الحكومة في 19 سبتمبر 1958 و وضعت تحت رئاسة فرحات عباس.

و تجدر الإشارة إلى أن لجنة التنسيق و التنفيذ اجتمعت بتاريخ 09 سبتمبر 1958 لمناقشة الترتيبات المتعلقة بالإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة و المتكونة من كريم بلقاسم، بن طوبال، أوعمران، و فرحات عباس، و بعد إنهاء هذا الاجتماع تم الإعلان عن تشكيلة الحكومة المؤقتة بدلا من استدعاء المجلس الوطني للثورة الذي يحق له اتخاذ القرار في مثل هذه الحالات، إذ قام أعضاء اللجنة من تلقاء أنفسهم بتكوين حكومة برئاسة فرحات عباس، على أن يضل فيها الباءات الثلاث هم السلطة المرجعية الوحيدة التي بيدها الحل و الربط.[3]

---

[1] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963 و 1976).** الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013، ص 35.

*هي قرية تقع بسفح الجبل بمنطقة ايغزر أمقران ببجاية، محاطة بغابة كثيفة الأشجار، اتخذها المستعمر الفرنسي كمركز مراقبة للمنطقة كلها و هو ما جعله يعتقد أنه أحكم السيطرة عليها إلا أن ضنه خاب بعد انعقاد مؤتمر الصومام في ذلك المكان دون أن يتفطن له.

[2] سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص 36.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954 ـ 1962).** الجزء الثاني، اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص 105.

و ضمت الحكومة المؤقتة في تشكيلتها الأولى كل من:[1]

.1	السيد فرحات عباس	رئيسا
.2	السيد كريم بلقاسم	نائب الرئيس و وزير القوات المسلحة
.3	السيد أحمد بن بلة	نائب الرئيس
.4	السيد حسين أيت أحمد	نائب الرئيس
.5	السيد رابح بيطاط	نائب الرئيس
.6	السيد محمد بوضياف	وزير دولة
.7	السيد محمد خيضر	وزير دولة
.8	السيد محمد لمين دباغين	وزير الشؤون الخارجية
.9	السيد محمود الشريف	وزير التسليح و التموين
.10	السيد لخضر بن طوبال	وزير الداخلية
.11	السيد عبد الحفيظ بوصوف	وزير الاتصالات العامة و المواصلات
.12	السيد عبد الحميد مهري	وزير شؤون شمال افريقيا
.13	السيد أحمد فرنسيس	وزير الشؤون الاقتصادية و المالية
.14	السيد امحمد يزيد	وزير الإعلام
.15	السيد بن يوسف بن خدة	وزير الشؤون الاجتماعية
.16	السيد أحمد توفيق المدني	وزير الشؤون الثقافية
.17	السيد الأمين خان	كاتب دولة
.18	السيد عمر أوصديق	كاتب دولة
.19	السيد مصطفى سطمبولي	كاتب دولة

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، بوابة خاصة بالاحتفال بالذكرى الخمسين للاستقلال، على الرابط https://services.mesrs.dz/Portail_MESRS_ind/histoire/Evenements_ar9.html تم تصفحه بتاريخ 2017/05/01.

الهدف من تشكيل الحكومة المؤقتة كان من أجل الرّد على السلطات الفرنسية التي كانت تحاول دائما إجهاض الثورة من خلال اعتقال زعمائها (واقعة اختطاف الطائرة المقلة للزعماء الخمسة التاريخيين)* و كذا وضعها أمام الأمر الواقع على خلفية زعمها بعدم وجود ممثل للثورة يمكن التفاوض معه[1]، و بالتالي إسقاط أية ذريعة يمكن إيجادها للتهرب من التفاوض، و فعلا اضطرت فرنسا إلى الإذعان لهذا الواقع أمام اعتراف 14 دولة شقيقة و صديقة عشية الإعلان الرسمي لتأسيسها، و كان هذا الاعتراف بمثابة المكسب الكبير الذي منح الشرعية للحكومة المؤقتة باعتبارها الممثل الرسمي الوحيد للشعب الجزائري في المحافل الدولية، فأصبح بإمكانها مباشرة الأعمال الدبلماسية على المستوى الدولي و التفاوض باسم الدولة الجزائرية.

الجدول التالي يبين الدول التي اعترفت بالحكومة المؤقتة إلى غاية مارس 1961:

الرقم	الدولة	تاريخ الاعتراف
1	العراق	19 سبتمبر 1958
2	تونس	19 سبتمبر 1958
3	ليبيا	19 سبتمبر 1958
4	المغرب	19 سبتمبر 1958
5	العربية السعودية	20 سبتمبر 1958
6	الأردن	20 سبتمبر 1958
7	الجمهورية العربية المتحدة	21 سبتمبر 1958
8	الصين الشعبية	22 سبتمبر 1958
9	السودان	22 سبتمبر 1958
10	كوريا الشمالية	25 سبتمبر 1958
11	فييتنام	26 سبتمبر 1958
12	أندونيسيا	27 سبتمبر 1958
13	غينيا	30 سبتمبر 1958
14	منغوليا الشعبية	15 ديسمبر 1958

* انتهجت فرنسا أسلوب المناورة للقضاء على الثورة، و ضنت أن قتل الزعماء أو نفيهم سيشل الأعمال العسكرية في الميدان، فاختطفت الطاءرة التي كانت تقل زعماء الثورة الخمسة و هم: أحمد بن بلة، حسين أيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط و محمد خيضر، لما كنوا في طريقهم من الرباط إلى تونس في 22 أكتوبر 1956.

[1] نوة نوي، مرجع سابق، ص 25.

15	لبنان	15 جانفي 1959
16	يوغسلافيا	12 جوان 1959
17	غانا	10 جويلية 1959
18	اليمن	21 سبتمبر 1959
19	التوقو	17 جوان 1960
20	الاتحاد السوفياتي	03 أكتوبر 1960
21	مالي	18 فيفري 1961
22	الكونقو	19 فيفري 1961
23	تشيكوسلوفاكيا	25 مارس 1961
24	بلغاريا	29 مارس 1961

تضمنت اتفاقيات افيان العديد من النقاط الأساسية التي أولاها الوفد المفاوض أهمية قصوى، و ما يمكن التركيز وفق الأهمية المتعلقة بالدراسة الحالية مسألتي وقف إطلاق النار و كذا تنظيم السلطات في المرحلة الانتقالية.

اتفاقية وقف إطلاق النار: انتهى الاتفاق إلى تحديد تاريخ 19 مارس 1962 لبدأ سريان الالتزام بوقف كل العمليات المسلحة في القطر الجزائري على الساعة الثانية عشرة، مع وضع حد لكل العمليات السرية الماسة بالأمن العام، و من أجل ضمان ذلك اتفق الطرفان على تمركز قوات جيش التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار في الأماكن التي توجد بها، و لا تخرج منها بحمل السلاح. أما عن القوات الفرنسية فإنها ستنسحب تدريجيا بعد سريان الاتفاق، على أن يُمنع حدوث أي احتكاك بين الجيشين، و كإجراء احترازي تقرر إنشاء لجنة مختلطة لتسوية المسائل المتعلقة بتنفيذ قرار وقف إطلاق النار.

لقد تم الإعلان عن وقف إطلاق النار عبر أمواج إذاعة تونس باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي أمرت كل قوات جيش التحرير الوطني بوقف العمليات العسكرية و الاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني[1].

تنظيم السلطات في المرحلة الانتقالية: و يقصد بالمرحلة الانتقالية الفترة الفاصلة بين تاريخ وقف إطلاق النار إلى غاية تنصيب السلطة الجزائرية الشرعية، و تنقسم إلى مرحلتين، الأولى تمتد من وقف إطلاق النار إلى غاية

[1] بن يوسف بن خدة، **اتفاقيات افيان.** ترجمة لحسن زغدار و محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 38.

استفتاء تقرير المصير، و هنا تكون الجزائر تحت السلطة الفرنسية، أما بعد استفتاء تقرير المصير و الذي سيجري في القطر الجزائري كله (الولايات الخمسة عشرة)[1] تبدأ المرحلة الثانية و التي تمتد من تاريخ تقرير المصير و إلى غاية تنصيب السلطة السرية و تسليمها المهام، فانه تقرر عهد السلطات لهيئة تنفيذية مؤقتة تتشكل من طرف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مع السلطات الفرنسية إلى جانب وجود محافظ سامي ينسق مع الهيئة التنفيذية.

لقد صادق المجلس الوطني للثورة على اتفاقيات افيان اثر انعقاده بالقاهرة من 22 إلى 27 فيفري 1262 بالأغلبية الساحقة، لم يعرض من المجلس إلا أربعة (3 من هيئة الأركان، و واحد ممثل عن الولاية الخامسة، كما صوت الخمسة المسجونين بفرنسا لصالح اتفاقيات افيان عن طرق وكالة بُعث بها إلى رئيس الكومة المؤقتة كما بعثوا برسالة تأييد بتاريخ 15 فيفري 1962 إلى المجلس الوطني للثورة.[2]

2 ــ أزمة صائفة 1962: في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات جارية بين الجانب الجزائري و الجانب الفرنسي بدأت تظهر أفاق جديدة لمستقبل الثورة، إذ أن الجميع تيقن بأن الاستقلال اقترب موعده، و أن السلطة لا بد أن تعود لأيدي الجزائريين، و هو ما أحيى لدى القادة صراعهم القديم حول مراكز النفوذ كما كان قائما قبل الثورة و خلالها.

أ ـ خلفيات الأزمة: تؤكد العديد من الدراسات أن أزمة صائفة 1962 كانت نتاج تراكمات سابقة تطورت عبر سنوات الكفاح المسلح،[3] و تأكدت مع انعقاد مؤتمر الصومام، ثم انفجرت عند وقف إطلاق النار، و لعل الخلافات التي أثيرت بعد وقف إطلاق النار، تعيد نفس النقاش الذي دار في مؤتمر الصومام و المتعلق بتنافس الأشخاص و الزمر حول من يحكم؟ و ما هو برنامج العمل؟ كل هذه الأفكار عادت لتفرض نفسها بعد 19 مارس 1962. و لا شك أن اختلاف قادة الثورة حول مستقبل الدولة الجزائرية المستقلة لا يخرج عن نطاق التسابق نحو السلطة، إلا أن هذا التسابق بحد ذاته يعبر عن وجود خلفيات مختلفة تم توظيفها كذرائع أكثر منها أسباب حقيقية.

أ 1 ـ الخلفية الإيديولوجية: و هو أول خلاف ظهر بين قادة الثورة، و لقد بدت ملامحه بعد انعقاد مؤتمر الصومام مباشرة، إذ أن الثورة في تلك الفترة كانت مبنية على مبادئ متفق عليها في بيان أول نوفمبر الذي يمثل

[1] مرجع نفسه، ص 88.

[2] بن يوسف بن خدة، مرجع سابق، ص 37.

[3] سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص 49.

المرجعية الأساسية التي لم يختلف حولها القادة من قبل. و لقد حددت هذه الوثيقة الهدف الرئيسي لجبهة التحرير الوطني في «الاستقلال الوطني بواسطة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية، و احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني[1]» .

هذا المبدأ يعبّر عن المرجعية الدينية للحركة الثورية الجزائرية التي تم الإفصاح عنها في عهد المقاومات الشعبية، إذ أن "ابن سالم"* صرح في شهر فبراير 1847 أن كفاحه كان من أجل الدفاع عن الحرية و الدين[2].

عند انعقاد مؤتمر الصومام أُعيد النظر في صياغة هذا المبدأ على النحو التالي «إعادة بناء جمهورية ديمقراطية اجتماعية تضمن مساواة حقه بين جميع السكان دون تفريق و لا تمييز[3]»

الانتقاد الموجه لمؤتمر الصومام من طرف البعض أنه أهمل الدين الإسلامي باعتباره المرجعية الدينية للمجتمع الجزائري و التي تم تكريسها في بيان أول نوفمبر، و بالتالي فان عدم ذكرها في وثيقة الصومام هو بمثابة التراجع عن أهم مبدأ بنيت على أساسه الثورة، و هذا الخلاف بقي كامنا إلى غاية 1962 إذ تم فتحه من جديد من طرف نفس الأشخاص بمناسبة انعقاد مؤتمر طرابلس 1962 من أجل توضيح المرجعية الدينية للدولة الجزائرية المستقلة فكان ذلك دليلا على وجود خلفية أيديولوجية بين أطراف الأزمة.

أ 2 ـ الخلفية السياسية: و هي بدورها من مخلفات مؤتمر الصومام الذي أقرّ أولوية السياسي على العسكري و أولوية الداخل على الخارج، و جاء بمثابة الصدمة التي أثارت أعصاب العسكريين من جهة، خاصة منهم الباءات الثلاث الذين كانوا من بين أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ، و احتفظوا بمراكزهم في الحكومة المؤقتة، بالإضافة إلى قيادة الثورة الموجودة بالخارج من جهة أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن إقرار الأولويتين في مؤتمر الصومام لم يعمل به ميدانيا بسبب اغتيال مهندسه عبان رمضان في ظروف غامضة[4]، كما أن القرار بحد ذاته تم التراجع عنه في اجتماع القاهرة المنعقد في أوت 1957 الذي أشار أن القيادة تبقى جماعية و أنه لا أولوية بين السياسي و العسكري.

---

[1] فتح الدين أزواو، مرجع سابق، ص 145.

*ابن سالم هو خليفة الأمير عبد القادر في بلاد القبائل.

[2] مصطفى الأشرف، مرجع سابق، ص 135.

[3] فتح الدين أزواو، مرجع سابق، ص 169.

[4] عمار بوحوش، مرجع سابق، 471.

هذا السبب كذلك خلق صراع خلال مفاوضات افيان التي كانت تديرها الحكومة المؤقتة كمؤسسة سياسية و التي انتقد أدائها قادة هيئة الأركان العامة كمؤسسة عسكرية، و استمر مفعول السبب نفسه إلى غاية وقف إطلاق النار في مارس 1962 أين احتدم النقاش حوله بين القادة السياسيين و العسكريين أيهم يمسك بزمام السلطة الفعلية في الجزائر المستقلة.

أ 3 ـ العامل الخارجي: لا يخلو الصراع الذي ثار بين القادة عشية الاستقلال من التدخلات الخارجية التي كانت تسعى لإيجاد موضع قدم لها في مراكز صنع القرار، و من أهم الأطراف الخارجية التي حشرت نفسها في الصراع الجزائري، فرنسا المستعمرة و مصر.

بالنسبة لفرنسا فلم يكن سهلا عليها هضم خروجها من الجزائر من الباب الضّيق، و بالتالي حتى إن أرغمت على التخلي عن الجزائر فإنها سعت من أجل إيصال بعض الموالين لها إلى مراكز القرار، و مساعدتهم في الارتقاء إلى المناصب العليا في المؤسسة العسكرية ليسهل عليها السيطرة على الجيش المستقبلي للجزائر المستقلة حفاظا على مصالحها، و يذكر الدكتور محمد براهيمي في هذا الصدد أنها استعانت ببعض الضباط الفارين من جيشها لتحقيق مآربها، إلا أن ذلك لا ينصرف إلى جميع الضباط الفارين من الجيش الفرنسي باعتبار أنه يعترف (الدكتور محمد براهيمي) أن البعض منهم برهن على أنه متمسك بالقضية الوطنية[1].

أما بالنسبة لمصر فإنها كانت معروفة بسياستها القومية العربية، و بالتالي كانت تدعم أصحاب هذا التوجه ضمن قيادات الثورة خاصة أحمد بن بلة المقرّب من النظام المصري[2]، و الذي فتح جبهة صراع إيديولوجي مع كريم بلقاسم و محمد بوضياف و حسين أيت أحمد عندما أبرز ميولات نحو القومية العربية[3].

ب ـ أطراف الأزمة: لقد ساهمت عدة أطراف في توسيع الشرخ الحاصل بين زعماء الثورة ، و هذا الشرخ يمكن إرجاعه إلى وجود أطراف فاعلين كل منهم يتعصب لرأيه و يتعنت في موقفه، إلى جانب وجود أطراف آخرين التزموا الحياد في بداية الأمر، إلا أنهم سرعان ما انحازوا إلى طرف معين، مما زاد من تأجيج الوضع أكثر.

ب 1 ـ الأطراف الفاعلون: لقد دار الصراع حول السلطة عشية وقف إطلاق النار في مارس 1962 بين عدة شخصيات تاريخية معروفة بوزنها في الثورة، لكن الحديث عن أطراف الأزمة يكون من زاوية المؤسسات التي

---

[1] محمد براهيمي، مرجع سابق، ص 32.

[2] مذكرات الرئيس علي كافي، مرجع سابق، ص 193.

[3] حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية**. دار المعرفة، الجزائر 2007، ص 248.

كانت تضم هذه الشخصيات، و من هذه الزاوية يمكن القول أن هناك طرفين فاعلين في الأزمة هما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهة، و قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني من جهة أخرى.

بالنسبة للحكومة المؤقتة التي سبقت الإشارة إلى تأسيسها في موضع سابق أين ذكر أنها تعتبر مكسب كبير للثورة الجزائرية التي وجدت منها مؤسسة سياسية معترف بها دوليا يمكن لها أن تباشر المفاوضات باسم الدولة الجزائرية و ليس باسم جماعة متمردة كما كانت تروج له فرنسا[1] التي أرغمت على الاعتراف بها و الدخول في مفاوضات معها. و انطلاقا من هذه النقطة بالذات فتحت الحكومة المؤقتة لنفسها هامشا واسعا من الحرية في إدارة المفاوضات مع الجانب الفرنسي عن طريق الوفد الرسمي الذي تم تشكيله لتمثيل الدولة الجزائرية، و وضع تحت قيادة كريم بلقاسم الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة.

اثر تولي بن يوسف بن خدة رئاسة الحكومة المؤقتة أصبحت المفاوضات بين أيدي حلفاء عبان رمضان، باعتبار أن بن يوسف بن خدة كان من الطبقة المثقفة التي أصر عبان رمضان على تمكينها من قيادة الثورة، و استعان بها في مؤتمر الصومام في إقرار أولوية السياسي على العسكري[2] و بالتالي فان ظل عبان رمضان الذي تم اغتياله في 1957 في المغرب، لا يزال يخيّم على الوضع، و يشكل هاجسا مخيفا بالنسبة لبعض العسكريين مما وضع الحكومة المؤقتة التي يرأسها حليف عبان رمضان في مؤتمر الصومام طرفا فاعلا في الأزمة عشية الاستقلال*.

أما عن هيئة الأركان العامة فهي تعتبر الهيئة العليا لجيش التحرير الوطني خلال السنوات الأخيرة للثورة، فمنذ توحيد جيش الحدود، أصبح الوضع العسكري يتميز بسمتين بارزتين هما تراجع دور جيش التحرير في الداخل، و تزايد قوة جيش الحدود الذي أصبح القوة المسلحة الأساسية للجبهة، إذ أصبح في الحدود في صيف 1962 جيش قوامه 23 ألف جندي[3] مزود بأسلحة جد معتبرة بالمقارنة على ما كان يتوفر عليه جيش الداخل الذي كان منهك القوة و قليل السلاح.

---

[1] سعيد بو الشعير، مرجع سابق، ص 38.

[2] عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 387.

* لم تكن الخلافات بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة معلنة لما كانت هذه الأخيرة تحت رئاسة فرحات عباس باعتبار أن فرحات عباس كان قريبا من أطروحات هيئة الأركان حول تسيير المفاوضات مع الجانب الفرنسي. للمزيد من المعلومات أنظر عبد الله مقلاتي، عبد الحميد مهري حكيم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 248.

[3] صالح بلحاج، **النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978**. الطبعة الأولى، دار الكتاب للحديث، القاهرة 2012، ص 25.

في هذه الظروف و انطلاقا من الخلفيات التي ذكرناها آنفا بدأ جيش الحدود يتطلع إلى تولي السلطة و سحب البساط من تحت الحكومة المؤقتة التي بدأت خلافاتها الداخلية تتسرب إلى أوسع نطاق، خاصة بعد اجتماع الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة في طرابلس الذي مكن قادة جيش الحدود من اكتشاف عيوب الحكومة المؤقتة و على رأسهم الباءات الثلاث الذين كانوا على خلاف حاد بينهم و صل في بعض الأحيان إلى محاولة كل واحد منهم من التخلص من الآخر بأساليب دنيئة[1]، و مع صعود جيل جديد من العسكريين و على رأسهم هواري بومدين الذي عين قائدا عاما لهيئة الأركان، أصبح هناك من أثبت براعة في التسيير و التنظيم و في نفس الوقت لم يتورط في أية قضية تحسب عليه، على عكس أعضاء الحكومة المؤقتة التي تضم أشخاص لهم تاريخ طويل في النضال و هذا بالقدر ما يمنحهم الشرعية ينقص من هيبتهم إذا ما تسربت أخطاؤهم و هفواتهم، و هذا ما جعل هواري بومدين يخطط للاستيلاء على السلطة إلا أنه لا بد من حجج هي في الغالب ذرائع أكثر منها أسباب حقيقية، و لقد ذكر العقيد الطاهر زبيري في مذكراته:

« قال لي بومدين: (ارجعوا إلى أماكنكم، و أجعلوا السلطة نصب أعينكم) و كان بومدين مصمما على السيطرة على السلطة، و انتزاعها من الحكومة المؤقتة و باءاتها الثلاث خاصة، و أن معه جيش الحدود و عدة ولايات بجنبه، و معه رجل سياسي ذو رصيد تاريخي و شعبي كبير اسمه بن بلة [2]»

فالخلافات المعلنة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة هي مسألة السلطة على الولايات، إذ كانت هيئة الأركان بصفتها القيادة العليا لجيش التحرير الوطني ترى أن الولايات تابعة لسلطتها مما يقع على اللجنة الوزارية للحرب التابعة للحكومة المؤقتة و التي تضم الباءات الثلاث أن تتعامل معها على هذا الأساس، و بالتالي يجب بناء على ذلك أن تخصص لها المساعدات التي تأتي من الولايات. أما اللجنة الوزارية للحرب فتعتبر أن سلطة هيئة الأركان تنتهي عند جيش الحدود باعتبارها مستقرة خارج الوطن و لم تعد إلى الداخل كما كان مقررا[3] و هذا ما زاد من اتساع الهوة بين الطرفين، و دفع كل منهما إلى البحث عن سبل الاستقواء على الآخر.

ب 2 ـ الأطراف الحياديين: إن أهمية ذكر الأطراف الحياديين تكمن في تأثير موقفهم على مجريات الأزمة بعد أن تطورت الأوضاع، و تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الأطراف اعتبروا حياديين لأن موقفهم الأولي من

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسي و العسكري.** مرجع سابق، ص 24.

[2] العقيد الطاهر زبيري، مرجع سابق، ص 280.

[3] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 27.

الأزمة كان الحياد، و رفضهم الدخول في الصراع مع أي طرف، إلا أن هذا الموقف سرعان ما تغير و انحاز إلى جهة معينة.

و من أهم الأطراف الذين أعلنوا الحياد نذكر ولايات الداخل، و نقصد بها الولايات التاريخية الثانية و الثالثة و الرابعة، أما الولايات الأولى و الخامسة و السادسة فقد أعلنت ولاءها لقيادة الأركان منذ البداية. و لقد ظهر موقف ولايات الداخل في الاجتماع المنعقد في 26/25 أوت 1962 بمنطقة زمورة بالولاية الثالثة، و نسبة إليها سمي الأطراف بجماعة تيزي وزو و حضر هذا الاجتماع إلى جانب ممثلين عن ولايات الداخل أعضاء من فدرالية جبهة التحرير بفرنسا و تونس* و كان موقفهم من الأزمة صارما من حيث إصدار بيان شديد اللهجة يتضمن نقد لاذع للحكومة المؤقتة عن الانشقاق الحاصل في صفوفها، كما يتضمن اتهام هيئة الأركان بالعصيان، و لقد بعث المجتمعون برسالة إلى الولايات التي لم تحضر الاجتماع، و أعلنوا فيها أن موقفهم سيكون حياديا تجاه أطراف الأزمة، و من جهة أخرى صدر بيان آخر عن الولايتين الثالثة و الرابعة يؤكد على أن مجلسيهما سيضلان في مكانهما إلى غاية إقامة مؤسسات منبثقة عن المجلس بصورة شرعية[1]، كما تم الاتفاق على تأسيس هيئة تنسيق بين الولايات تتكفل بتوحيد العمل، و الحفاظ على وحدة الصف، و لقد تكفل كل من الرائدين "يوسف بن خروف" و "يوسف الخطيب" بالاتصال بقادة الولايات الأولى و الخامسة و السادسة بغرض تقديم شروحات حول الاجتماع الذي قوبل بالترحيب حيث اقترحت الولايتين الخامسة و السادسة عقد اجتماع بالولاية الرابعة لبلورة الموقف الموحد[2].

ج ـ تطور أزمة صائفة 1962: أسلفنا الذكر أن أزمة صائفة 1962 كانت نتاج التراكمات التاريخية الكثيرة التي عرفتها الثورة، و لعل الخلفيات التي ذكرناها تبين حجم الأخطار التي تمكن قادة الثورة من تجاوزها في مختلف المناسبات التي أوشكت أن تعصف بالجهود المبذولة و التضحيات المقدمة، و تأتي على كل ما حققته الثورة من مكاسب.

لقد تحلى قادة الثورة بحكمة بارعة استطاعت أن تؤخر على الأقل ساعة الانفجار إلى حين استرجاع السيادة الوطنية، لكن بصفة مؤقتة، لأنه بمجرد الإعلان عن وقف إطلاق النار تداعت جميع الحساسيات و شرع كل

---

* تعتبر فدرالية جبهة التحرير بفرنسا النفس الثاني للثورة التحريرية، و القوة الضاربة لها داخل التراب الفرنسي، تأسست من طرف الوفد الخارجي لجبهة التحرير بهدف نقل إيديولوجية الثورة إلى المغتربين، و إقناع المصاليين بالالتحاق بالثورة.

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 40.

[2] عبد المالك بوعريوة، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954، 1962. **مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر**، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005 ـ 2006، ص 147.

طرف في ربط التحالفات التي يمكن أن تضمن له نفس الهدف الذي يصبوا إليه غيره و هو التربع على عرش السلطة.

ج 1 ـ تشكيل التحالفات: كانت التحالفات من أهم العوامل التي ساهمت في تعقيد الأزمة أكثر، و هذا باعتبار أن كل طرف وجد سندا قويا في جهة نافذة سواء في السلطة السياسية أو العسكرية، إلا أن تناول قضية التحالفات يكون بوصفها محطة هامة مرت بها الأزمة و تطورت معها إلى غاية تنصيب الحكومة في العاصمة.

تحالف هيئة الأركان مع أحمد بن بلة: بمجرد تشكيل هيئة الأركان العامة في اجتماع مجلس الثورة في 19 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 و نجاح هذه الأخيرة في توحيد الجيش في الحدود، أصبحت الظروف مواتية لكي يطمح قائدها في تولي السلطة، و هناك من يُقدّر أن سعي بومدين إلى السلطة يعود إلى صيف 1960[1] لما أصبح لدى هيئة الأركان القوة المادية الضرورية لدخول العاصمة بعد الاستقلال، لكنها كانت واعية في نفس الوقت أن أعضاءها لم يكن لهم من الثقل السياسي و النضالي ما يسمح لهم باكتساب الشرعية المطلوبة لتولي السلطة، و هو ما دفع بهيئة الأركان إلى البحث عن غطاء سياسي و لو لفترة قصيرة، فوقع نظرها على القادة التاريخيين المسجونين بفرنسا، و كان عبد العزيز بوتفليقة رسولها إلى فرنسا للتفاوض مع أحدهم. يذكر أن العقيد بومدين كان يعلق آمالا كبيرة على محمد بوضياف ليكون الشخصية السياسية التي توفر لهيئة الأركان الشرعية الكاملة لتتولى السلطة من خلاله، إلا أن الرسول بمجرد لقائه وجد نفسه أمام رجل صارم و عنيد، و بالتالي لن يكون من السهل التحكم فيه و تسييره، و هذا ما غيّر الوجهة إلى أحمد بن بلة الذي قبل بالصفقة، فألّب بذلك الزعماء الآخرين الذين كانوا معه ضده[2].

تحالف الحكومة المؤقتة مع ولايات الداخل: ذكرنا سابقا أن ولايات الداخل المجتمعة في زمورة (جماعة تيزي وزو) التزمت الحياد من القضية في أول الأمر، و قررت تكوين لجنة تنسيق بين الولايات لتوحيد الصف لحل الأزمة المتأججة بين هيئة الأركان و الحكومة المؤقتة، كما أنها أصدرت بيانا نقدت فيه الحكومة المؤقتة على انشقاقها و خلاف أعضائها، و اتهمت من جانب آخر هيئة الأركان بالانقلاب على الحكومة المؤقتة، إلا أن رد فعل هيئة الأركان من موقف ولايات الداخل كان سلبيا، و هو ما دفع بهذه الأخيرة للانحياز إلى الحكومة المؤقتة.

---

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 24.

[2] المرجع نفسه، ص 34.

ج 2 ـ اجتماع طرابلس المنعقد بين 27 ماي و 6 جوان 1962: انعقد الاجتماع بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار، و هذا في دورة استثنائية دعى إليها كل من أحمد بن بلة و هواري بومدين من أجل وضع ميثاق تسير عليه الفترة الانتقالية[1]، و لقد و ضع جدول أعمال يضم نقطتين أساسيتين هما: مشروع عمل جبهة التحرير الوطني المستلهم من دول أوربا الشيوعية سابقا[2] و انتخاب قيادة جديدة[3].

بالنسبة للنقطة الأولى من جدول الأعمال تم الاتفاق عليها دون إشكال بالرغم من وجود بعض الخلافات التي لم تؤثر على مجريات المؤتمر، و هذا راجع إلى أن المؤتمرين يتأهبون لمعركة النقطة الثانية من جدول الأعمال[4].

بالنسبة للنقطة الثانية و المتمثلة في انتخاب قيادة جديدة (المكتب السياسي) فلقد قدمت مجموعة من القوائم للعضوية في هذا المكتب، إلا أنه لم يتم الاتفاق على أية قائمة أمام إصرار بن بلة على فرض القائمة التي أعدّها، و التي كانت تقصي الباءات الثلاث الذين هم أعضاء في الحكومة المؤقتة، غير أن أطرافا تدخّلوا لإيجاد حل وسط يتمثل في اعتماد نفس القائمة المقدمة من طرف بن بلة مع إدراج الباءات الثلاث فيها.

من أجل التخفيف من حدة الصراع تنازل كل من بن طوبال و بوصوف عن عضويتهما في المكتب السياسي مما جعل بن بلة يُبدي موافقة مبدئية، لكن سرعان ما غير رأيه فنسف بموقفه تلك الجهود المبذولة لتقريب وجهات النظر، و أدى ذلك إلى انسحاب بن خدة من الاجتماع و تبعه الكثير من أتباعه، فانفض الاجتماع دون التوصل إلى أي اتفاق[5].

لقد أعطيت عدة قراءات سياسية حول مؤتمر طرابلس 1962 من طرف بعض من عاصروا الأحداث في ذلك الظرف، و من أهم هذه القراءات:

- ✓ أن الدعوة إلى انعقاد المؤتمر من أصلها تدخل ضمن الحيل السياسية التي اعتمدتها هيئة الأركان العامة للاستيلاء على السلطة، و يعطي أصحاب هذه القراءة حجتين هما:

---

[1] سعيد بو الشعير، مرجع سابق، ص 51.

[2] Benyoucef Ben khedda , **L'Algérie à l'independance (la crise de 1962)**. Algeriachanal.net, P90.

[3] عبد الله مقلاتي، **عبد الحميد مهري حكيم الثورة الجزائرية**. الطبعة الأولى، دار العلم و المعرفة، الجزائر 2013، ص 241.

[4] عبد الله مقلاتي، **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية**. الكتاب الثاني، دار شمس الزيبان، الجزائر 2011، ص 54، أنظر كذلك مذكرات الرئيس علي كافي، مرجع سابق، ص 289.

[5] مذكرات الرئيس علي كافي، مرجع سابق، ص 291.

ـ أن الثورة كانت لديها مؤسسات شرعية كان بإمكانها تسلم السلطة من السلطات الاستعمارية بكل هدوء و وعي، و بالتالي ما من داعي لتشكيل قيادة جديدة في هذا الوقت بالذات[1].

ـ أن التفكير في إنشاء مكتب سياسي هو تفكير سابق لأوانه باعتبار أن الحزب غير موجود أصلا في ذلك الوقت*.

- ✓ أن بن بلة و هواري بومدين كانا يهدفان من دعوتهما إلى عقد اجتماع طرابلس إلى الطعن في اتفاقيات افيان التي كانت قيادة هيئة الأركان تبدي تحفظات في مجملها شكلا و مضمونا، و أدت هذه التحفظات إلى تغيير قيادة الحكومة المؤقتة و انتقال الرئاسة من فرحات عباس إلى بن يوسف بن خدة الذي كان معارضا هو الآخر لهذه المفاوضات إلى صف هيئة الأركان العامة، إلا أنه سار بعد ذلك في نفس نهج سابقه، مما أثار حفيظة هيئة الأركان التي اعتبرت ذلك تنكرا منه لالتزاماته معها، أو أنه استعملها لتحقيق مآربه الشخصية[2].

مهما كان الهدف من عقد مؤتمر طرابلس 1962 فانه يشكل محطة مهمة من عمر أزمة صائفة 1962 برزت خلالها عصب نافذة ساهمت في تأسيس السلطة السياسية في الجزائر و رسمت معالم النظام الذي حافظ على نفس النهج لأكثر من ثلاثة عقود بعد الاستقلال.

ج 3 ــ إقالة هيئة الأركان العامة: سبق الذكر أن مؤتمر طرابلس انفض دون أن تتخذ فيه أية قرارات فيما يخص القيادة الجديدة، و هذا ما فسره الأطراف كلّ حسب رؤيته، فالحكومة المؤقتة تعتبر نفسها صاحبة الشرعية باعتبار أن المجلس الوطني للثورة لم يقرر إقالتها كما تقتضيه قوانين جبهة التحرير التي تشترط لإسقاط الحكومة معارضة ثلثي أعضائه[3]، أما هيئة الأركان فإنها تعتبر خروج أعضاء الحكومة المؤقتة و خاصة رئيسها من الاجتماع قبل اختتام الأشغال ثم مغادرتهم نحو تونس تترتب عليه بالضرورة فقدان الشرعية، فضلا عن أن مجلس الثورة بمجرد انعقاده يسترد جميع الصلاحيات المخولة للحكومة المؤقتة باعتباره الهيئة العليا، الا أن هذا يمكن الرد عليه على أن مجلس الثورة رفض بالإجماع استقالة الحكومة المؤقتة و لم يعين أخرى بدلا منها.[4]

---

[1] مذكرات الرئيس علي كافي، مرجع سابق، ص 292.

* أن جبهة التحرير الوطني تأسست في 1954 كحركة تحررية انصهرت فيها جميع التيارات السياسية التي كانت موجودة ضمن الحركة الوطنية، و لم تكن حزبا سياسيا، إنما تحولت إلى حزب سياسي بعد الاستقلال، ما يجعل التفكير في تشكيل حزب سياسي لحزب غير موجود فيه من الغرابة ما يدعو للشك.

[2] عبد الله مقلاتي، عبد الحميد مهري حكيم الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 248.

[3] سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص 54.

[4] محمد العربي زبيري، مرجع سابق، ص 206.

لقد عبرت الحكومة المؤقتة عن موقفها المتمسك بالشرعية بإقدامها على اتخاذ قرار في 30 جوان 1962 يقضي بإقالة هيئة أركان الجيش [1] ما زاد من تأزم الوضع أكثر، و الحقيقة أن الحكومة المؤقتة لما أقدمت على اتخاذ هذا القرار الخطير لم تُقدّر وضعها أحسن تقدير، لأن الظروف تغيرت بعد إقرار وقف إطلاق النار، و أصبحت الكفة تميل لصالح هيئة الأركان صاحبة القوة المادية.

بالطبع فان هيئة الأركان تجاهلت قرار الحكومة المؤقتة، و أمرت جميع أفرادها بالبقاء في أماكنهم، و اعتبرت الحكومة المؤقتة غير مؤهلة لاتخاذ مثل هذه القرارات، و أن المجلس الوطني للثورة هو وحده المؤهل لذلك.

ج 4 ــ تشكيل المكتب السياسي و الزحف نحو العاصمة: كرد فعل جرئ و تحت حجة سقوط الشرعية عن الحكومة المؤقتة على خلفية خروجها من مؤتمر طرابلس، وجدت هيئة الأركان عن طريق حليفها السياسي أحمد بن بلة لاعتماد نفس القائمة التي تقدم بها هذا الأخير في مؤتمر طرابلس و اعتبارها مكتبا سياسيا لجبهة التحرير الوطني و تكليف هذا الأخير بتسيير المرحلة الانتقالية إلى غاية انتخاب المجلس التأسيسي.

كل هذا حدث اثر اجتماع انعقد في تلمسان بتاريخ 20 جويلية 1962 حضره بن بلة و قيادة هيئة الأركان فأصبح يعرف بتحالف تلمسان الذي انقلب على الحكومة المؤقتة و سعى لفرض نفسه عن طريق جمع التوقيعات اللازمة لإثبات شرعيته ثم الدخول على ظهر الدبابات إلى العاصمة[2]، فقد أمر بن بلة القوات الموالية لمجموعة تلمسان بالزحف على العاصمة يوم 03 أوت 1962 بدعم مصري و مغربي[3]، فاصطدمت بقوات الولاية الثالثة و الرابعة عند مداخل البويرة و البليدة و المدية، و سقط أكثر من ألف مجاهد في مواجهات دامية بين الإخوة، فخرج الشعب إلى الشوارع ينادي بوقف آلة القتل، رافعا شعار "سبع سنين بركات" و ملقيا بنفسه على الطرقات في وجه الشاحنات العسكرية ليشكل عازلا بين الإخوة الفرقاء، و بهذه الطريقة تمكنت هيئة الأركان من تعيين حكومة موالية لها يرأسها أحمد بن بلة ثم الشروع مباشرة في التحضير لانتخابات المجلس التأسيسي الذي يتولى رسم السياسة العامة للدولة و صياغة دستور للجمهورية الجزائرية، كما تتمكن من نشر قواتها عبر جميع الولايات بما فيها العاصمة التي أعلن أنها منطقة منزوعة السلاح، لم يفلت من سيطرة هيئة الأركان سوى الولاية الثالثة[4].

---

[1] حميد عبد القادر، مرجع سابق، ص 253.

[2] عبد الله مقلاتي، **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية**. مرجع سابق، ص ص 454 ، 455.

[3] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسي و العسكري**. مرجع سابق، ص 66.

[4] بنجامين سطورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962 – 1988**. ترجمة مصباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2012، ص 20.

المطلب الثاني: هيمنة المؤسسة العسكرية على المشهد السياسي.

نتج عن أزمة صائفة 1962 قيام نظام سياسي أحادي (الحزب الواحد) تمكّن من تمرير دستور برنامج (تجسيد الاشتراكية)، و هو نظام مغلف بواجهة سياسية، إلا أن السلطة الفعلية بيد المؤسسة العسكرية، و هذا واضح من خلال وصول بن بلة إلى السلطة و ليس غيره ممن كان أحق بها منه، و أجدر في رأي الكثيرين، لكن اليد التي أجلسته على كرسي الرئاسة هي يد عسكرية قوية، كانت على رأس هيئة الأركان العامة[1]، و لم تتوقف هيئة الأركان عند حد تمكين بن بلة من السلطة و إنما استمرت في التحكم بزمام السلطة خلال حكمه و بعد الانقلاب عليه.

هذه القوة المتعاظمة التي تمكنت من إخضاع أبرز رموز الثورة بكل وزنه التاريخي و ثقله السياسي و مكانته الدولية، تمكنت من تحكيم قبضتها على مصادر صنع القرار، و من الحفاظ على تماسك المؤسسة العسكرية و تجانسها على مدار ثلاث مراحل أساسية.

1 ـ مرحلة حكم أحمد بن بلة (1962 ـ 1965): لم يكن بوسع بن بلة ممارسة السلطة كما تقتضيها الأعراف الدستورية ما دام أن القيادات العسكرية هي من بوأته ذلك المنصب، و بالتالي كان لزاما عليه الانصياع لرغبتها، و الائتمار بأمرها، و يظهر ذلك من عدة جوانب:

أ ـ تشكيل المؤسسات: في يوم 20 سبتمبر 1962 انتخب المجلس التأسيسي و وضع تحت رئاسة فرحات عباس، لكن الملاحظ من خلال تشكيلته أن أصحاب القبعة نالوا حصة معتبرة بالرغم من أن هذه المؤسسة سياسية بالأصل، إذ نجد 72 عسكريا كأعضاء في المجلس الذي يضم 192 مقعدا،[2] هذه التشكيلة مكنت بن بلة من تولي رئاسة الحكومة بالإضافة إلى رئاسته للمكتب السياسي للحزب.

أما عن أعضاء الحكومة فان اختيارهم كان بناء على تفاوض و مساومات بين المتحالفين مع مجموعة تلمسان، إذ أخذ كل طرف نصيبه حسب وزنه في التحالف، إذ عادت خمس حقائب وزارية لجيش الحدود، كما كان للولايات التاريخية الموالية للجيش حق اختيار عضو في الحكومة إذ اختار محمد شعباني اسما لتولي حقيبة

[1] أبو جرة سلطاني، مرجع سابق، ص 15.

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسي و العسكري.** مرجع سابق، ص 66.

وزارية، كما فعل نفس الشيء الطاهر زبيري[1]، و هذا ما مكن المؤسسة العسكرية من السيطرة على الحكومة أو بالأحرى سيطرت جماعة بومدين التي عادت إليها أغلب الحقائب الوزارية[2].

بإيعاز من الحكومة التي تسيطر عليها المؤسسة العسكرية، تتم صياغة مشروع الدستور من طرف المكتب السياسي للحزب[3] و يناقشه في "قاعة الماجستيك" ليقدّم للمجلس التأسيسي للتصويت عليه و هو ما حصل يوم 29 أوت 1963، ما يبين دور المؤسسة العسكرية حتى في صياغة الدستور.

ب ـ مواجهة المعارضة: ما زاد من سيطرة المؤسسة العسكرية هو بقاء بن بلة رهينة بيدها من خلال توفير الحماية له من معارضيه، فلقد أخمدت المؤسسة العسكرية عدة تمردات على حكم بن بلة، منها تمرد أيت أحمد

و محند والحاج بعد سجن بوضياف في 24 جوان 1963، ثم القضاء على تمرد العقيد شعباني في الجنوب و إعدامه في 03 سبتمبر 1964[4].

هذه الأوضاع كلها هناك من يقرؤها على أنها مؤامرة مدروسة من بومدين و جماعته الذين قد يكون لهم دور في استفزاز معارضي بن بلة لدفعهم للتمرد، و هذا سيضع بن بلة في وضع حرج إذا ما عجز عن التحكم في الوضع، كما يفقد معارضيه بريقهم التاريخي أمام الشعب الناقم على المتسببين في الفوضى و التواق للحظة الاستقرار، ليظهر في الأخير بومدين كمنقذ للأمة و حافظ للأمن و مستتب للأوضاع، و هو ما سيكسبه شرعية إضافية[5].

كل هذا يخرج بنتيجة حتمية مفادها أن المؤسسة العسكرية هي المهينة على مرحلة حكم بن بلة بالرغم من وجود رئيس سياسي بالدرجة الأولى، و صاحب صلاحيات دستورية واسعة.

2 ـ مرحلة حكم هواري بومدين (1965 ـ 1978): لم تكن هيئة الأركان العامة راغبة في حكم بن بلة، و لا معجبة بشخصيته و برنامجه، و إنما كان تمكينه من السلطة لحاجة في نفس بومدين تتمثل في توفير غطاء سياسي أولا، ثم استعماله مطية للوصول إلى الهدف الأساسي و هو قيادة البلاد، و حتى بن بلة كان على علم بذلك ، و هو ما دفعه للتخطيط لإضعاف سلطة المؤسسة العسكرية بعد ما تحقق له الاستقرار ظاهريا.

---

[1] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 42.

[2] فرحات عباس، مرجع سابق، ص 256.

[3] سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص 73.

[4] حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل الجمهورية.** مرجع سابق، ص 259.

[5] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسي و العسكري.** مرجع سابق، ص 68.

أول ما بدأ به بن بلة في مسعاه هو إلحاق الولاة برئاسة الجمهورية بتاريخ 1964/07/31 مقلصا بذلك سلطة وزير الداخلية "محمد مدغري" الذي كان من جماعة بومدين[1]، ثم إنشاء ميليشيا مستقلة عن الجيش بغرض التقليص من دوره و عزله عن الشعب، و بعد ذلك إنشاء مديريتين ملحقتين بالرئاسة مكان وزارتي المالية و الإعلام و التخطيط، أما عن آخر القرارات التي كان لها وقع خاص على هيئة الأركان هي إبعاد أقرب المقربين من بومدين و هو عبد العزيز بوتفليقة ثم تعيين الطاهر زبيري* قائدا عاما للأركان بدلا من بومدين الذي كان في مهمة رسمية إلى موسكو[2].

لقد كانت قرارات أحمد بن بلة تعبر عن جرأة زائدة في مواجهة أقوى مؤسسة في الدولة من دون منازع، إذ كانت هذه القرارات كافية لتخرج السلطة الفعلية إلى العلن، و إبعاد من كان مجرد غطاء يمكن خلعه في أي وقت بالانقلاب عليه بما يسمى بحركة 19 جوان 1965، و بالتالي برزت هيئة الأركان ممثلة من طرف بومدين قائد الأركان و وزير الدفاع كسلطة فعلية حيّدت الحزب بمختلف هياكله التي أقرها مؤتمر الجزائر 1964**، و استبدل مؤسسات الجمهورية بمؤسسة وحيدة صاحبة السلطة المطلقة هي مجلس الثورة و إعادة بناء الدولة من القاعدة.[3]

أ ـ حركة 19 جوان 1965: ذكر هواري بومدين في حوار أجري معه بعد 19 جوان 1965 أن:

> «...تكوّن الجيش الوطني الشعبي، و هم الثورة، و هم عناصر نضالية ثورية آمنت بالجزائر للجزائريين، و تجسيدا لهذا الإيمان و تحقيقا له، حملوا السلاح باسم الشعب، و ما قاموا ليعيدوا للشرعية الثورية و مبادئها الشعبية سيادتها إلا بعد أن تيقن لهم خطر الانحراف بالثورة التي استشهد في سبيلها مليون و نصف مليون شهيد، فليس هذا انقلابا عسكريا، و إنما هو ممارسة ثورية لمسؤولياتهم نحو شعبهم ... نعم نزلت الدبابات إلى بعض الشوارع و لمدة 24 ساعة فقط. ضمانا ضد أية محاولة للتخريب، و انسحبت على الفور بعد أن هرب المخربون خوفا من الشعب و إرادته الكاسحة ....[4]»

---

[1] سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص 89.

* لم يكن الطاهر زبيري راضيا على تصرفات بن بلة، و لم يغره المنصب الذي قلده إياه، بل انحاز إلى جهة بومدين و كان ممن قاد حركة 19 جوان ضد بن بلة و ألقى القبض عليه.

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسي و العسكري**. مرجع سابق، ص 94.

** هو مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني الذي أثرى قوانين الحزب و نظامه الداخلي، و حدد بدقة هياكل الحزب و أجهزته القيادية و علاقتها بالسلطة التنفيذية، و مهامها الرقابية و التوجيهية.

[3] سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص 95.

[4] مفيدة قويسم، **التصحيح الثوري بين هواري بومدين و أحمد بن بلة**. مقال نشر في موقع "الجلفة انفو"، يوم 2013/12/27، تم الاطلاع عليه على الرابط http://www.djazairess.com/djelfa/5924 يوم 2017/05/02.

انطلاقا من هذه الرؤية و الكثير من رؤى المؤيدين لحركة 19 جوان، فان هذه لأخيرة تعتبر تصحيحا ثوريا كما يحبذون تسميتها، فبالرغم من أنها أطاحت بالنظام القائم على الشرعية (شرعية ثورية و شرعية دستورية) إلا أن الهدف منها هو وضع حد للسلطة الشخصية التي كرسها بن بلة حسب رأيهم، مما يوقع عليهم الالتزام بالتدخل لحماية الثورة من الانحراف.

هذا الاتجاه يعبر عن التمسك بالشرعية الثورية قبل كل شيء، و أنه لا أهمية تذكر للاعتماد على القانون إذا وجد خطر يلحق ضررا بالثورة.[1] هذه الشرعية التي اكتسبها جيش التحرير الوطني ثم أورثها لسليله الجيش الوطني الشعبي مما يمنحه الحق بالتدخل في أي وقت لحمايتها، و يقدّر المواقف التي تستدعي التدخل و الأسلوب الأمثل لتنفيذه.

الاتجاه المضاد لحركة 19 جوان يعتبرون ما حدث انقلابا عسكريا على الشرعية بكل المقاييس، فما دام أن دستور 1963 رسم سياسة الأمة من جانبها الإيديولوجي، كما حدد المؤسسات التي تتولى تنفيذ هذه السياسة فليس بالإمكان أن تحل مؤسسة أخرى محل المؤسسات الدستورية، إلى جانب أن الرئيس بن بلة كان يمارس صلاحياته المنصوص عليها في الدستور بغض النظر عما إذا كان مصيبا أو مخطئا، و لقد تأكّد الانقلاب على الشرعية بصدور أمر 10 جويلية 1965 الذي ألغى دستور 1963 و أوجد مؤسسات غير دستورية أهمها مجلس الثورة كسلطة عليا و حكومة تسيّر أمور الدولة تحت إشراف مجلس الثورة و رئيس الحكومة.

ب ــ مجلس الثورة: أنشئ مجلس الثورة فور الإعلان عن تنحية بن بلة من منصبه و تم تحديد تشكيلته و وظائفه بموجب أمر 10جويلية 1965.

أما عن تشكيلته فانه شكل في البداية من ستة و عشرين (26) عضوا يختارون وفقا لماضيهم التاريخي و مراكزهم في قيادة الثورة، مع الأخذ بعين الاعتبار نظام المحاصصة بين مختلف الأجنحة في السلطة القائمة آنذاك، إذ تم تعيين ثمانية مسؤولين مدنيين منحدرين من جيش التحرير الوطني، و قادة الولايات التاريخية عشية الاستقلال، بالإضافة إلى قادة النواحي العسكرية في 1965، بالإضافة إلى عضوين من قيادة الأركان العامة و قائد الدرك الوطني، و قائد مصالح الأمن الوطنية، بالإضافة إلى العقيد بومدين و رئيس ديوانه.[2]

[1] سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص 102.

[2] صالح بلحاج، مرجع سابق، ص 115.

يلاحظ من خلال هذه التشكيلة أن المؤسسة العسكرية بمختلف أجهزتها حاضرة في المجلس اعتمادا على الشرعية الثورية دائما و أن هذه الشرعية تتجسد كلها في الجانب العسكري لحرب التحرير الوطني الذي مثله قادة الولايات و أعضاء هيئة الأركان العامة من دون أي قائد مدني، و لقد استمرت هذه التشكيلة في ممارسة السلطة العليا في الدولة حسب ما نص عليه أمر 10 جويلية 1965 إلى غاية العودة إلى الحياة الدستورية في 1976.

ج ـ العودة إلى الشرعية الدستورية: لقد اعتمد بومدين في استيلائه على السلطة حسب أغلب الملاحظين على جماعة وجدة التي يعتبرها البعض نواة النظام الجزائري[1]. هذه الجماعة التي تتألف من خمس شخصيات أساسية هي: هواري بومدين، قايد أحمد، عبد العزيز بوتفليقة، أحمد مدغري، و شريف بلقاسم.

كان لهذه الشخصيات الدور الأساسي في ضمان استقرار حكم بومدين طول الفترة الانتقالية من 1965 إلى غاية 1976، هذه الفترة التي تعتبر طويلة نوعا ما بالنظر إلى طبيعة المؤسسات الفاعلة آنذاك، باعتبار أن النظام غابا لا يحتمل السير بمؤسسات انتقالية لمدة طويلة، لكن بحكم قوة الجماعة المؤيدة لبومدين تمكن هذا الأخير من قيادة البلاد من دون شرعية دستورية لمدة 11 سنة تقريبا دون أن يضطر إلى تحصين مركزه بدستور يوفّر له هذه الشرعية، بل كان مكتفيا بالشرعية الثورية، و لقد تمكن بومدين في هذه المرحلة من كسب ثقة الشعب بفضل خطاباته الرنّانة التي تركز دائما على العروبة ، الإسلام، الاشتراكية و العدالة الاجتماعية.[2]

تمكن بومدين من تعزيز سلطته كذلك بتقوية جهاز الأمن العسكري الذي سيكون للرئيس الدرع الواقي ضد أي تمرد، و ذلك قبل العودة إلى الشرعية، و هي المرحلة التي تمتد من 1976 إلى غاية وفاة بومدين سنة 1978.

قرر الرئيس بومدين العودة إلى الحياة الدستورية بعدما فرض سلطته على أهم الأجهزة في الدولة، و كان ذلك عن طريق المشتاق الوطني و دستور الجمهورية الجزائرية لسنة 1976.

ج 1 ـ الميثاق الوطني لسنة 1976: تمت صياغة الميثاق الوطني من طرف اللجنة السامية للميثاق الوطني، المستحدثة في تاريخ 01 نوفمبر 1975 باقتراح من جبهة التحرير الوطني، و لقد تمت الموافقة على مشروع

[1] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 111.

[2] مرجع نفسه، ص 110.

الميثاق من طرف الشعب بموجب الاستفتاء العام المجرى بتاريخ 27 جوان 1976، و اكتسب أثره النافذ ابتداء من 05 جويلية 1976[1].

و يعتبر الميثاق الوطني المصدر الأساسي لسياسة الأمة، و قوانين الدولة، كما يعتبر المصدر الإيديولوجي و السياسي المعتمد لمؤسسات الحزب و الدولة على جميع المستويات، بالإضافة إلى أنه مرجع أساسي أيضا لأي تأويل لأحكام الدستور[2].

لقد كرس الميثاق الوطني دعائم نظام الحكم كما يراها هواري بومدين، و باعتباره أبرز قادة الجيش حضي هذا الأخير بحيز هام من هذا الميثاق إذ خصص له الباب الرابع الذي استهل وصفه للمؤسسة العسكرية بإبراز الصلة الوثيقة بين جيش التحرير الوطني و جبهة التحرير الوطني بالقول: «إن جبهة التحرير الوطني و جيش التحرير الوطني اللذين توحدهما أوثق الروابط، قد استمدا وجودهما من إرادة الأمة الجزائرية ...» و هذا من أجل التأكيد على أن الحزب الجهاز في الدولة الجزائرية لا يمكن فصله عن الجيش، و يستشف من ذلك أن الحزب الذي يمارس سلطة الرقابة على مؤسسات الدولة، و الموجه لسياساتها، إنما يعبر عن إرادة الجيش صاحب الكفة الراجحة في هيئات الحزب القيادية، و يتأكد ذلك أكثر من خلال عبارة « إن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني قد استمد منه طابعه العميق، و هو بذلك يشكل الدرع الأساسي للدولة الاشتراكية، و قد برز الجيش الوطني الشعبي منذ سنوات الاستقلال الأولى بوصفه القوة الوحيدة المتناسقة المنظمة القادرة على مواجهة المشاكل الخطيرة ... ».

انطلاقا من هذا التقديم منح الميثاق الوطني مهاما أساسة للجيش تتمثل في:

- ✓ الدفاع عن سلامة التراب الوطني و حدوده الثابتة.
- ✓ الدفاع عن الثورة الاشتراكية.
- ✓ المساهمة في تنمية البلاد و في تشييد مجتمع جديد.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 57/76 مؤرخ في 05 جويلية 1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني، الجريدة الرسمية عدد 61 صادرة بتاريخ 30 جويلية 1976، المادة الأولى.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 97/76 مؤرخ في 22 نوفمبر 1976 يتضمن إصدار دستور سنة 1976، الجريدة الرسمية عدد 94 صادرة بتاريخ 24 نوفمبر 1976، المادة السادسة.

يلاحظ من خلال هذه المهام أن المجال الممنوح لتدخل المؤسسة العسكرية واسع جدا، و لم يحدد بأية ضوابط و هو ما يجعل أي تصرف صادر عن المؤسسة العسكرية يمكن إرجاعه إلى دواعي الدفاع عن التدخل في مسائل خارجة عن مهامه الثورة الاشتراكية، أو تشييد مجتمع جديد، و هذا بمعنى أن الميثاق الوطني لسنة 1976 منح صك على بياض للمؤسسة العسكرية للتدخل في مسائل خارجة عن مهامه الأصلية.

ج 2 ـ دستور 1976: صدر دستور 1976 بناء على اقتراح جبهة التحرير الوطني و وافق عليه الشعب الجزائري بموجب الاستفتاء المجرى بتاريخ 19 نوفمبر 1976 و بدأ سريان مفعوله ابتداء من 24 نوفمبر 1976 باعتباره القانون الأسمى للدولة، و يجد سنده في الميثاق الوطني كما نصت على ذلك المادة السادسة منه، التي تلزم بالرجوع إلى الميثاق الوطني عند أي تأويل لأحكام الدستور، طالما أن هذا الأخير هو أحد الأهداف المسطرة في الميثاق الوطني[1].

لقد أورد دستور 1976 أحكاما خاصة بالمؤسسة العسكرية ضمن الفصل السادس تحت عنوان"الجيش الوطني الشعبي"، و هنا نسجل ملاحظة متعلقة بالاختلاف عما ورد في الميثاق الوطني الذي ذكر المؤسسة العسكرية في سياق الباب الرابع المعنون بـ "الدفاع الوطني" و هي عبارة عامة ليست عسكرية محضة بالرغم من أن استعمالها الاصطلاحي يتعلق بالجيش، إلا أن معناها العام يتعدى ذلك، أما تسمية الجيش الوطني الشعبي فهي التسمية الرسمية للجيش الجزائري، و لا يمكن أن ينصرف المعنى لغيره، و هذا ما يدل على أن دستور 1976 خص الجيش بالذات دون غيره ضمن الفص السادس.

بالنسبة لمهام الجيش الوطني الشعبي حسب دستور 1976 فإنها ذكرت إجمالا في المادة 82 التي تؤكد على انتسابه إلى جيش التحرير الوطني، كما تؤكد كذلك على أنه درع الثورة، و هذا للتدليل على الشرعية الثورية، و أورد له مهمة عامة تتمثل في المساهمة في تنمية البلاد و تشييد الاشتراكية، بالإضافة إلى المهمة الأصيلة.

نستخلص من كل ذلك أن مرحلة حكم الرئيس هواري بومدين اتسمت بإحكام المؤسسة العسكرية قبضتها على مراكز صنع القرار، و هذا بإرادة الرئيس نفسه الذي كان يتصرف باسمها باعتباره عسكري بالدرجة الأولى ، بل كان لهواري بومدين الدور الأكبر في تمكين المؤسسة العسكرية من التدخل خارج مهامها الأساسية بآليات و وسائل دستورية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، مرجع سابق، التمهيد.

3 ــ مرحلة الرئيس الشاذلي بن جديد: توفي الرئيس هواري بومدين يوم 27 ديسمبر 1978، و هو الخبر الذي أعلنت عنه الإذاعة و التلفزيون صبيحة نفس اليوم، فكانت الصدمة كبيرة لكل الشعب الجزائري نظرا لمركز الرجل و وزنه، و كذا الشرعية التي اكتسبها طول فترة حكمه، إلا أن سنة الحياة تفرض التعامل مع مثل هذه المواقف حسب ما يرد في العرف السائد أو القانون الساري.

لقد أوجد دستور 1976 أحكاما خاصة بحالة وفاة رئيس الجمهورية، و لقد التزم النظام ظاهريا بهذه الأحكام، إذ اجتمع المجلس الشعبي الوطني في اليوم نفسه ليثبت حالة شغور منصب رئيس الجمهورية، و يكلف رئيسه رابح بيطاط بتولي رئاسة الدولة بالنيابة لمدة 45 يوم تنظم خلالها انتخابات رئاسية[1].

خلال هذه المدة ظهرت بوادر الانقسام داخل اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني التي كانت تتهيأ لعقد مؤتمر الحزب لاختيار مرشحه[2]، و ذلك بظهور شخصيتين بارزتين تتنافسان لخلافة بومدين هما محمد الصالح يحياوي المعروف بتوجهه الاشتراكي و قربه من الإسلاميين[3]، و هو ما أكسبه تأييد مناضلي الجبهة و منظماتها الجماهيرية[4]، أما الثاني فهو عبد العزيز بوتفليقة ذو الأفكار اللبرالية[5]، فكان مؤيدوه من رجال الإدارة و مدراء المؤسسات الاقتصادية.

لم يكن أمر حسم الموقف سهلا لحزب جبهة التحرير الوطني، و هو ما استدعى تدخل المؤسسة العسكرية من جديد و كالعادة لقول كلمة الفصل، فما كان منها إلا إبعاد كلا المتنافسين، و تختار شخصا لم يكن ذا وزن سياسي، و لم يكن راغبا في السلطة أصلا، و هو الشاذلي بن جديد*، القابل للتطويع و الفاقد لصفة الزعامة، و الأهم من ذلك الخاضع للجيش.[6]

بالرغم من أن وفاة الرئيس بومدين جاء في مرحلة استقرار مؤسساتي بوجود دستور ساري المفعول، و وجود مؤسسات قائمة، إلا أن النظام القائم آنذاك لم يشذ عن نهجه القديم، إذ أثبت الواقع أن الجهة المتحكمة هي تلك

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، مرجع سابق، المادة 117 فقرة 4 و 5.

[2] المرجع نفسه، المادة 117 فقرة 6.

[3] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989)**. الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2013، ص 10.

[4] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 191.

[5] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989)**. مرجع نفسه، ص 10.

* يقول الجنرال المتقاعد خالد نزار أن الشاذلي بن جديد رفض منصب الرئاسة ، لأنه كان يعتقد أنه ليس الأكفأ، و بأنه مخلوق للعمل العسكري و ليس السياسي. (للمزيد من المعلومات أنظر رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 192).

[6] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989)**. مرجع نفسه، ص 10.

الأقلية الفاعلة، المختفية وراء مؤسسة رئاسة الجمهورية، ما دام أن الرئيس نفسه تختاره هذه الأقلية، كما حدث عند وفاة بومدين و اختيار بن جديد من طرف ضباط الجيش الوطني الشعبي بمقر المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات ببرج البحري التي كان يديرها العربي بلخير[1] و تأييده القوي من طرف قاصدي مرباح* الذي عرض هذه الشخصية على قيادة الجيش.

لم يكن تدخل الجيش مقتصرا على اختيار خليفة بومدين، بل كان له دور كبير في تدعيم مكانة الرئيس الجديد و كذا إعادة انتخابه سنة 1983 كما يكون له نفس الدور في تحضير الإصلاحات في مختلف المجالات.

يتضح من خلال دراسة النظام القائم في الجزائر في فترة الأحادية الحزبية أن المؤسسة العسكرية هي المهيمنة على الوضع السياسي سواء في فترة حكم بن بلة أو فترة حكم بومدين و حتى الشاذلي بن جديد، و لا شك أن طبيعة النظام الحزبي المعتمد (نظام الحزب الواحد) لعب دورا كبيرا في تمكين الجيش من مراكز صنع القرار نظرا للرابطة التاريخية المتينة التي تجمع الحزب و الجيش.

[1] موقع باب الواب، **تسريبات حصرية من مذكرات الشاذلي بن جديد.** على الرابط http://www.babalweb.net/ar/info/5487 اطلع عليه بتاريخ 2017/05/05.

* يرى خالد نزار أن قاصدي مرباح رئيس الأمن العسكري بمساعدة بلهوشات و عطايلية هم من فرضوا الشاذلي بن جديد كمرشح للرئاسيات (أنظر سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989).** مرجع سابق، ص 10.

المبحث الثاني: الانتقال السياسي في الجزائر.

كان النظام السياسي في الجزائر منذ الاستقلال و إلى غاية 1988 يرتكز على الشرعية الثورية كما سبق ذكره، كما أن الإيديولوجية الاشتراكية طغت على أفكار القادة السياسيين و العسكريين على حد سواء في توجيه السياسة العامة للبلاد في الجانبين السياسي و الاقتصادي، إلا أن التحولات المتسارعة على الساحة الدولية و الداخلية ساهمت في بروز نخبة إصلاحية متفتحة على الفكر اللبرالي في الجزائر، فكان لها دور في إحداث انتقال سياسي جذري مس بالأساس النظامين الحزبي و الاقتصادي.

في المقابل بقي الجناح المحافظ داخل النظام على موقفه الرافض لأي تغيير فيما يعتبره ضامن الوحدة الوطنية و هو نظام الحزب الواحد و الاختيار الاشتراكي، و لتبرير موقفه، يدّعي أن التعددية الحزبية تعكس مجتمع يتكون من طبقات متناحرة، كما أن التعددية وفقا للتيار المحافظ تمكّن الجماعات الضاغطة الأجنبية من التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان البلدان النامية[1].

بوجود تيارين متناحرين أصبحت مسألة التغيير قضية شائكة عاشها النظام الجزائري في أواخر الثمانينات بعد أن أدى الوضع إلى اندلاع ما يسمى أحداث أكتوبر 1988 التي عجّلت من إحداث التغيير الذي لم يكن ليحدث لو لا توفر ظروف سياسية و اجتماعية و اقتصادية شكلت دعامة لدعاة التغيير و مكنتهم من تشكيل نظام مغاير لما كان عليه قبل 1988.

المطلب الأول: الظروف العامة للانتقال السياسي في الجزائر.

بتولي الشاذلي بن جديد الرئاسة بعد فرضه من أصحاب القرار، و ترشيحه من طرف المؤتمر الرابع للحزب، أبدى مرونة في التعامل مع محيطه، على عكس سابقه الذي كان صارما لأقصى الحدود، و في غير ما هو معتاد لدى العسكريين بصفة عامة، ظهرت لدى بن جديد بوادر سياسية توفيقية تجلت في رفع الإجراءات الردعية التي اتخذت في حق معارضي الرئيس السابق، إذ أطلق سراح بن بلة، و رفع الإقامة الجبرية التي كانت مفروضة على كل من بن يوسف بن خدة و حسين لحول،[2] كما سمح للمعاقبين بالنفي من العودة إلى وطنهم، و هذا كله يثبت أن الرئيس الجديد أراد طي صفحة الماضي و البدء في صفحة جديدة و بوجه جديد

---

[1] مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية (دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988 – 2008). **أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية**، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، السنة الدراسية 2009 – 2010، ص 187.

[2] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989)**. مرجع سابق، ص 14.

بدت ملامح الانفتاح ترتسم عليه جليا. بدء بالإصلاحات الاقتصادية التي أُقرت بالإثراء الذي مس الميثاق الوطني سنة 1985 [1]و هذا ما تطلب منه تطهير المؤسسات السياسية من العناصر المناهضة لهذا التوجه.

لم يكن يسيرا اجتثاث المحافظين كلية من مؤسسات الدولة و الحزب، باعتبار أن أصحاب هذا التوجه كان لديهم من القوة ما يساعدهم على الصمود في وجه الإصلاحات التي يعتزم الرئيس إقرارها، و هذا ما أنتج بعض التصدعات على مستوى الشعب الذي انقسمت مطالبه كما انقسمت توجهاته. إذ برزت تنظيمات مناهضة للسلطة منها الحركة الإسلامية المسلحة بقيادة بويعلى، و الحركة الثقافية البربرية **(MCB)**.

هذه التنظيمات كونت قاعدة واسعة اجتاحت شوارع العاصمة في 05 أكتوبر 1988 في مظاهرات عارمة تدعو إلى إصلاحات في شتى المجالات، و هو ما كان في صالح الرئيس و جماعته من المؤسسة العسكرية. إذ أن الخطاب الذي ألقاه الرئيس في 19 سبتمبر 1988 الذي انتقد فيه الأوضاع السائدة، هناك من لمس فيه لغة التحريض على الخروج إلى الشارع و إيجاد سبب جدي لتمرير مشروع التغيير[2].

بدأت بوادر أحداث أكتوبر 1988 على اثر صدور قرار من المكتب السياسي للحزب موقع من طرف الرئيس أمين عام الحزب بإقالة اللجنة التحضيرية للمؤتمر برئاسة محمد شريف مساعدية المعروف بالتوجّه المحافظ، ثم عقد لقاء مع قادة الجيش في سيدي فرج لأخذ رأي المؤسسة العسكرية من الإصلاحات، و هنا لقي الرئيس معارضة شديدة مما أدى به إلى إحداث تغييرات هامة على مستوى قيادة الجيش، و لعل أهمها إقالة الجنرال لكحل عياط و تعيين بدلا منه الجنرال محمد مدين المدعو توفيق على رأس الأمن العسكري، كما عيّن محمد بتشين مديرا للإدارة العامة للأمن العسكري، و هو ما أكسب بن جديد دعما عسكريا للمضي في اصطلاحاته بعد أن أصدر قادة الجيش بيانا مؤيدا لمشروع الرئيس، ثم الضغط على مؤتمر الحزب لحمله على التصويت لصالح الإصلاحات و ترشيحه لعهدة رئاسية أخرى[3]. و بالرغم من أن الرئيس أحاط نفسه بحاشية قوية تتألف من مدنيين و عسكريين، إلا أن هذه الحاشية تتضمن جناحين متعارضين يعيد إلى الواجهة ذلك الصراع الأزلي بين السياسي و العسكري، إذ يضم الفريق الرئاسي مجموعتين، واحدة ذات نزعة عسكرية يمثلها العربي بلخير الذي كان آنذاك رئيس ديوان الرئيس، و يدعمه الرائد محمد مدين المكلف بتنسيق مصالح الأمن في مقر الرئاسة، قبل

[1] المرجع نفسه، ص 17.

[2] مجموعة من الكتاب، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية.** مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2010، ص 104.

[3] رابح لونيسي، مرجع سابق، ص 208.

أن يرقى إلى رئيس الأمن العسكري، أما الأخرى ذات نزعة مدنية لكن مع ميول أمنية، و تضم مولود حمروش الأمين العام للرئاسة، و هواري خذيري وزير الداخلية[1].

أسفرت أحداث أكتوبر 1988 إلى إقرار العديد من الإصلاحات في المجالين السياسي و الاقتصادي، بدئا بالتعديل الدستوري لسنة 1988 الذي أحدث تغييرا في شكل الوظيفة التنفيذية باستحداث منصب رئيس الحكومة الذي يكون حسب نص التعديل مسؤولا مباشرة أمام المجلس الشعبي الوطني، و لقد عرض هذا التعديل على الاستفتاء الشعبي يوم 03 نوفمبر 1988 ليحقق الرئيس بذلك أولى خطواته نحو التغيير التي تبعده عن المواجهة السياسية المباشرة. أما الإصلاحات العميقة التي أقرها الرئيس بن جديد كانت بصدور دستور 1989 الذي أحدث تغييرا جذريا في النظام باعتماده لنظام حزبي قائم على التعددية، و تخليه لأول مرة عن التوجه الاشتراكي المعتمد منذ الاستقلال[2].

المطلب الثاني: الملامح الجديدة للنظام السياسي الجزائري بعد دستور 1989.

برزت بعد إصدار الرئيس الشاذلي بن جديد إصلاحاته السياسية و المصادقة عليها من طرف الشعب عن طريق الاستفتاء، ملامح جديدة للنظام السياسي، إذ أن تلك المبادئ التي أكد عليها رواد السلطة السياسية عند الاستقلال و اعتبروها أسس لا رجعة فيها، و نقصد بها نظام الحزب الواحد، و التوجه الاشتراكي، تم التخلي عنها ابتداء من 1989 بصدور الدستور الجديد، و هو ما ترتب عنه إطارا دستوريا و قانونيا مغايرا، و قوى سياسية مختلفة عن تلك التي كانت سائدة خلال مرحلة لحزب الواحد.

يمكن القول أن التعديل الدستوري لسنة 1988 يعتبر أولى خطوات الإصلاح السياسي[3] الذي باشرها الرئيس خارج أطر الحزب الذي اتهم بالفشل و حُمّل مسؤولية أحداث أكتوبر 1988، و بالتالي فان التعديلات تمت صياغتها من طرف رئاسة الجمهورية بإيعاز من أطراف عسكرية و مدنية، ثم عرضت على الاستفتاء الشعبي في 03 نوفمبر 1988.

---

[1] عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص 189.

[2] مصطفى بلعور، **الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988 – 1990**. مقال منشور بمجلة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، اطلع عليه على الرابط https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/502-1988-1990 بتاريخ 07 ماي 2017.

[3] مرجع نفسه، ص 234.

1 ـ الإطار الدستوري و القانوني للإصلاحات السياسية: إن أول خطوة للإصلاحات كما ذكرنا آنف تمثلت في التعديل الدستوري لسنة 1988، و هو التعديل الذي غير من شكل الوظيفة التنفيذية، إذ أصبحت هذه الأخيرة برأسين:

أ ـ رئيس الجمهورية: الذي أصبح بعيد عن المواجهة السياسية، و يتمتع بصلاحيات واسعة دون أن تثار مسؤوليته إلا من طرف الشعب صاحب السيادة، و هذا ما يعزز العلاقة بين الرئيس و الشعب بما أنه أصبح بإمكانه الرجوع إليه مباشرة طبقا لنص المادة 05 من دستور 1976 المعدّلة و أُعيدت صياغتها كالآتي: « بإمكان رئيس الجمهورية أن يرجع مباشرة إلى إرادة الشعب[1]» و لقد أعطيت قراءات عميقة لهذا النص تثير مسألة في غاية الأهمية تتمثل في علاقة الرئيس بالحزب إذ أن المادة 111 من نفس الدستور تتيح للرئيس أن يعمد إلى استفتاء الشعب في كل القضايا ذات الأهمية الوطنية و هي المادة التي استند إليها الرئيس لما طرح تعديل الدستور، إلا أن ذلك يبقى مشروطا بموافقة مؤتمر الحزب بالأغلبية ، ما يعني أن نص المادة 05 يحرر الرئيس من إلزامية اللجوء إلى الحزب حسب الصياغة الجديدة (... يرجع مباشرة إلى إرادة الشعب). و يظهر تحرر الرئيس من الحزب أكثر من خلال حذف النقطة الثانية من المادة111 المتعلقة بتجسيد وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة، و بهذا فان الرئيس لم يعد يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب و الدولة، و أصبح بإمكانه تجاوز الحزب وفقا للدستور باللجوء إلى الشعب مباشرة.

ب ـ رئيس الحكومة: الذي لم يكن موجودا قبل 1988 بل استحدث بموجب التعديل الدستوري بموجب المادة 111 المعدلة التي تعدد صلاحيات رئيس الجمهورية و من بينها سلطة تعيين رئيس الحكومة و إنهاء مهامه، بعد أن كان الأمر مجرد أمر جوازي في تعيين الوزير الأول، و هو ما يغيّر من شكل السلطة التنفيذية بالنظر إلى مركز رئيس الحكومة الذي تحدده المادة 113 التي تجعله مسؤولا أمام المجلس الشعبي الوطني، و ذلك عن طريق تقديم برنامجه أمامه للتصويت عليه، على أن يلتزم بتكييف هذا البرنامج على ضوء المناقشة التي حصلت حوله في المجلس، و كذا تقديم بيان السياسة العامة سنويا أمام نفس المجلس، إلى جانب إمكانية اللجوء إلى المجلس بطلب التصويت بالثقة[2].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 223/88 مؤرخ في 05 نوفمبر 1988 يتضمن نشر التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء 03 نوفمبر 1988، الجريدة الرسمية العدد 45 الصادرة بتاريخ 05 نوفمبر 1988.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 223/88 مؤرخ في 05 نوفمبر 1988 يتضمن نشر التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء 03 نوفمبر 1988، المواد 114 (1) و 114 (5).

بموجب هذه التعديلات أصبح نظام الحكم في الجزائر يأخذ بمبدأ ثنائية السلطة التنفيذية الذي يعد من سمات النظام البرلماني[1].

لقد كرس دستور 23 فيفري 1989 مركز رئيس الحكومة مما يبين الإصرار في تبني ازدواجية السلطة التنفيذية من طرف الرئيس، و يظهر ذلك من خلال الإبقاء على مضمون المادة 111 المعدلة بموجب تعديل 03 فيفري 1988 في الدستور الجديد تحت رقم 74[2].

بالإضافة إلى تبني الازدواجية التنفيذية، يعتبر دستور 1989 نقطة تحول من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية، حيث جرّد الحزب الواحد من صفته كجهاز دولة، و أصبح يحتل مركزا كباقي الجمعيات ذات الطابع السياسي المستحدثة بموجب المادة 40 منه، و من أهم المحاور التي تضمنها دستور 1989 نذكر ما يلي:[3]

- التخلي عن الخيار الاشتراكي.
- الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية و التنفيذية و القضائية) *
- الاعتراف بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.
- ضمان احترام حقوق الإنسان و حرياته.
- إنشاء مجلس دستوري مكلف بالرقابة على دستورية القرانين.

هذه المحاور أعطت للدولة توجها سياسيا جديدا يختلف عن توجهها السابق بمنع احتكار الحياة السياسية من طرف حزب واحد، و السماح للحريات الفردية و الجماعية من التعبير عن إرادتها في جميع القضايا التي تخص الدولة و المجتمع، ثم ضمان الملكية الخاصة التي كانت مقيدة في ظل النظام السابق ذو التوجه الاشتراكي.

---

[1] سعاد رابح، المركز القانوني لرئيس الحكومة. **مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام**، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2008/2007 ، ص 11.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 18/89 مؤرخ في 28 فيفري 1989، يتضمن نشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989، الجريدة الرسمية عدد 9 صادرة بتاريخ 09 مارس 1989.

* كان دستور 1976 يعبر عنها بمصطلح وظائف و لم يعترف بها كسلطات قائمة، مما لم يتح الفصل بينها، أم دستور 1989 فعبر عنها على أنها سلطات و كرس مبدأ الفصل بينها.

[3] مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 239.

استكمالا للإصلاحات التي جاء بها دستور 1989، و تدعيما للتعددية السياسية ، تم إصدار مجموعة من القوانين التي تفعّل الأحكام الجديدة و نذكر منها:

قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي الذي فتح المجال لتشكيل هذه الجمعيات كمرحلة أولى للمرور إلى التعددية الحزبية، و لقد جاء هذا القانون ليؤطر العمل السياسي، و من أهم الأحكام التي جاء بها أنه منع لأول مرة أفراد الجيش الوطني الشعبي و موظفي مصالح الأمن من الانخراط في أية جمعية ذات طابع سياسي طبقا لنص المادة 07.[1]

أما عن مبدأ التداول على السلطة الذي كرسته الإصلاحات بأكثر وضوح، فإنه أصبح متاحا لجميع التيارات السياسية، و لم تعد السلطة محتكرة من طرف قيادة الحزب الواحد، و هو ما استلزم تغيير نظام الانتخابات الذي كان معتمدا في ضل نظام الحزب الواحد، من أجل ضمان الملاءمة مع التوجه الجديد، إذ نصت المادة 66 على أنه يجب تكون القائمة الانتخابية مقبولة صراحة من طرف جمعية ذات طابع سياسي، و هذا بالنسبة لانتخابات المجالس الشعبية، أما عن الانتخابات الرئاسية فان الترشح لها لم يعد مقتصرا على مرشح الحزب و إنما أصبح الترشح مفتوحا للجميع سواء تحت غطاء حزب سياسي أو ترشحا حرا.

بهذا يكون النظام الجديد في الجزائر قد وضع الأسس الدستورية و القانونية للحياة السياسية المبنية على التعددية من أجل تكريس الديمقراطية المنشودة، و تفعيل الشعار الذي رفعته الدولة الجزائرية منذ الاستقلال "الجمهورية الجزائرية **الديمقراطية** الشعبية".

2 ـ القوى الفاعلة في النظام الجزائري بعد 1989: لا شك أن الإصلاحات السياسية التي تحققت بموجب التعديل الدستوري لسنة 1988 و كذا دستور 1989 سوف تؤثر على موازين القوى الداخلية في الدولة، فبعد أن كان صناع القرار السياسي هم أصحاب البذلة العسكرية في الفترة الممتدة بين 1962 إلى غاية 1988، يفترض أن يرجع الأمر لأهله بموجب الإصلاحات الجديدة نظرا لتوفر مجموعة من المعطيات:

أ ـ ظهور فواعل جديدة على الساحة السياسية: و نقصد بها الجمعيات ذات الطابع السياسي التي وجدت للمشاركة في الحياة السياسية عن طريق جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي بطرق ديمقراطية

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11/89 مؤرخ في 05 جويلية 1989 يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية عدد 27 صادرة بتاريخ 05 جويلية 1989.

و سلمية[1]، مما يسمح ببروز أفكار جديدة و برامج متعددة تسمح للمواطنين بالدخول في الحياة السياسية من أبوابها العديدة، و هذا سوف يقلص من دور الجيش الذي كان يتدخل عبر حزب جبهة التحرير الوطني الفاعل الأساسي و الوحيد في الحياة السياسية، بالإضافة إلى أن الأهداف التي يجب أن تسعى إليها الجمعيات ذات الطابع السياسي حسب القانون الخاص بها كانت من بين مهام الجيش طبقا لدستور 1976 و تتمثل في:[2]

- المحافظة على الاستقلال الوطني و السلامة الترابية و الوحدة الوطنية و دعمها.
- دعم سيادة الشعب و احترام اختياراته الحرة.
- حماية النظام الجمهوري و الحريات الأساسية للمواطنين.
- تدعيم و حماية الازدهار الاجتماعي و الثقافي للأمة في إطار القيم الوطنية العربية الإسلامية.
- احترام النظام الجمهوري.
- حماية الاقتصاد الوطني من كل أشكال التلاعب و الاختلاس و الاستحواذ أو المصادرة غير المشروعة.

إن إسناد هذه المهام للجمعيات ذات الطابع السياسي لا يعني بالضرورة سحبها من الجيش بصفة نهائية باعتبار أن الجيش يبقى دائما و أبدا ضامنا للاستقلال الوطني و السلامة الترابية، إلا أن إسنادها للجمعيات ذات الطابع السياسي يعد تمييزا بين الأصل و الاستثناء، باعتبار أن الجيش لا يتدخل إلا في حالة التهديد الخارجي.

ب ـ تحديد دور المؤسسة العسكرية: لقد نص دستور 1989 على دور الجيش الوطني الشعبي منحصرا في المهام الأصلية و المتمثلة في المحافظة على الاستقلال الوطني و الدفاع عن السيادة الوطنية و وحدة البلاد و سلامتها الترابية و حماية مجالها البري و الجوي و مختلف مناطق أملاكها البحرية[3]، إلا أن العنصر الأساسي في تحييد دور الجيش يتمثل في منع أفراد الجيش و مختلف عناصر مصالح الأمن من الانخراط في الجمعيات ذات الطابع السياسي و هذا يعني بالضرورة انسحابها من حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعد البوابة الرئيسية التي تدخل عبرها المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11/89 يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، مرجع سابق، المادة 02.

[2] مرجع نفسه، المادة 03.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، مرجع سابق، المادة 24.

من الناحية النظرية فان الإصلاحات التي جاء بها دستور 1989 كفيلة بإرجاع أمور السلطة إلى نصابها الطبيعي بتحييد الجيش عن الأمور السياسية، و هي المبادئ المتفق عليها عالميا، مما يجعل الانتقال السياسي الذي عرفته الجزائر بعد صدور دستور 1989 من الأحادية إلى التعددية و من النظام الاقتصادي الموجه إلى الاقتصاد الحر، كل ذلك من شأنه أن يؤثر كذلك على العلاقة بين السلطة السياسية و المؤسسة العسكرية.

إن ما يشد الانتباه هو دور الجيش في إقرار هذه الإصلاحات في حد ذاتها، فهل يعقل أن يساهم الجيش في إطلاق إصلاحات تبعده عن مراكز القرار؟

إن الفريق الذي عكف على صياغة التعديلات الدستورية و الذي سمي بفريق الإصلاحيين كان يضم الرئيس الشاذلي بن جديد، و مدير ديوانه العربي بلخير، و الهادي خضيري وزير الداخلية[1] بالإضافة إلى بعض الموالين لهم أمثال محمد مدين و بتشين، و هؤلاء كلهم من العسكريين أو من الأمن، إذ كانوا ضمن خلية الأزمة التي شكلها الرئيس بن جديد عند بداية مظاهرات أكتوبر 1988، هذا يعني أن العسكريين بالدرجة الأولى هم أصحاب القرار السياسي الذي أتى بالتعددية و فتح المجال لحرية التعبير و تكوين نقابات ... الخ، و بالتالي لا بدّ أن يكون للجيش إستراتيجية أخرى تضمن له السيطرة على الوضع السياسي بغير الوسائل التقليدية.

هذه الإستراتيجية كشف عنها عبد الحميد براهيمي الذي كان يشغل منصب الوزير الأول في نهاية الثمانينات و عايش الانتقال إلى التعددية، اذ يصرح أن الصلاحيات الممنوحة للرئيس طبقا لدستور 1989 كانت ضمن هذه الإستراتيجية و هو ما يفسر تمسك الشاذلي بن جديد بالرئاسة بالرغم من أنه لم يكن راغبا فيها، إلا أن من وضعوه في المنصب أصروا على بقائه لعهدة ثالثة ثم السيطرة على الوضع من خلاله.

منح دستور 1989 للرئيس صلاحية التعيين في الوظائف المدنية و العسكرية و المناصب العليا و هذا تقييد لسلطة رئيس الحكومة الذي يقتصر دوره على الاقتراح، أما ترسيم التعيين فيكون بعد تحقيق أمني تتولاه مصالح الأمن العسكري التي تنسق مع مصالح رئاسة الجمهورية، و تنتشر في جميع القطاعات بدون استثناء منها القطاعات الإستراتيجية مثل الخارجية و الداخلية و العدل، و الوزارات الاقتصادية و حتى الشركات الكبرى[2].

[1] عبد الحميد براهيمي، مرجع سابق، ص ص 199 ، 200.

[2] مجموعة من الكتاب، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مرجع سابق، ص ص 112 إلى 114.

خاتمة الفصل الثاني

استعرضنا في هذا الفصل مختلف المراحل التي تطورت عبرها السلطة السياسية في الجزائر، و تبين من خلال ذلك أن المؤسسة العسكرية الممثلة خلال ثورة التحرير في هيئة الأركان العامة، كان لها كل الفضل في تنصيب بن بلة على رأس الدولة الجزائرية بعد وقف إطلاق النار في مارس 1962، كما كان لها الدور الأساس في بناء النظام السياسي من خلال مساهمتها في تحرير ميثاق طرابلس الذي يعتبر الوثيقة الأساسية و المرجعية الإيديولوجية للنظام. و لقد تمكنت المؤسسة العسكرية من ذلك عن طريق تشكيل مجلس الثورة الذي يضم أغلبية عسكرية من بين أعضائه، و كذا المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي شكلته جماعة تلمسان و الذي قاد المرحلة الانتقالية إلى غاية تنصيب المؤسسات الشرعية في الدولة.

إن تصرف المؤسسة العسكرية على هذا النحو غداة الاستقلال لم يكن من أجل تمكين جهة معينة من السيطرة على الحكم بقدر ما كان من أجل فرض سياستها الخاصة عن طريق من تختاره لتولي السلطة، و لقد ثبت ذلك من خلال انقلابها على بن بلة فيما يسمى "التصحيح الثوري" لما حاول هذا الأخير التحرر من سلطة الجيش و سعيه إلى إضعاف دوره، فكان مصيره العزل من رئاسة الدولة و تولي قائد الأركان هواري بومدين السلطة مباشرة، ثم كان الأمر نفسه عند وفاة هواري بومدين، لما احتدمت المنافسة بين شخصيتين بارزتين من اللجنة المركزية للحزب لخلافة الرئيس، فكان للمؤسسة العسكرية كلمة الفصل في تعيين الشاذلي بن جديد الذي كان الأقرب إلى الطاعة و الأسهل على التوجيه.

خلال هذه الفترة كانت المؤسسة العسكرية تستند إلى مبدأ أساسي قام عليه النظام السياسي منذ الاستقلال و هو الشرعية الثورية، التي كانت تتوفر لدى ضباط جيش التحرير المؤسسين للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير، كما تتوفر لدى جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي مكلف بتوجيه الأمة و رسم سياستها العامة في إطار نظام الحزب الواحد، و كان الجيش آنذاك مرتبط به بروابط تاريخية و عضوية.

مع دخول دستور 1989 حيز التنفيذ اختلف الوضع عن سابقه، إذ انتقلت الجزائر من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية، و هي الفترة التي فصل الجيش كلية عن الحزب، و تم إحلال الشرعية الدستورية محل الشرعية الثورية، و هو ما اضطر المؤسسة العسكرية إلى البحث عن سند آخر تستند إليه في الحفاظ على سيطرتها و مكانتها، و حسب المعطيات المتوفرة فان السند الجديد يتمثل في مؤسسة الرئاسة التي تحررت هي الأخرى من قيادة الحزب حسب الدستور الجديد، و بقي على عاتقها دين تجاه الجيش لا بد من الوفاء به.

الفصل الثالث

مكانة المؤسسة العسكرية الجزائرية في فترة التعددية السياسية

لم يكن أمرا هينا إبعاد المؤسسة العسكرية عن الساحة السياسية التي أصبحت من حماها منذ الاستقلال، و ظلت كذلك إلى غاية إقرار الإصلاحات السياسية بموجب دستور 1989، كما ساهمت، بل استأثرت ببناء صرحها وفق الأطر الدستورية تارة ، و خارج هذه الأطر تارة أخرى، إلى أن جاء عهد التعددية السياسية التي أسس لها دستور 1989، و التي كان يفترض فيها أن تنقل النظام السياسي من مرحلة الاحتكار إلى مرحلة المشاركة السياسية بالطرق الديمقراطية التي أقرها الدستور الجديد، و كذا القوانين التي أنتجها.

لقد ذكرنا سابقا أن المؤسسة العسكرية كان لها دور فعال في إقرار الإصلاحات التي جاء بها دستور 1989، و كانت الفاعل الأساسي الذي اعتمد عليه الرئيس الشاذلي بن جديد في تمرير مشروعه الذي لاقى مقاومة شرسة من التيار المحافظ الرافض لأي تغيير في شكل النظام، و هو ما يؤكد إلى حدّ الآن ترجيح كفة العسكريين في صنع القرار السياسي، و أن الجناح المؤيَّد من طرف المؤسسة العسكرية داخل النظام هو من ستكون له الغلبة في الأخير، لكن التجربة أثبتت في أكثر من مناسبة أن المؤسسة العسكرية لن تتورع عن الانقلاب على الرئيس الذي يحاول الخروج عن المنهج المرسوم من قبل.

سنتناول في هذا الفصل مدى التزام المؤسسة العسكرية بالموقف الذي اتخذته من الإصلاحات الجديدة، و هذا بالتطرق إلى مرحلتين أساسيتين مر بهما النظام السياسي منذ 1989 و هما مرحلة التجربة الأولى للتعددية التي عرفت فيها الجزائر نتائج عكسية لما كان منتظرا من الإصلاحات، و مرحلة الاستقرار المؤسساتي الذي امتد من 1999 إلى غاية 2016، و هو ما يثبت مدى صدق الفرضية القائلة أن عامل الاستقرار الذي تعرفه المؤسسات السياسية على مستوى السلطة له تأثير مباشر في تحديد دور المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي.

و من أجل ذلك سوف نحلل الفكرة حسب العناصر التالية:

المبحث الأول: نتائج التجربة الأولى للتعددية السياسية.

المطلب الأول: وقف المسار الانتخابي سنة 1992.

المطلب الثاني: تسيير المرحلة الانتقالية.

المبحث الثاني: تراجع دور المؤسسة العسكرية في فترة الاستقرار المؤسساتي.

المطلب الأول: بوادر تراجع المؤسسة العسكرية عن الساحة السياسية.

المطلب الثاني: أسباب تراجع المؤسسة العسكرية عن الساحة السياسية.

المبحث الأول: نتائج التجربة الأولى للتعددية السياسية

منذ صدور دستور فيفري 1989 دخلت الجزائر مرحلة سياسية جديدة ميزها السعي نحو الانتقال من نظام سياسي مبني على الأحادية الحزبية، و هو النظام الذي مكّن المؤسسة العسكرية من إحكام القبضة على مراكز صنع القرار بحكم موقعها في قيادة الحزب الحاكم، و كذا توفرها على الشرعية الثورية التي بني النظام على أساسها، إلى نظام آخر قائم على التعددية السياسية و الشرعية الدستورية، و هو النظام الذي يفترض أن يبنى على قواعد ديمقراطية يؤمن بالتداول على السلطة وفق الإرادة الحرة للشعب صاحب السيادة.

إن دخول دستور 1989 حيز التطبيق لاقته صعوبات عديدة نتيجة افتقار النظام الجديد لآليات الحفاظ على المكاسب الديمقراطية المحققة نظريا، و التي اجتهد روادها في إقرار مبادئها دون أن توجد لها سبيلا للتفعيل أمام وجود قوى فاعلة داخل النظام يصعب تجاوزها عند اتخاذ القرارات المصيرية[1].

لقد مرّ النظام السياسي في الجزائر بامتحان صعب عند أول تجربة انتخابية تعددية وفق الدستور الجديد، إذ كانت بمناسبة إجراء الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991، و هي الانتخابات التي تدخلت المؤسسة العسكرية لتوقيف مسارها، و اجتهدت في إيجاد آليات جديدة لتسيير المرحلة الانتقالية دامت قرابة ثلاث سنوات.

المطلب الأول: توقيف المسار الانتخابي.

يرى الكثير من الدارسين لهذه المرحلة أن الانتقال إلى التعددية الحزبية فجأة دون المرور عبر مراحل تحضيرية، فتح المجال لظهور تيارات سياسية متطرفة، تستغل مقومات الهوية الوطنية كسجلات تجارية لكسب التأييد الشعبي، فبعض الأحزاب استغل الدّين، و البعض الآخر استغل اللغة، فيما استأثر البعض بالوطنية و تاريخ الثورة بشكل ينفيها عن الآخر، فتحوّل الصراع السياسي إلى صراع بين مكونات الهوية الوطنية[2] و هذا ما أنشأ عصبيات عديدة داخل المجتمع، اشتد صراعها بمناسبة دخولها في الانتخابات التشريعية الأولى في زمن التعددية.

---

[1] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989)**. مرجع سابق، ص 139.

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين**. مرجع سابق، ص ص 225 ، 226.

تم الإعلان عن تنظيم الانتخابات التشريعية من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد الذي استدعى الهيئة الناخبة ليوم 26 ديسمبر 1991[1] و هي الانتخابات التي شاركت فيها 51 تشكيلة سياسية.

أهم تشكيلة سياسية شاركت في هذه الانتخابات هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ*، و هي تمثل التيار الإسلامي الذي يجمع ما بين العديد من الأطياف ذات التوجه الإسلامي، إذ تضم التيار السلفي الجهادي المتطرف، تيار الجزأرة المسالم و المعتدل، و جماعة تحمل الفكر الإخواني ... الخ. و لقد ساعد الخطاب الديني الذي كانت تعتمده الجبهة في كسب قاعدة شعبية واسعة، إذ حققت نتائج باهرة في الانتخابات المحلية التي أجريت في 1990 بحصولها على الأغلبية في 855 بلدية من أصل 1541 بلدية عبر الوطن و 32 مجلسا من مجموع 48 مجلسا ولائيا،[2] و هنا ظهرت بوادر تأزم الوضع لما أقدمت السلطة على ممارسة سياسة التضييق على البلديات التي فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، إلا أن الأزمة السياسية الحقيقية بدأت مع الانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 و شاركت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقوائم عبر جميع الولايات فكانت نتائج الدورة الأولى كالآتي:[3]

1 ـ الجبهة الإسلامية للإنقاذ 188 مقعد.

2 ـ جبهة القوى الاشتراكية 25 مقعد.

3 ـ جبهة التحرير الوطني 16 مقعد.

4 ـ الأحرار 03 مقاعد.

فيما لم تحصل التشكيلات الأخرى على أي مقعد، مما يجعل عدد المقاعد التي تم شغلها في الدور الأول 232 على أن يجرى دور ثاني في 16 جانفي 1992 لشغل المقاعد المتبقية و البالغ عددها 198.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 386/91 مؤرخ في 16 أكتوبر 1991 يتضمن استدعاء الهيئة الناخبة للانتخابات التشريعية ليوم 1991/12/26، الجريدة الرسمية عدد 48 صادرة بتاريخ 16 أكتوبر 1991.

*جمعية ذات طابع سياسي معتمدة بتاريخ 12 سبتمبر 1989 (أنظر سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989)**. مرجع سابق ص 142)

[2] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989)**. مرجع سابق، ص 143.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان مؤرخ في 30 ديسمبر 1991 يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية لـ 26 ديسمبر 1991، الدور الأول، الجريدة الرسمية عدد 01 صادرة بتاريخ 04 جانفي 1992.

هذه النتائج شكلت صدمة بالنسبة للسلطة (أصحاب القرار) إذ أن قادة الجيش قد أعدوا مسبقا وثيقة تبين النتائج المحتملة للانتخابات،[1] كما هيأت نفسها للتصرف وفق المستجدات التي تسفر عليها العملية الانتخابية، إلا أن النتائج الفعلية لم تكن في الحسبان*، و هو ما دفع لعقد اجتماع طارئ في مقر قيادة القوات البرية بعين النعجة، تمت الدعوة إليه من طرف كل من الجنرالات خالد نزار، محمد العماري، و العربي بلخير و حضره حوالي 50 ضابطا ساميا في الجيش الوطني الشعبي أو من موظفي وزارة الدفاع[2]، و في الاجتماع تمت دعوة الضباط إلى التوقيع على رسالة تدعو رئيس الجمهورية إلى الاستقالة، و هو ما تم فعلا بتاريخ 11 جانفي 1992 بعد أن عمد الرئيس إلى حل المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 1992/12/04،[3] و في نفس اليوم الذي قدمت فيه استقالة الرئيس أصدر المجلس الدستوري بيانا يعلن عن حالة شغور منصب رئيس الجمهورية بالاستقالة، و كذا الإعلان عن شغور منصب رئيس المجلس الشعبي الوطني بالحل، و في يوم 12 جانفي 1992 اجتمع المجلس الأعلى للأمن ليقرر إلغاء نتائج الانتخابات و توقيف إجراء الدور الثاني منها.

تسارع الأحداث بهذه الوتيرة، أدخل البلاد في أزمة دستورية حادة تتمثل في عدم وجود حكم في الدستور ينظم حالة اقتران شغور رئاسة الجمهورية و رئاسة المجلس الشعبي الوطني، و هو ما اعتبر فراغا دستوريا يستحق المعالجة، فوجّه المجلس الدستوري في بيانه دعوة إلى جميع المؤسسات المكلفة بصلاحيات دستورية إلى السهر على استمرارية الدولة ، و توفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات الدستورية و النظام الدستوري، فكان ذلك سندا للمؤسسة العسكرية للتدخل باعتبارها مؤسسة مكلفة بصلاحيات دستورية لتبرير تشكيل مجلس غير دستوري سمي بالمجلس الأعلى للدولة، و هي المؤسسة التي تكلف بتسيير المرحلة الانتقالية.

إن جميع الإجراءات المتخذة بعد ظهور نتائج الانتخابات، كانت بمقتضى الأحكام الواردة في دستور 1989، باعتبار أن هذا الأخير لم يتم تعليقه، مما يجعله مرجعا أساسيا يحتكم إليه لتقرير مدى دستورية هذه الإجراءات.

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين**. مرجع سابق، ص 235.

*بينت استطلاعات قام بها المركز الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، و مصالح وزارة الداخلية أن الفيس لن يحصل في الانتخابات على أكثر من ثلث المقاعد. (أنظر رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين**. مرجع سابق، ص 235.

[2] نصير سمارة، أليات انتقال السلطة السياسية في الجزائر 1962/ 2004، **رسالة لنيل شهادة الدكتوراه**، جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2011 ص 225.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 01/92 مؤرخ في 04 جانفي 1992، يتضمن حل المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية عدد 02 صادرة في 08 جانفي 1992.

1 ـ مدى دستورية قرار حلّ المجلس الشعبي الوطني: جاء في المرسوم الرئاسي رقم 01/92 المتضمن حل المجلس الشعبي الوطني ما يلي:[1]

إن رئيس الجمهورية.

ـ بناء على الدستور، لا سيما المادتان 74 / 6 و 120 منه.

ـ بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني، و رئيس الحكومة.

هذه المقتضيات، تؤكد أن رئيس الجمهورية كان يمارس مهامه كاملة كما رسمها الدستور الساري المفعول، كما تؤكد على أن الإجراء المتخذ احترمت فيه الأحكام الواردة في الدستور نفسه، لا سيما تلك الواردة في المادتين 74 / 6 و 120 المستند إليهما في صلب النص.

عن المادة 120 بالأولوية فإنها تنص على ما يلي:

« يمكن رئيس الجمهورية أن يقرر حل المجلس الشعبي الوطني، أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها بعد استشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني و رئيس الحكومة.

و تجرى هذه الانتخابات في أجل أقصاه ثلاثة أشهر[2]».

نص المادة 120 يعطي للرئيس خيارين لا يمكن الجمع بينهما، و هما إما قرار حل المجلس الشعبي الوطني، أو إجراء انتخابات تشريعية قبل أوانها، و في الحقيقة فان أي خيار يلجأ إليه الرئيس يجعل من الخيار الآخر لا معنى له من دون التأكيد على ذلك.

الظرف الذي اتخذ فيه الرئيس قرار حل المجلس الشعبي الوطني يتزامن مع إجراء الانتخابات التشريعية التي أعلن عنها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 91/ 386 و التي ظهرت نتائج الدورة الأولى منها، في انتظار إجراء الدورة الثانية، ما يعني أن الخيار الثاني الذي نصت عليه المادة 120 من دستور 1989 قد فرض نفسه، مما يجعل قرار حل المجلس الشعبي الوطني غير دستوري.[3]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي يتضمن حل المجلس الشعبي الوطني، مرجع سابق.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، مرجع سابق.

[3] سعيد بو الشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989).** مرجع سابق، ص 190.

2 ـ مدى دستورية استقالة الرئيس: تجدر الإشارة إلى أن الاستقالة هي حق شخصي مكفول لكل من يتولى وظيفة معينة، و بالنسبة لمنصب رئيس الجمهورية فان الدستور هو من كفل له هذا الحق طبقا للمادة 84 مما يخوله ممارسة هذا الحق دون أن يلزم بتبرير موقفه، لكن القاعدة لا بد أن يكون لها استثناء كما هو الأمر بالنسبة لجميع القواعد العامة.

الاستثناء الذي قد يرد على هذه القاعدة يتعلق بالظرف الذي تعلن فيه الاستقالة، فحتى إن لم يرد نص صريح في الدستور يقرر هذا الاستثناء، فانه يمكن استقراؤه من مضمون المادة 84 من دستور 1989 التي تنص:

« في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا ، و يثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية.

و تبلغ فورا شهادة الشغور النهائي للمجلس الشعبي الوطني الذي يجتمع وجوبا.

يتولى رئيس المجلس الشعبي الوطني مهام رئيس الدولة مدة أقصاها خمسة و أربعون يوما، تنظم خلالها انتخابات رئاسية [1]».

أن المؤسس الجزائري ربط حالة الشغور بالوقت الذي يكون فيه المجلس الشعبي الوطني قائما[2]، و هذا واضح من خلال إلزام هذا الأخير بالاجتماع وجوبا في حالة إبلاغه بالاستقالة من طرف المجلس الدستوري، و هذا حتى لا تقترن الاستقالة بشغور المجلس الشعبي الوطني، و ما يؤد هذا الطرح أكثر هو نص المادة 85 التي تسند مهام رئيس الدولة لرئيس المجلس الدستوري في حالة واحدة و هي اقتران حالة الوفاة بحل المجلس الشعبي الوطني، و بالتالي فان المؤسس الجزائري لا يجيز أن تكون الاستقالة في الوقف الذي يكون فيه المجلس الشعبي الوطني شاغرا بالحل، و هو ما يجعل الاستقالة التي أعلن عنها الرئيس الشاذلي بن جديد في 11 جانفي 1992 غير دستورية. و من جهة أخرى فإن المادة 67 من الدستور تنص على أن رئيس الجمهورية هو حامي الدستور، و هو ما يفترض أن يكون أكثر حرصا من غيره على التطبيق السليم لأحكامه و الامتناع عن أي تصرف يمس بقوته الإلزامية، و من باب أولى الامتناع عن أي تصرف يخلق فراغا في الدستور، و بما أن الاستقالة المقترنة بحالة شغور المجلس الشعبي الوطني خلقت فراغا دستوريا فإنها بذلك تكون مخالفة للدستور.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989، مرجع سابق.

[2] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989)**. مرجع سابق، ص 189.

من خلال هذه القراءة للإجراءات المتخذة من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد يتبادر إلى الأذهان تساؤل حول ما إذا كان الرئيس يعبر عن إرادته الحرة، أم أنه كان مدفوعا من أطراف أخرى، إذ أنه لا يعقل أن يتعمد في عرقلة عمل المؤسسات الدستورية في الوقت الذي لا يتحمل مسؤولية ذلك إلا هو باعتباره رئيس الجمهورية.

لقد لجأ الرئيس الشاذلي بن جديد إلى الجيش ثانية لإنقاذ الموقف، و تحمل هذا الأخير مسؤولية الحسم كما كان يفعل دوما عبر تاريخ الجزائر المعاصر[1] فتم الاتفاق على تنفيذ خطة هدفها الدخول في مأزق دستوري يجنب الأطراف مسألة إجراء انتخابات رئاسية في ظرف 45 يوم كما ينص عليه الدستور[2] و هو ما سيتيح للجيش انتهاج سبيل آخر خارج أحكام الدستور لتسيير المرحلة الانتقالية، مثلما حدث عقب حركة 19 جوان 1965.

المطلب الثاني: تسيير المرحلة الانتقالية.

في يوم 12 جانفي 1992 اجتمع المجلس الأعلى للأمن* رسميا بمقر رئاسة الحكومة، و أصدر بالإجماع بيانا محكما يعلن فيه أنه أخذ زمام المبادرة بالتكفل مؤقتا بكل قضية من شأنها المساس بالنظام العام و أمن الدولة، و أنه في دورة مفتوحة للاجتماع دون توقف لأداء التزاماته حتى تتوصل الهيئات الدستورية التي يتم إشعارها إلى حين إيجاد حل للوضع السياسي المتأزم.[3]

1 ـ الوضع القانوني للمجلس الأعلى للأمن: استحدثت هذه المؤسسة بموجب المادة 162 من دستور 1989 كمؤسسة استشارية مهمتها تقديم الرأي لرئيس الجمهورية، و وضعت تحت رئاسة هذا الأخير، و تضم التشكيلة التالية:[4]

- ✓ رئيس الجمهورية رئيسا
- ✓ رئيس المجلس الشعبي الوطني عضوا
- ✓ رئيس الحكومة عضوا
- ✓ وزير الدفاع الوطني عضوا

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين.** مرجع سابق، ص 239.

[2] مرجع نفسه، ص 240.

*هو مؤسسة استشارية يرأسها رئيس الجمهورية، مهمته تقديم الآراء لرئيس الجمهورية في المسائل المتعلقة بالأمن الوطني، المادة 162 من دستور 1989

[3] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989).** مرجع سابق، ص 205.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 196/89 مؤرخ في 24 أكتوبر 1989 يتضمن تنظيم المجلس الأعلى للأمن و عمله، الجريدة الرسمية عدد 45 صادرة بتاريخ 25 أكتوبر 1989.

- ✓ وزير الداخلية عضوا
- ✓ وزير العدل عضوا
- ✓ وزير الاقتصاد عضوا
- ✓ رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي عضوا

تذهب الكثير من الآراء إلى أن المجلس الأعلى للأمن بمجرد انعقاده في 12 جانفي 1992 أصبح المؤسسة العليا في البلاد بالرغم من أن مركزها القانوني هو مؤسسة استشارية لرئيس الجمهورية لا أكثر، إلا أن التدابير المتخذة على مستواها توحي بأنها الآمرة و الناهية لجميع المؤسسات الأخرى.[1]

من الناحية الدستورية يمكن تسجيل عدة ملاحظات حول شرعية انعقاد هذه المؤسسة في تلك الظروف، إذ أن الأحكام المتعلقة بتنظيم المجلس الأعلى للأمن و عمله لا يمكن أن تجد لها أساسا للتجسيد نظرا لما يلي:

1 ـ أن رئيس المجلس الأعلى للأمن و هو رئيس الجمهورية، غائب بالاستقالة، و بالتالي فان الشخص المخول باستدعاء المجلس للانعقاد[2]، و الذي يحدد جدول أعماله[3] لا يمكنه أن يمارس هذه المهام بعد تقديم استقالته، و كنتيجة منطقية لذلك فإن المجلس بأكمله لا يمكن أن ينعقد إلى غاية تنصيب رئيس جديد.

2 ـ أن مهمته الاستشارية مرتبطة بوجود المؤسسة التي وضعت لخدمتها و هي رئاسة الجمهورية[4]، و بما أن منصب رئيس الجمهورية شاغر بالاستقالة، لا يوجد أي داع دستوري لاجتماع المجلس الأعلى للأمن، لعدم وجود من يطلب الاستشارة أصلا.

بالرغم من كل ذلك ارتأى المجلس الأعلى للأمن أن ينعقد دون أن يستدعى ممن يحق له استدعاءه، و دون أن يحدد جدول أعماله ممن يحق له تحديده، و أصدر إعلانا في غاية الأهمية و الحساسية هو تنصيب هيئة غير دستورية تتولى مهام رئيس الجمهورية و تعطى لها جميع الصلاحيات التي يخولها الدستور لرئيس الجمهورية[5] هي المجلس الأعلى للدولة.

---

[1] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989)**. مرجع سابق، ص 206.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 196/89، مرجع سابق، المادة 2.

[3] المرجع نفسه، المادة 3.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1989، مرجع سابق، المادة 162.

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان صادر عن المجلس الأعلى للأمن بتاريخ 14جانفي 1992 يتضمن إقامة المجلس الأعلى للدولة، الجريدة الرسمية عدد 3 صادرة بتاريخ 15 جانفي 1992.

2 ـ تشكيل المجلس الأعلى للدولة: كانت بداية التفكير في هذا الإجراء في اجتماع لجنة رباعية ضمت خالد نزار و محمد تواتي و علي هارون و أبو بكر بلقايد تباحثت حول الشخصية التي يمكن لها أن تترأس المجلس و تكون بالمستوى المطلوب لممارسة مهام رئيس الجمهورية، فاقترحت عدة أسماء منها محمد الصالح يحياوي، و أحمد طالب الإبراهيمي... الخ[1] فلم يكن منهم من يستوفي المقاييس المطلوبة، باعتبار أن المقياس الوحيد المطلوب و الذي كانت تبحث عنه القيادة العليا هو الوزن السياسي و الثوري.

إن المقياس المعتمد من طرف أصحاب القرار يعيد إلى الواجهة مسألة الشرعية الثورية التي تم التخلي عنها من المفروض بصدور دستور 1989، إلا أن العقيدة الراسخة لدى صناع القرار ما كانت لتزول قبل زوال معتنقيها، و هو ما أعاد مرة أخرى تجربة صائفة 1962 حين استولت هيئة الأركان بقيادة هواري بومدين على السلطة باستعمال بن بلة كواجهة سياسية، و بعد ثلاثين سنة يستولي المجلس الأعلى للأمن بقيادة خالد نزار على السلطة و بنفس الطريقة، بمحاولة استعمال محمد بوضياف كواجهة سياسية.

لقد ذكرنا في موضع سابق أن محمد بوضياف كان مقترحا من طرف هيئة الأركان سنة 1962 لتولي رئاسة الدولة مباشرة بعد الاستقلال، و لقد حاول مبعوث بومدين إقناعه لقبول المنصب، إلا أن شخصيته العنيدة و رفضه الإذعان لحكم العسكر آنذاك جعل المبعوث يغير رأيه و يقنع بومدين على تغيير الوجهة.

اضطرت المؤسسة العسكرية إلى العودة إلى بوضياف مرة أخرى مرغمة، باعتبار أنه لم يبق من الزعماء التاريخيين ممن يمكنه توفير الغطاء السياسي و الشرعي للسلطة الفعلية سواه، إذ أن بن بلة لم تنجح تجربته مع السلطة سابقا، أما حسين أيت أحمد فهو شخص مغضوب عليه من طرف صناع القرار بسبب تمرده على السلطة سنة 1963 و بالتالي فإن الحاجة إلى خدمات بوضياف تتجاوز جميع ما يمكن أن يؤخذ عليه، و هو ما دفع إلى الاستعانة به و وضع المؤسسة الجديدة تحت رئاسته. فتشكل المجلس الأعلى للدولة من السادة:[2]

- ✓ محمد بوضياف رئيسا
- ✓ خالد نزار عضوا
- ✓ علي كافي عضوا
- ✓ تيجاني هدام عضوا

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين.** مرجع سابق، ص 241.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان صادر عن المجلس الأعلى للأمن بتاريخ 14جانفي 1992 يتضمن إقامة المجلس الأعلى للدولة، مرجع سابق.

- ✓ علي هارون عضوا

هذه الطريقة في القيادة كذلك تجد لها أصلا في تاريخ الثورة الجزائرية، باعتبار أن مشاركة الحكم من طرف خمسة أعضاء يعيد مسألة القيادة الجماعية المعتمدة في الثورة المجيدة التي كانت محبذة من طرف القادة التاريخيين الذين كانوا يتخوفون دائما من انفراد الزعيم بالسلطة.[1]

مباشرة بعد أداء المجلس الأعلى للدولة اليمين القانونية انسحب المجلس الأعلى للأمن عن الساحة السياسية ليترك المجال للهيئة المستحدثة لتتولى مهام رئاسة الجمهورية لمدة لا تتجاوز عامين،* و نلاحظ أن المجلس الأعلى للدولة بالرغم من طابعه المؤقت إلا أنه استولى على جميع سلطات رئيس الجمهورية، إذ أصدر المداولة رقم 1 المؤرخة في 19 جانفي 1992 التي تؤهل رئيس المجلس الأعلى للدولة الإمضاء على كافة القرارات التنظيمية و الفردية و ترأس مجلس الوزراء،[2] تلتها مداولة ثانية تسند لذلك الجهاز سلطة اتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لضمان استمرارية الدولة و تنفيذ برامج الحكومة حتى يعود السير العادي للمؤسسات[3].

يتبين مما سبق أن المجلس الأعلى للدولة تجاوز الصلاحيات الممنوحة لرئاسة الجمهورية، بل أصبح السلطة التأسيسية بتخويل نفسه سلطة إصدار المراسيم ذات الطابع التشريعي، ما يعني تجميع السلطات التنفيذية و التشريعية في يده.[4] و هو ما عجّل من تشكيل هيئة أخرى تتولى المهمة التشريعية في المرحلة الانتقالية.

خلال هذه الأثناء حدث شغور آخر في منصب رئيس المجلس الأعلى للدولة اثر اغتيال الرئيس محمد بوضياف يوم 27 جوان 1992 في عنابة، فقرر المجلس الأعلى للدولة تعيين علي كافي خليفة لبوضياف كما تم تكملة تشكيلة المجلس بالسيد رضا مالك، في الوقت الذي أصبحت فيه المدة المحددة لعمل المجلس الأعلى للدولة شارفت نهايتها، و هو ما دفع بالمجلس الأعلى للأمن أن يجتمع مجددا في 19 ديسمبر 1993 ليقرر ما يلي:[5]

---

[1] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989)**. مرجع سابق، ص 214.

* ورد في الإعلان الصادر عن المجلس الأعلى للأمن و الذي شكل المجلس الأعلى للدولة أن هذا الأخير سيؤدي مهمته إلى غاية توفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات و للنظام الدستوري، و لا تتجاوز مدة هذه المهمة نهاية الفترة الرئاسية الناتجة عن انتخابات دسمبر 1988.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مداولة رقم 01/92 مؤرخة في 19 جانفي 1992 تؤهل المجلس الأعلى للدولة لترؤس مجلس الوزراء، الجريدة الرسمية عدد 05 صادرة في 22 جانفي 1992.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مداولة رقم 02/92 مؤرخة في 14 أفريل 1992 تتعلق بالمراسيم ذات الطابع التشريعي، الجريدة الرسمية عدد 28 صادرة في 15 أفريل 1992.

[4] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989)**. مرجع نفسه، ص 216.

[5] مرجع نفسه، ص ص 211، 212.

ـ عقد ندوة وطنية للوفاق الوطني يومي 25 و 26 جانفي 1994.

ـ تمديد مهمة المجلس الأعلى للدولة إلى غاية 31 جانفي 1994 كأقصى أجل لتنهى فور تأدية الهيئة الرئاسية الجديدة لليمين الدستورية.

الملفت للانتباه أن القائمين على صياغة هذا القرار تنبئوا بما ستسفر عنه الندوة الوطنية المزمع عقدها، فربطوا مدة التمديد المقررة لمهمة المجلس الأعلى للدولة بهذه النتيجة و هي استحداث هيئة رئاسية جديدة تؤدي اليمين مباشرة بعد تنصيبها من طرف هذه الندوة.

انعقدت الندوة الوطنية كما برمج لها من قبل، و كان موضوعها تحقيق و تجسيد وفاق وطني حول تنظيم و سير المرحلة الانتقالية[1]، و لقد اعتمدت السلطة القائمة على نفس الخطاب الذي استعملته لتبرير وقف المسار الانتخابي في جانفي 1992 و نلمس ذلك من أرضية الوفاق الوطني المصادق عليها من طرف هذه الندوة، و تم فعلا إسناد وضيفة الرئاسة إلى رئيس الدولة يعينه المجلس الأعلى للأمن وفقا للمادة 6 من أرضية الوفاق الوطني كما نصت المادة 8 منها على أن يؤدي رئيس الدولة اليمين أمام الهيئات العليا للأمة[2].

و في 30 جانفي 1994 تم تعيين السيد اليامين زروال رئيسا للدولة من طرف المجلس الأعلى للأمن الذي أصدر إعلانا بذلك نشر بالجريدة الرسمية مرفوقا بأرضية الوفاق الوطني.[3]

3 ـ المجلس الوطني الانتقالي: منذ تأسيس المجلس الأعلى للدولة في 11 جانفي 1992 كانت السلطات كلها في يده، و يساعده في أدائها مجلس استشاري تم تعيينه من طرف المجلس الأعلى للدولة بتاريخ 21 أفريل 1992[4]، إلا أن التشكيلة التي ضمّها هذا المجلس لم تكن تمثيلية، كما أن صفته الاستشارية جعلته عاجزا على سد الفراغ في مجال التشريع، و هناك من ذهب إلى حد القول أن هذه الهيئة ساهمت في تأزيم الوضع أكثر باعتبار أنها كانت تضم تيارات إيديولوجية معادية للتيار الإسلامي[5] الفائز في الانتخابات التشريعية الملغاة،

---

[1] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989)**. مرجع نفسه، ص 290.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 40/94 مؤرخ في 19 جانفي 1994 يتضمن نشر أرضية الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، جريدة رسمية عدد 06 صادرة في 31 جانفي 1994.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان المجلس الأعلى للأمن مؤرخ في 30 جانفي 1994 المتضمن تعيين رئيس الدولة، جريدة رسمية عدد 06 صادرة في 31 جانفي 1994.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 162/92 مؤرخ في 21 أفريل 1992 يتضمن تعيين أعضاء المجلس الوطني الاستشاري، جريدة رسمية عدد 31 صادرة في 26 أفريل 1992

[5] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين**. مرجع سابق، ص 244.

مما جعلها مصدر استفزاز للشارع الملتهب أصلا، و الذي كثيرا ما يبدي ردّات فعل عنيفة تأجج العنف أكثر و تعطي الفرصة للمجموعات المتطرفة لزرع الأفكار الهدامة و نشر الفتاوى الداعية إلى الجهاد ضد النظام.

من جهة أخرى ظهرت تنظيمات متطرفة أخرى هدفها القضاء على التيار الإسلامي باعتباره خطر على المجتمع الجزائري مثل المنظمة السرية لإنقاذ الجزائر الديمقراطية (**OSSAR**) التي أصدرت بيانا يوم 2 أفريل 1993 تهدد فيه بالانتقام من الإسلاميين دون أي تمييز، كما ظهرت لجنة الثأر لضحايا الإرهاب ... الخ[1].

هذه الوضعية دفعت السلطة القائمة إلى إنشاء هيئة تتولى المهمة التشريعية، و كان الهدف من ذلك لا يقتصر على فصل المهمة التشريعية عن المهمة التنفيذية بل كان القائمون على الفكرة يهدفون إلى دفع الأحزاب السياسية إلى الانخراط في السلطة الانتقالية لإضفاء الشرعية للنظام ريثما تستتب الأمور و العودة إلى الشرعية.[2]

لقد تضمنت أرضية الوفاق الوطني المنبثقة عن الندوة الوطنية المنعقدة في 25 و 26 جانفي 1994 ضمن الفرع الثالث من الفصل الثاني أحكاما خاصة بهيئة تشريعية تدعى في صلب النص "المجلس الوطني الانتقالي" يؤدي الوظيفة التشريعية في المواد المتعلقة بميدان القانون بمبادرة من الحكومة أو فيما يتعلق بأهداف المرحلة الانتقالية بمبادرة من ثلث أعضاء المجلس بعد موافقة الحكومة[3]

يتشكل المجلس الوطني الانتقالي من 200 عضو، 30 منهم يمثلون الإدارة، و 85 يمثلون الأحزاب السياسية، و نفس العدد يمثل القوى الاجتماعية و الاقتصادية[4].

يلاحظ من خلال هذه التشكيلة أن السلطة القائمة صاحبة المبادرة في تشكيل المجلس كانت تهدف إلى توسيع القاعدة التمثيلية له، و تجنيد أكبر عدد ممكن من التنظيمات و الفعاليات لتحقيق أهداف المرحلة الانتقالية، إلى جانب تمكين الإدارة من مراقبة عمل المجلس من خلال تخصيص 30 مقعد لممثلي الإدارة على الرغم من عدم

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين**. مرجع سابق، ص 244.

[2] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989)**. مرجع سابق، ص 326.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 40/94 مؤرخ في 19 جانفي 1994، مرجع سابق، المادة 25.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 40/94 مؤرخ في 19 جانفي 1994، مرجع سابق، المادة 27.

وجود داع سياسي لمشاركة الإدارة في العملية التشريعية، مع العلم أن القاعدة العامة في ظل دستور 1989 تقتضي عدم الجمع بين الوظيفة الإدارية و النيابة البرلمانية[1].

بهذه العوامل توصلت أرضية الوفاق الوطني إلى إيجاد مؤسسات انتقالية تحل محل رئاسة الجمهورية و المجلس الشعبي الوطني الذين لم يتم انتخابهما بعد، إلى حين الرجوع إلى الانتخابات من أجل إقامة المؤسسات الشرعية على ضوء أحكام دستور 1989.

4 ـ الانتخابات الرئاسية و الرجوع إلى الشرعية: بمناسبة ذكرى اندلاع الثورة المصادفة ليوم الفاتح من نوفمبر 1994، ألقى الرئيس اليامين زروال خطابا بالمناسبة، و أعلن فيه أن الحوار الذي عُلّقت عليه آمال المصالحة وصل إلى طريق مسدود، و بالتالي فان الحوار مستقبلا لن يكون إلا مع الشعب[2]، و كانت تلك العبارة تمهيدا للإعلان عن تنظيم انتخابات رئاسية، و هو ما اعتُبر طريقة لإرغام القوى السياسية الفاعلة من مسايرة مسعى السلطة، لكن الأحزاب التمثيلية أعلنت عن موقفها الرافض لهذه المبادرة باعتبار أنها متخذة بصفة انفرادية في غياب حرية التعبير و الرأي، و مع بروز بعض التنظيمات المطالبة بترشح اليامين زروال لهذه الانتخابات اضطرت هذه الأحزاب للتنديد بما أسموه إعلانا مسبقا عن فوز مرشح السلطة، بل ذهب عبد الحميد مهري أمين عام حزب الأفلان إلى القول أن الانتخابات هذه كانت من تدبير القوى التي أيدت توقيف المسار الانتخابي[3].

بالرغم من ذلك جسد الرئيس اليامين زروال قراره و حدد تاريخ الانتخابات بيوم 16 نوفمبر 1995 و ترشح إليها يوم 19 سبتمبر 1995 تحت إصرار التنظيمات و الشخصيات في طريقة أشبه ما تكون بطريقة التزكية المعتمدة في عهد الحزب الواحد.

لقد أسفرت هذه الانتخابات عن فوز مرشح السلطة (مرشح الجيش) السيد اليامين زروال بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، إذ حصل على 7088618 صوت من أصل 116195532 صوت معبر عنه، و لقد قرئت هذه النتائج على أنها رسالة من الشعب إلى جميع أطراف الأزمة تدعوهم بالكف عن الاقتتال و العودة إلى الشرعية.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 97 / 07 المؤرخ في 6 مارس 1997 المتعلق بالقانون العضوي المتعلق بالانتخابات، المادة 106، الجريدة الرسمية عدد 13 الصادرة يوم 12 مارس 1997.

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين.** مرجع سابق، ص 262.

[3] سعيد بوالشعير، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989).** مرجع سابق، ص 346.

لقد استكمل مسار العودة إلى الشرعية بتنظيم انتخابات تشريعية في 1997 لكن بعد ما تم تعديل الدستور الذي يستحدث مجلس الأمة كغرفة ثانية للبرلمان الجزائري، و بذلك تكون المؤسسات الدستورية التي شل عملها في 1992 عادت لتؤدي مهامها من جديد في ظل دستور جديد و تنتهي بذلك الفترة الانتقالية.

المبحث الثاني: دور المؤسسة العسكرية في فترة الاستقرار المؤسساتي.

لقد كان قرار الرئيس اليامين زروال بإجراء انتخابات رئاسية في نوفمبر 1995 قرارا جريئا، باعتبار أن السياسة التي اعتمدتها المؤسسة العسكرية منذ الاستقلال هو الاستثمار في أوقات الأزمة و إطالة فترة المرحلة الانتقالية لأقصى مدة، كطريقة لتبرير سيطرتها على مراكز صنع القرار، و هو ما ثبت خلال التجربة السياسية التي عرفتها الجزائر أين مرت بمرحلة انتقالية من 1965 إلى غاية 1976 في فترة الرئيس بومدين، و أخرى سنة 1991 بعد توقيف المسار الانتخابي ثم دامت إلى غاية 1995.

إن المدة التي تستغرقها المراحل الانتقالية في الجزائر تتجاوز دائما الحد المقرر لها من طرف السلطة، باعتبار أن هذه الأخيرة عادة ما تحدد زمنا معينا للعودة إلى الشرعية*، إلا أن الظروف تقتضي دائما تمديدها إلى أجل غير مسمى، و هو ما يصب في صالح المؤسسة العسكرية التي تجد الوقت الكافي في مثل هذه الظروف لبسط سيطرتها و ضبط الأمور السياسية قبل العودة إلى الشرعية. و بالتالي فان قرار الرئيس اليامين زروال يعد بمثابة المخرج الذي يخلصه من تبعيته للمؤسسة العسكرية، ما دام أن الانتخابات سوف تكسبه الشرعية الدستورية و الشرعية الشعبية معا. و نفس الأمر بالنسبة لقرار تعديل الدستور الذي استحدث مجلس الدولة كغرفة عليا للبرلمان[1] ثم إجراء انتخابات تشريعية سنة 1997 الذي كان له الأثر الكبير في إنهاء الفترة الانتقالية و إعادة الشرعية للمؤسسات الدستورية.

منذ سنة 1995 عرفت المؤسسات الدستورية في الجزائر استقرارا ملحوظا، إذ أن تولي السلطة منذ ذلك الحين يتم عن طريق الآليات التي يحددها الدستور، و هذا ما أنتج تراجعا في دور المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، و هو ما تشير إليه بعض البوادر التي تمت ملاحظتها، و تبرره مجموعة من الأسباب و الظروف الراهنة في الساحة السياسية الجزائرية.

* ورد في الإعلان الصادر عن المجلس الأعلى للأمن و الذي شكل المجلس الأعلى للدولة أن هذا الأخير سيؤدي مهمته إلى غاية توفير الشروط الضرورية للسير العادي للمؤسسات و للنظام الدستوري، و لا تتجاوز مدة هذه المهمة نهاية الفترة الرئاسية الناتجة عن انتخابات دسمبر 1988.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 7 ديسمبر 1996 يتضمن إصدار نص التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية عدد 76، الصادرة في 8 ديسمبر 1996.

المطلب الأول: بوادر تراجع دور المؤسسة العسكرية في الجزائر.

من الناحية النظرية فان تراجع المؤسسة العسكرية عن دورها السياسي يعود إلى سنة 1989 أي بصدور دستور 1989، و من بعده صدور مختلف القوانين التي هيكلت الحياة السياسية التعددية في الجزائر، حيث صدر قانون الأحزاب والجمعيات السياسية، وقوانين الانتخابات، و الإعلام ...الخ، وسادت البلاد في تلك الفترة موجة من المدّ الديمقراطي، حيث تم تشكيل العديد من الأحزاب السياسية، وظهرت الجمعيات بأعداد كبيرة جدا، وبدأ التنافس بين مختلف التيارات السياسية المختلفة، وبقيت المؤسسة العسكرية ملتزمة بالحياد طيلة هذه الفترة، كون أنها كانت تدرك أن المواطن يحمّلها مع حزب جبهة التحرير الوطني المسؤولية عن حالة الانسداد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي شهدته البلاد في تلك الفترة. هذا بالإضافة إلى البيئة القانونية الجديدة التي جاء بها دستور 1989، والذي فرض تحييد وإبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية.

و للتكيّف مع المقتضيات الدستورية التي نص عليها دستور 1989 وخاصة المادة 24 منه، بادرت الهيئة القيادية لوزارة الدفاع الوطني ورئاسة أركان الجيش بالانسحاب من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني والعمل السياسي ككل، من أجل التفرغ للمهام المحددة لها دستوريا والتزامها بالدستور نصا وروحا، و تجسّد هذا التوجه في تعليمة رئيس أركان الجيش رقم:89/51 بتاريخ 89/04/04 المتضمنة المهام الدستورية الجديدة للجيش الوطني الشعبي، والواجبات المترتبة عليها بالنسبة لأعضائه: «لا لأي عسكري مع كونه مواطنا كامل الحقوق، التطلع للمشاركة في أي نشاط سياسي، أو ضد أي تشكيل سياسي سواء كان ذلك داخل المؤسسات العسكرية أو خارجها[1]».

هذه التعليمة تبين مدى التزام المؤسسة العسكرية ظاهريا بالتوجه الجديد الذي فرضته الإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989، لكن من الناحية الواقعية فان القادة العسكريين انقلبوا عليها عند أول امتحان منذ إقرار التعددية بمناسبة الانتخابات التشريعية لسنة 1991، ثم تمسكهم بتسيير المرحلة الانتقالية،[2] و دورهم في فرض مرشح الجيش في الانتخابات الرئاسية لسنة 1995، و أخيرا دورهم في الانتخابات الرئاسية لسنة 1999.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني، نافذة تاريخ الجيش، تم الاطلاع عليها على الرابط:
http://www.mdn.dz/site_principal/#undefined بتاريخ 2017/05/17 عل الساعة 17:00.

[2] أنظر المطلب الثاني من المبحث الأول أعلاه (تسيير المرحلة الانتقالية).

إن البوادر الحقيقية لتراجع دور المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي ظهرت مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، و من هذه البوادر نذكر ما يلي:

1 ــ ممارسة الرئيس بوتفليقة لجميع سلطاته على المؤسسة العسكرية: من الناحية النظرية فان رئيس الجمهورية حسب أحكام دستور 1996 يجمع بين العديد من الصلاحيات، و منها سلطة التعيين في الوظائف المدنية و العسكرية[1] بوصفه قائد القوات المسلحة و وزير الدفاع الوطني[2]، و بهذه الصفة يمكنه إنهاء المهام في مختلف الرتب، و هو الأمر نفسه في مختلف الدساتير التي عرفتها الجزائر، إلا أنه لم يسبق أن تجرأ أي رئيس على المساس بالقيادة العليا للمؤسسة العسكرية باستثناء الرئيس الراحل هواري بومدين الذي كان يحضى بسلطة فعلية داخل المؤسسة العسكرية، و يمتلك شخصية كاريزمية تجعل الجميع يدين له بالولاء، إلا أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حطّم هذا الحاجز، إذ عمد إلى إحالة حوالي 800 ضابط في الجيش على التقاعد قبل استيفائهم السن القانونية، و الأكيد أنه استهدف الوجوه المعارضة لسياسته من داخل المؤسسة العسكرية، و الإبقاء على الكتل و العصب التي تعمل على دعم خياراته المعلنة، و التي تصب كلها في إنجاح مسار احترافية الجيش، و عدم التدخل في الشؤون السياسية، و تجنب أي اتصال بالمحيط السياسي و الإعلامي أو الدبلماسي، إلا في حدود الاختصاص الذي يبينه القانون[3]، و بهذا يكون الرئيس قد حقق أولى أهدافه التي أعلن عنها منذ مجيئه إلى الحكم و هو أنه لن يرضى بثلاث أرباع الرئيس[4]، في تلميح منه على أنه مصمم على استعادة جميع الصلاحيات الدستورية، و من أهمها السلطات المباشرة على المؤسسة العسكرية.

هذه الوضعية التي فرضها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قلبت قاعدة كانت راسخة منذ الاستقلال، و تجسدت أكثر في المرحلة الأولى للتعددية السياسية، و هي قاعدة الطوق العازل الذي يحمي المركز، إذ كان مركز السلطة في الجزائر يتمحور حول المؤسسة العسكرية كسلطة فعلية، أما الطوق الذي يحميه يتمثل في الواجهة السياسية المجسدة في رئيس الدولة و الحكومة، في نظام شبيه بالدارة الكهربائية التي يحميها القوابس و القاطع،[5] إذ أن أي خلل يطرأ على الدارة فان القوابس هي التي تتضرر و لا يصاب المركز، و في حالة ما إذا كان الخطر أكبر يستدعي الأمر التضحية بالقاطع في سبيل أن يبقى المركز سليما.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 96 / 438 مؤرخ في 7 ديسمبر 1996 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، المادة 78، الجريدة الرسمية عدد 76 صادرة في 8 ديسمبر 1996.

[2] مرجع نفسه، المادة 77.

[3] محمد برهان جعفر، مرجع سابق، ص 54.

[4] عبد الحق فكرون، **أزمة القيادة في الوطن العربي، و إشكالية الصراع بين السياسي و العسكري (دراسة حالة الجزائر)**، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية، السنة الجامعية 2013 – 2014، ص 54.

[5] مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص 8.

لقد تأكدت هذه القاعدة خلال عهد التعددية السياسية في الفترة من 1989 إلى غاية العهدة الأولى للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، إذ تميزت المؤسسة العسكرية بالثبات النسبي، إذ عرفت استقرارا سواء على مستوى قيادة الأركان أو جهاز المخابرات العسكرية، إذ لم يتعاقب على هذا الأخير سوى أربعة مسؤولين منذ الاستقلال إلى غاية 2006[1]، في حين تتغير الواجهة السياسية على مستوى السلطة المركزية بمعدل مرة كل سنة، إذ عرفت الفترة الممتدة من 1988 إلى غاية 1999 11 رئيس حكومة كما تعاقب خمس رؤساء دولة، و هو ما يعني أن النظام كان مستعدا للتضحية بالواجهة السياسية في سبيل الحفاظ على السلطة الفعلية و هي المؤسسة العسكرية.

هذه القاعدة تغيرت منذ تولي الرئيس بوتفليقة السلطة إذ أن السلطة السياسية أصبحت تتسم بالثبات كما كانت المؤسسة العسكرية، إذ أنه خلال 17 عاما بقي الرئيس ثابتا في منصبه، أما الحكومة فان التغييرات التي طرأت عليها لم تتعدى معدل تغيير واحد خلال أربع سنوات*، و هو معدل معقول لا يخل بالاستقرار القائم، باعتبار أن الحكومات عادة تتغير مع كل عهدة برلمانية.

2 ـ تراجع المؤسسة العسكرية عن دورها في صناعة الرؤساء: لم تعرف الجزائر من قبل رئيسا غير الذي تدعمه المؤسسة العسكرية، أو بالأحرى من تم تعيينه من طرفها، إذ تولى الرئيس أحمد بن بلة الحكم باختيار من هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني، ليأتي بعده هواري بومدين و هو قائد الأركان نفسه، أما الشاذلي بن جديد الذي خلف بومدين فقد تم اختياره في اجتماع لضباط الجيش الوطني الشعبي الذي انعقد في المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات ببرج البحري تحت إدارة العربي بلخير و باقتراح من قاصدي مرباح، و نفس الشيء بالنسبة لمحمد بوضياف الذي استدعاه المجلس الأعلى للأمن بمبادرة من خالد نزار وزير الدفاع آنذاك وصولا إلى اليامين زروال.

بالنسبة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي عاد إلى الحياة السياسية بعد غياب دام ما يقارب 20 سنة، فلقد جاء من بوابة المؤسسة العسكرية التي قدمته كمرشح إجماع مكلف بتحقيق مهمة أساسية هي إخماد نار الفتنة المشتعلة منذ وقف المسار الانتخابي.[2]

بمجرد تولي بوتفليقة السلطة عمل على تقوية سلطته و استعادة صلاحياته الدستورية كاملة، و إبعاد المؤسسة العسكرية عن مواقع صنع القرار، و ذلك بالاستعانة بفواعل أخرى تكسبه القوة بعيدا عن تبعية المؤسسة العسكرية.

---

[1] مجموعة من الباحثين، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**. مرجع سابق، ص 89.

* تعاقب على رئاسة الحكومة الجزائرية منذ 1999 كل من علي بن فليس، أحمد أويحي لعهدتين، عبد العزيز بلخادم و عبد المالك سلال.

[2] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين**. مرجع سابق، ص 273.

ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية ثانية، بعد ما اكتسب شرعية الرئاسة و مشروعيتها من خلال الاستفتاء الشعبي حول مشروع الوئام المدني في 16 سبتمبر 1999 و الذي أفرز نتيجة قبول واسعة بلغت 98,6 **%** من الناخبين الذين بلغت نسبتهم 85 **%** من الهيئة الناخبة،[1] بالإضافة إلى تمكنه من فك العزلة عن النظام السياسي في محيطه الإقليمي و الدولي[2].

أمام هذا الوضع عبرت المؤسسة العسكرية في أكثر من مناسبة عن نيتها الحقيقية في عدم تقديم الدعم لأي مترشح، و هو الرأي الذي عبر عنه قائد الأركان متكلما باسم الجيش الوطني الشعبي، و هو ما يعتبر تحولا بارزا في مسار هذه المؤسسة و علاقاتها بالشأن السياسي منذ وقف المسار الانتخابي سنة 1991.[3]

المطلب الثاني: أسباب تراجع دور المؤسسة العسكرية في الجزائر.

انطلاقا من البوادر التي سبق ذكرها عن تراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، تتبين لنا بعض الأسباب المنطقية لهذا التراجع، يتعلق البعض منها بالمؤسسة العسكرية في حد ذاتها و البعض الآخر يتعلق بالظروف السياسية الجديدة التي ظهرت مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة و من أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي:

1 ـ تغير البنية البشرية للمؤسسة العسكرية الجزائرية: تقدمت الإشارة إلى أن المؤسسة العسكرية الجزائرية تضم ثلاث فئات أساسية في تركيبتها البشرية، و هي ميزة يتميز بها الجيش الجزائري عن غيره من الجيوش في العالم، و هذه الميزة اكتسبها من جذوره الثورية التي تكونت منها الفئتين الأوليين و هما فئة ضباط جيش التحرير الوطني، و فئة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، أما الفئة الثالثة فهي فئة الضباط الشباب المتكونين من المدارس العسكرية الجزائرية بعد الاستقلال.

هذه التركيبة التي طغى عليها عنصر الثوريين الذين كان هدفهم من الالتحاق بالجيش خلال الثورة سياسي محض*، و هو ما يبرر نزوعهم للشأن السياسي و تدخلهم في العديد من المناسبات في عمل المؤسسات السياسية عن طريق الاستيلاء أو عن طريق التزكية.

---

[1] نصير سمارة، مرجع سابق، ص 261.

[2] محمد بوضياف، **النظام السياسي في ضل خيار المصالحة الوطنية (التطورات و المشاهد المحتملة).** المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد الثاني لسنة 2006، ص 12.

[3] مسلم بابا عربي، الجيش و الانتخابات في الجزائر. **مذكرة ماجستير**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، السنة الجامعية 2004 – 2005، ص 210.

* إن هدف مجاهدي جيش التحرير الوطني في الالتحاق بالثورة لم يكن من أجل امتهان العمل العسكري، بل كان من أجل تحقيق الاستقلال الذي هو هدف سياسي بالدرجة الأولى، كما أن هدف الجنود الفارين من الجيش الفرنسي كان من أجل الوصول بالجيش إلى السلطة، و هو بدوره هدف سياسي كذلك.

مع مرور الوقت بدأت فئة الثوريين في التلاشي بعد أن بلغ بعناصرها الهرم، فمنهم من انسحب بسبب العجز و منهم من أحيل على التقاعد، خاصة مع حملة الإقالات و الإحالات على التقاعد التي شنها الرئيس بوتفليقة في صفوف الضباط في السنوات الأخيرة، إذ أجرى تعديلات تضمنت إقالة ستة من كبار القادة العسكريين، بينهم أربع جنرالات، و لواءان هما رئيس أركان القوات البرية، و مدير مدارس أشبال الأمة[1]، بالإضافة إلى الإطاحة برئيس جهاز المخابرات الفريق محمد مدين المدعو توفيق[2] و الملقب بصانع الرؤساء.

لقد استنزفت المؤسسة العسكرية الجزائرية من قادتها الثوريين، و هو ما جعل تركيبتها تكاد تنحصر في الفئة الثالثة المتمثلة في المتكونين في المدارس الجزائرية بعد الاستقلال، و هي الفئة التي ليس لها رصيد ثوري، و لا تستند إلى الشرعية الثورية، بل تمكنت من الترقية بالكفاءة و التفوق في الفنون العسكرية مما يجعلها بعيدة عن الصراعات السياسية[3]. و هذا ما أدى بالدور السياسي للمؤسسة العسكرية ينحصر شيئا فشيئا.

2 ـ توجه الجيش الجزائري نحو الاحترافية: إن سعي الجيش الوطني الشعبي للتوجه نحو الاحتراف عبّر عنه لأول مرة قائد أركان الجيش في فبراير 2000 خلال زيارة وفد برلماني للقاعدة المركزية للإمداد ببني مراد –البليدة– حيث صرح بأن "الجيش الوطني الشعبي على عتبة الاحتراف"[4]. و هو ما لاقى استحسانا من رئيس الجمهورية وزير الدفاع الوطني و دفع به إلى وضع المشروع موضع التنفيذ الفعلي.

سيساهم هذا المشروع في بناء جيش عصري متحكم في تقنيات العمل العسكري الحديثة، ومن شأنه أن يعيد النظر في مكانة الجيش داخل البناء المؤسساتي للدولة، و يعيد النظر أيضا في أدوار هذه المؤسسة، كما أن تحديات الاحترافية و التحديث تفرض على المؤسسة العسكرية توطيد استقلاليتها تجاه المجال السياسي و بناء أشكال جديدة من العلاقات بين السياسي و العسكري، و إعادة النظر في دور الجيش في النظام السياسي.

إن المسعى الذي اختارته المؤسسة العسكرية لنفسها في إطار تحقيق الاحترافية جعلها تربط علاقات تعاون مع دول أجنبية عدة خاصة منها الدول الغربية، و هذا خارج العلاقات التقليدية الروسية أو الفرنسية، و لا شك أن هذا التحول في علاقات الجيش الجزائري مع الجيوش الأجنبية جاء نتيجة انفراج الوضع السياسي في الجزائر،

---

[1] عبد الحميد بن محمد، **التغييرات العسكرية بالجزائر، هل تمهد لمرحلة قادمة.** مقال تم تصفحه على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016 اطلعنا عليه بتاريخ 2016/05/21 على الساعة 15:00

[2] **بوتفليقة يطيح بمدير المخابرات و يسترجع سلطاته كاملة**، مقال تم الاطلاع عليه على الرابط:
https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2015/09/13/ اطلعنا عليه بتاريخ 2017/05/21 على الساعة 15:00

[3] مسلم بابا عربي، **المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي**، مرجع سابق، غير مرقم.

[4] مسلم بابا عربي، **الجيش و الانتخابات في الجزائر**، مرجع سابق، ص 192.

وكذا نتاجا للإرادة التي عبر عنها الجيش الجزائري في التعاون والتنسيق مع العواصم الغربية، التي ستصبح مصدرا هاما للحصول على التقنية والتجهيز العسكري.

إن المسار الذي اندمجت فيه القوات المسلحة الجزائرية على الصعيد الداخلي في السنوات الأخيرة والتوجهات الجديدة التي ترجمها حياد المؤسسة العسكرية تجاه القضايا السياسية، كانت دون شك دافعا وعاملا محفزا للعواصم الغربية للترحيب بالتعاون مع الجيش الجزائري، بعد أن قاطعته طيلة عشرية من الزمن على خلفية اتهامه بالوقوف وراء الأزمة السياسية التي ألمت بالبلاد[1]، و هو ما يعد ضرورة تجعلها المؤسسة العسكرية من أولوياتها العاجلة في سبيل تحسين صورتها على الصعيد الدولي، و من أهم الدول المرحبة بالتعاون مع الجيش الجزائري نذكر الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى صراحة إلى إقامة علاقات إستراتيجية مع الجزائر أمنيا، و الذي لن يتحقق حسب رأيها إلا من خلال ضبط أدوار و مهام المؤسسات الفاعلة في الدولة في ضل وجود نظام ديمقراطي حقيقي[2].

3 ـ ظهور فواعل جديدة في الساحة السياسية: لا بد أن الانتقال السياسي الذي عرفته الجزائر سنة 1989 كان له تأثير كبير على رسم الخارطة السياسية في الدولة، إذ أن فتح المجال أمام التيارات السياسية المختلفة لإنشاء جمعيات ذات طابع سياسي، لترتقي بعد ذلك إلى أحزاب سياسية، سمح ببروز هذه الأحزاب كفواعل جديدة في اللعبة السياسية ، و هو ما سيضعف من مركز المؤسسة العسكرية التي كانت إلى وقت قريب فاعلا وحيدا مستندا إلى الحزب الواحد، خاصة إذا ما تم توظيف هذه الأحزاب عمدا لإزاحة الجيش من الحقل السياسي.

لقد أشرنا سابقا أن الرئيس بوتفليقة منذ مجيئه إلى الحكم و هو يحاول استعادة سلطاته كاملة في سبيل التحرر من المؤسسة العسكرية التي طالما كان يشكو من مضايقاتها، و لقد تحقق له ذلك جزئيا من خلال المشروعية التي حققها الاستفتاء العام حول الوئام المدني، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لكسر كل تلك القيود، بل لا بد من تعزيزه بحشد مؤيدين من الأحزاب السياسية يوفرون الغطاء السياسي لبرنامجه الانتخابي خاصة بمناسبة الانتخابات الرئاسية لسنة 2004.

---

[1] مسلم بابا عربي، الجيش و الانتخابات في الجزائر، مرجع سابق، ص 196.

[2] رمضاني فاطمة الزهراء، **دراسة حول جديد التعديلات الدستورية في الجزائر 2016**. النشر الجامعي الجديد، 2017 الجزائر، ص 31.

لقد وجد الرئيس بوتفليقة من الأحزاب السياسية سندا قويا في مواجهة المؤسسة العسكرية، بعدما كونت هذه الأحزاب ما سمي بالتحالف الرئاسي، و هو الحلف الذي كان يضم ثلاث تيارات سياسية ذات قواعد شعبية واسعة و هي: التيار الوطني الممثل في جبهة التحرير الوطني، التيار الديمقراطي الممثل في التجمع الوطني الديمقراطي، و التيار الإسلامي الممثل في حركة مجتمع السلم.

هذا التحالف اعتُبر تطورا منطقيا للائتلاف الحكومي الذي شكله نفس الأطراف سنة 1999، فعُدّ تجربة ناجحة حققت مكاسب جد هامة، و هو ما جعلها تعزز حلفها بعقد تحالف بمناسبة الانتخابات الرئاسية لسنة 2004، فوقعت على عقد التحالف الذي يضم المبادئ التالية:[1]

- ✓ احترام الدستور.
- ✓ مكونات الهوية الوطنية من إسلام و عروبة و أمازيغية.
- ✓ الثوابت الوطنية في إطار مرجعية بيان أول نوفمبر 1954.
- ✓ النظام الديمقراطي الجمهوري.
- ✓ دولة الحق و القانون.
- ✓ مواصلة الكفاح ضد الإرهاب و معالجة ظاهرة العنف.
- ✓ حرية التعبير و حرية الإعلام.
- ✓ الوحدة الوطنية و سيادة الجزائر.
- ✓ التداول السلمي على السلطة.
- ✓ الوفاء للشهداء.

كانت هذه أهم المبادئ التي بني عليها التحالف الرئاسي، و كانت كلها مستمدة من برنامج الرئيس الذي تعهد الأطراف على تنفيذه و تأييده في البرلمان خلال عهدته الانتخابية.

لقد كان التحالف الرئاسي فاعلا قويا استند إليه الرئيس بوتفليقة في حملته الانتخابية، مما أغناه عن مساندة المؤسسة العسكرية، فكان ذلك بمثابة التحرر من قيد ثقيل.

[1] محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري. **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، سنة 2008، ص 260.

خلاصة الفصل الثالث

لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نغفل المكانة المحورية التي احتلتها المؤسسة العسكرية في صناعة القرار في السابق، وهي مكانة وإن تم القبول بالتنازل عنها، فإن ذلك لن يتم بصورة قطعية ونهائية مثلما يتصور البعض، فالسياسة تقبل دائما بالحلول الوسطى التوفيقية، لذا فإن المؤسسة العسكرية ستكون محايدة بدرجة محدودة، لكنها لن تكون أبدا بعيدة بصورة كلية عن اختيار رئيس البلاد الذي هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

إن الانسحاب التدريجي للمؤسسة العسكرية من التأثير في الشأن السياسي، و خاصة فيما يتعلق باختيار رؤساء البلاد، يجد مبرره في التجربة التاريخية بالدرجة الأولى، فمن غير المنطقي أن يتحول الجيش الجزائري، الذي كان مصدر لشرعية القيادات السياسية خلال الثورة، ثم ممارس فعلي للسلطة خلال مراحل من الاستقلال، فمرجع لاختيار الرؤساء خلال مراحل أخرى، أن يتحول بصورة قطعية ونهائية إلى مؤسسة ملتزمة بحدود الأدوار الدفاعية، وغير معنية تماما بما يجري من تطورات على الساحة السياسية.

إن موقف الجيش من انتخابات أفريل 2004 يعبّر بوضوح عن مدى حقيقة الانسحاب التدريجي الذي بدأ الجيش يحققه منذ إقرار التعددية السياسية، إذ بعد أن لها مرشحها الخاص في نوفمبر 1995 قامت بتزكية ودعم محدود لمرشح معين خلال رئاسيات 1999، ثم الإعلان عن التزام الحياد في انتخابات 2004، هذا الموقف النسبي سيكون في مراحل لاحقة من تاريخ الجزائر السياسي محل اختبار فعلي حين نكون أمام انتخابات رئاسية تنافسية متعددة الأطراف، فيها فرص حقيقية لبروز تداول سياسي فعلي على السلطة، آنذاك يمكن الحديث عن الحياد كخيار نهائي بالنسبة للمؤسسة العسكرية.

الخاتمـــــــــة

لقد كانت الشرعية الثورية التي اكتسبتها المؤسسة العسكرية الجزائرية من خلال مواقفها الحاسمة خلال الثورة التحريرية، و تلك التي حيّدت دور السياسيين في أكثر من ظرف من الظروف الصعبة التي عرفتها الثورة، منحتها الأولوية في رسم المعالم الأساسية للنظام السياسي في الجزائر غداة الاستقلال، و هو ما عزز موقعها أكثر في المؤسسات الدستورية للجزائر المستقلة، ما يؤكد أن التراكمات التاريخية التي تكوّنت عبرها المؤسسة العسكرية تعتبر عاملا مهما في تحديد الدور الذي يلعبه الجيش في أي فترة من الفترات خاصة الفترة التي أعقبت مباشرة الاستقلال، حين كان لدى ضباط جيش التحرير الوطني المؤسسين الأوائل للجيش الوطني الشعبي سندا قويا يستندون إليه لشرعنة مواقفهم السياسية تماما مثل ذلك السند الذي كان لدى جبهة التحرير الوطني كحزب طلائعي مكلف بتوجيه الأمة و رسم سياستها العامة في إطار نظام الحزب الواحد، و كان الجيش آنذاك مرتبط به بروابط تاريخية و عضوية.

لقد كان للانتقال السياسي في الجزائر من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية تأثير على العلاقة بين التوأمين جبهة التحرير الوطني و الجيش الوطني الشعبي، إذ فُصل الجيش كلية عن الحزب، و خلال هذه الفترة كذلك تم إحلال الشرعية الدستورية محل الشرعية الثورية، و هو ما افقد المؤسسة العسكرية سندها التاريخي الذي كان مرتبطا بهذه العلاقة، إلى جانب تحرر مؤسسة الرئاسة هي الأخرى من قيادة الحزب حسب الدستور الجديد. كل هذه المعطيات أوجدت وضعا مختلفا اضطر المؤسسة العسكرية إلى تغيير سياستها في التعامل مع الشأن السياسي الذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تطلقه دفعة واحدة.

إن الانسحاب التدريجي للمؤسسة العسكرية من التأثير في الشأن السياسي، و الذي بدت ملامحه مع بداية الفترة الرئاسية الأولى للرئيس عبد العزيز بوتفليقة، كان بمثابة استراتيجية غير معلنة للتعامل مع التحول المفروض، فمن غير المعقول أن يتحول الجيش الجزائري، الذي كان مصدر لشرعية القيادات السياسية أن يتحول بصورة قطعية ونهائية إلى مؤسسة ملتزمة بحدود الأدوار الدفاعية، وغير معنية تماما بما يجري من تطورات على الساحة السياسية. هذا الرأي يؤكده موقف الجيش من انتخابات أفريل 2004 ، إذ بعد أن كان لها مرشح خاص بها في انتخابات نوفمبر 1995، و دعمها المحدود لمرشح معين خلال رئاسيات 1999، ثم الإعلان عن التزام الحياد في انتخابات 2004، كل هذا يؤكد أن المؤسسة العسكرية في طريقها إلى الانسحاب عن الساحة السياسية دون أن تترك الفراغ في المواقع الحساسة من مراكز صنع القرار.

هذه المواقف تزامنت مع فترة عرفت فيها المؤسسات السياسية الدستورية في الجزائر استقرارا ملحوظا، إذ أنه منذ وصول الرئيس بوتفليقة إلى السلطة لم تشهد المؤسسات أي اختلال في مواعيد تجديدها، و إعادة انتخابها، و هو ما منح قوة مضافة لمؤسسة الرئاسة بصفتها السلطة السياسية العليا في الدولة، و في المقابل أفقد المؤسسة العسكرية أسباب التدخل التي كانت تستند إليها في أوقات الأزمة.

من خلال هذا التحليل نتوصل للإجابة عن الإشكالية المطروحة منذ البداية و المتعلقة أساسا بدور المؤسسة العسكرية في عهد التعددية السياسية، بالقول أن هذا الدور لا يتوقف فقط على الشكل الأحادي أو التعددي للنظام السياسي، و إنما يتوقف كذلك على مدى استقرار المؤسسات الدستورية، إذ أن التجربة التي مرت بها الجزائر تثبت أن تدخل الجيش في الشأن السياسي يجد مبرره و مشروعيته في أوقات الأزمة، و هذا يؤكده التدخل المباشر للمؤسسة العسكرية خلال المرحلة الأولى لعهد التعددية التي عرفت فيها الجزائر أزمة سياسية حادة، ثم انسحابها تدريجيا منذ استتباب الأمن مع تبني سياسة المصالحة التي أفرزت نوع من الاستقرار السياسي للمؤسسات.

هذه مجرد خلاصة نسبية توصلت إليها هذه الدراسة انطلاقا من المعطيات التاريخية و الدستورية و السياسية التي توفرت للباحث عند إعداد هذه الدراسة، و التي بيّنت بعض الملامح الأخرى للدور الذي ستلعبه المؤسسة العسكرية مستقبلا خاصة مع بروز بوادر أزمة قد تسببها الوضعية الصحية للرئيس بوتفليقة، و التي دفعت ببعض الشخصيات السياسية لدعوة المؤسسة العسكرية صراحة للتدخل من أجل تفادي الشغور المفاجئ لمنصب الرئيس، و هي الدعوات التي لم تتجاوب معها المؤسسة العسكرية كما يأمل أصحابها، إلا أن بعض المؤشرات تدل على أن الجيش لا يزال يمارس دور الرقيب و هو ما يؤده التصريح الأخير لرئيس أركان الجيش الوطني الشعبي الفريق أحمد قايد صالح المنشور بجريدة الخبر بتاريخ 2017/05/24 الذي ينتقد فيه المعارضة و يدافع عن شفافية الانتخابات التشريعية الأخيرة، و هو تصريح سياسي بامتياز.

الملخـــــــص

من خلال هذه الدراسة يتبين لنا جليا أن دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري إنما يجد أصله من الظروف التاريخية التي نشأت خلالها هذه المؤسسة، و أن النزعة التسلطية التي طالما كانت من أبرز سمات العسكريين في الجزائر هناك ما يبررها تاريخيا، من خلال التجاذبات و التصادمات التي عاشتها الحركة الوطنية قبل اندلاع الثورة التي لم تكن لتندلع لولا العزم الذي أخذه أعضاء المنظمة الخاصة التي هي النواة الأولى للمؤسسة العسكرية الجزائرية، و استمرارهم على نفس النهج خلال الثورة إلى غاية تحقيق الاستقلال.

هذا النهج الذي اتخذه العسكريون شريعة لهم و لم يشذ عنه كل من انخرط في صفوفهم، استمر أثره بالرغم من الصراع الدائم بين قادة الثورة خلال الثورة التحريرية، إذ لم يكن هذا الصراع سببا في شق الصفوف، بل حافزا مهما ساعد على التحام الوحدة أكثر رغم كل الاعتبارات، و كانت وسيلتهم في ذلك أسلوب القيادة الجماعية الذي جمع بين السياسيين و العسكريين خلال الثورة و استمر حتى بعد الاستقلال، خاصة في أوقات الأزمة، و نستدل لذلك بالعودة الى هذا الأسلوب بعد حركة 19 جوان 1965، ثم بعد توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992.

قد يجد البعض مبررا قويا لتدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي في الجزائر خلال فترة الأحادية الحزبية، ذلك أن النهج السياسي الذي رسمته الدولة الجزائرية بعد الاستقلال كان يعتمد على الدور المحوري للحزب الواحد صاحب الشرعية الثورية الراسخة، و القاعدة الشعبية الواسعة في رسم السياسة العامة للدولة، و ما دام أن الجيش الجزائري كان يحتل مكانة هامة في قيادة الحزب كان له الدور نفسه، إن لم نقل الدور كله في صنع القرار السياسي. لكن الظروف تغيرت ابتداء من 1989 حين انتقلت الجزائر من عهد الأحادية إلى عهد التعددية، الذي أوجد في الميدان فواعل أخرى تؤثر في الشأن السياسي، كما أن المبررات التي كانت تعتمدها المؤسسة العسكرية لشرعنة تدخلها في الشأن السياسي لم تعد بنفس الأهمية بعد 1989، و هو ما من شأنه أن يؤثر على دورها المنتظر خلال العهد الجديد.

الواقع السياسي الذي عاشته الجزائر بعد إقرار التعددية أثبت موقفين متباينين للمؤسسة العسكرية، أحدهما كان عنيفا، دفع بالجيش إلى كسر التقاليد السياسية و التخلي عن مبدأ الحياد الذي وعد بالالتزام به بمناسبة المصادقة على دستور 1989 من طرف الشعب، و ذلك بتدخله المباشر لتوقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 بحجة أن النظام الجمهوري للدولة أصبح في خطر، و هذا الموقف كان كرد فعل عن أزمة مفتعلة عند

أول امتحان اجتازه النظام السياسي بعد إقرار التعددية، و من نتائجه استمرار تحكم العسكريين بمقاليد السلطة لمدة قاربت أربع سنوات في زمن الديمقراطية المنشودة.

الموقف الثاني كان ظاهره الابتعاد عن المشهد السياسي و ذلك منذ مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة سنة 1999 و اعتماد سياسة المصالحة مع جميع أطراف الأزمة التي دامت أكثر من عقد من الزمن، و خلال هذه الفترة تميز النظام السياسي باستقرار نسبي على مستوى المؤسسات الدستورية للدولة خاصة منها مؤسسة الرئاسة و الحكومة، و بصفة أهم مؤسسة الانتخابات التي لم تعرف منذ 18 سنة أي اختلال في التنظيم، إذ تمت جميع المواعيد الانتخابات في أوقاتها المحددة سواء الرئاسية أو التشريعية أو المحلية، و هو مؤشر مهم على الاستقرار السياسي، و هو ما تفاعلت معه المؤسسة العسكرية بالابتعاد عن مراكز صنع القرار أو على الأقل الابتعاد عن الواجهة السياسية.

النتيجة التي يمكن أن نستخلصها انطلاقا من هذه المعطيات هي أن دور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي يتوقف على مدى استقرار النظام على المستوى الرسمي (المؤسسات الرسمية)، إذ كلما كانت المؤسسات الدستورية مستقرة، كلما ابتعدت المؤسسة العسكرية عن الواجهة السياسية، و العكس صحيح، أي كلما ظهرت بوادر أزمة سياسية كلما اضطرت المؤسسة العسكرية للتدخل، و هو ما تؤكده بعض المواقف التي ظهرت مؤخرا بعد الأزمة الصحية التي ألمت بالرئيس عبد العزيز بوتفليقة، و ارتفاع بعض الأصوات المنادية بتدخل المؤسسة العسكرية مجددا ما فيه ايحاء أن الأزمات لا تحلها سوى المؤسسة العسكرية.

A travers cette étude, il s'avère clairement que le rôle de l'institution militaire dans le système politique algérien trouve son origine dans les circonstances historiques dans lesquelles elle a pris naissance, et que la tendance autoritaire qui, depuis longtemps, l'a caractérisée est justifiée historiquement. Ceci, par les tiraillements et heurts qu'a connus le mouvement national avant le déclenchement de la révolution, qui n'aurait pas vu le jour sans la détermination des membres de l'Organisation Spéciale, premier noyau de l'armée algérienne, lesquels membres continuent d'adopter la même approche durant la révolution jusqu'à l'indépendance.

Cette approche adoptée par les militaires et qui est consentie par tous les engagés dans leur rang, a poursuivi ses effets malgré l'antagonisme entre les dirigeants lors de la révolution de libération. Cette controverse n'a pas été une cause d'incision, mais plutôt, une importante mesure incitative permettant la fusion de l'institution militaire malgré toute considération. Cette union se manifeste par le commandement collectif qui réunit les hommes politiques et militaires pendant la révolution et qui a persisté même après l'indépendance, en particulier en temps de crise, notamment après le mouvement du 19 Juin 1965, et après l'arrestation du processus électoral en Janvier 1992.

Certains peuvent justifier l'intervention de l'armée dans les affaires politiques en Algérie durant la période du monopartisme en s'appuyant sur l'approche politique établie par l'Etat algérien après l'indépendance et qui était basée sur le rôle axial du parti unique puisant sa légitimité révolutionnelle et de la large base populaire dans le traçage de la politique générale de l'Etat. Et aussi longtemps que l'armée algérienne avait occupé une place importante dans la direction du parti unique, elle avait le même rôle, voire le pouvoir total dans la prise de décision politique. Mais les circonstances ont changé à partir de 1989, lorsque l'Algérie est passée de l'ère d'unilatéralisme à l'ère du pluralisme avec l'apparition d'autres acteurs influents dans le domaine politique. Aussi, les justifications présentées par les militaires pour légitimer leur ingérence dans la politique ne sont plus de la même importance après 1989.

La réalité politique qu'a connue l'Algérie après l'adoption du pluralisme a prouvé deux positions distinctes de l'institution militaire. La première était violente lorsque l'armée a brisé le principe de neutralité qu'elle avait promis suite à l'adoption de la Constitution de 1989 par le peuple en intervenant directement en janvier 1992 pour arrêter le processus électoral sous prétexte que le système républicain de l'Etat était menacé. Cette attitude se présente comme une réaction à une crise vécue par un système politique à l'ère du pluralisme. Le résultat étant la continuité de la prise par les militaires des rênes du pouvoir durant près de quatre ans pendant la période d'une démocratie tant attendue.

La deuxième position se manifeste par un recul de la scène politique depuis l'arrivée du président Abdelaziz Bouteflika au pouvoir en 1999 et l'adoption de la politique de réconciliation avec toutes les parties en crise qui a duré plus d'une décennie. Cette période est marquée par un système politique relativement stable au niveau des institutions constitutionnelles de l'Etat, en particulier la présidence et le gouvernement, mais spécialement l'institution électorale qui n'a connu aucun déséquilibre durant 18 ans. Cette situation indiquant une stabilité politique a fait que les militaires se tiennent écartés de la prise de décision ou tout au moins de l'interface politique.

Le résultat, qui peut être tirée de ces données est que le rôle de l'armée dans le système politique dépend de la stabilité du système au niveau officiel (institutions officielles). Tant que les institutions constitutionnelles sont stables, les militaires se tiennent éloignés du front politique, et vice versa, à chaque fois que des signes d'une crise politique ont émergé, l'armée est forcée à intervenir. Ceci se confirme récemment lorsque certaines voies se sont élevées et qui réclament l'intervention de l'armée suite à la crise de santé qui a frappé le président Abdelaziz Bouteflika intimant que la crise n'est résolue que par les militaires.

الفهـــــرس

العنصر	العنوان	الصفحة
مقدمة		1
الفصل الأول	تطور المؤسسة العسكرية الجزائرية	10
المبحث الأول	الجذور التاريخية للمؤسسة العسكرية	11
المطلب الأول	التنظيمات الأولى للجيش الجزائري قبل الثورة	11
المطلب الثاني	المواثيق المنظمة للمؤسسة العسكرية خلال الثورة	21
المبحث الثاني	المؤسسة العسكرية الجزائرية بعد الاستقلال	31
المطلب الأول	خصائص المؤسسة العسكرية الجزائرية و مميزاتها	31
المطلب الثاني	البنية الهيكلية و البشرية للمؤسسة العسكرية الجزائرية	35
الفصل الثاني	تطور النظام السياسي الجزائري	44
المبحث الأول	تأسيس السلطة السياسية في الجزائر	45
المطلب الأول	نهاية الحرب التحريرية و أزمة صائفة 1962	45
المطلب الثاني	هيمنة المؤسسة العسكرية على المشهد السياسي	60
المبحث الثاني	الانتقال السياسي في الجزائر	69
المطلب الأول	الظروف العامة للانتقال من الأحادية الحزبية إلى التعددية السياسية	69
المطلب الثاني	الملامح الجديدة للنظام السياسي الجزائري بعد 1989	71
الفصل الثالث	مكانة المؤسسة العسكرية في فترة التعددية السياسية في الجزائر	78
المبحث الأول	نتائج التجربة الأولى للتعددية السياسية	79
المطلب الأول	وقف المسار الانتخابي سنة 1992	79
المطلب الثاني	تسيير المرحلة الانتقالية	84
المبحث الثاني	تراجع دور المؤسسة العسكرية في فترة الاستقرار المؤسساتي	92
المطلب الأول	بوادر تراجع المؤسسة العسكرية عن الساحة السياسية	93
المطلب الثاني	أسباب تراجع المؤسسة العسكرية عن الساحة السياسية	96
الخاتمة		101
الملخص		103
قائمة المراجع		108

قائمـــــة المراجـــــع

قائمـــة المراجـــع

أولا: المصـــــــــادر:

الوثائق الرسمية:

1 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور 1963، لم يصدر في الجريدة الرسمية.

2 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 57/76 مؤرخ في 05 جويلية 1976 يتضمن نشر الميثاق الوطني، الجريدة الرسمية عدد 61 صادرة بتاريخ 30 جويلية 1976.

3 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 97/76 مؤرخ في 22 نوفمبر 1976 يتضمن إصدار دستور سنة 1976، الجريدة الرسمية عدد 94 صادرة بتاريخ 24 نوفمبر 1976.

4 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 223/88 مؤرخ في 05 نوفمبر 1988 يتضمن نشر التعديل الدستوري الموافق عليه في استفتاء 03 نوفمبر 1988، الجريدة الرسمية العدد 45 الصادرة بتاريخ 05 نوفمبر 1988.

5 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 18/89 مؤرخ في 28 فيفري 1989، يتضمن نشر نص تعديل الدستور الموافق عليه في استفتاء 23 فيفري 1989، الجريدة الرسمية عدد 9 صادرة بتاريخ 09 مارس 1989.

6 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11/89 مؤرخ في 05 جويلية 1989 يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية عدد 27 صادرة بتاريخ 05 جويلية 1989.

7 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 196/89 مؤرخ في 24 أكتوبر 1989 يتضمن تنظيم المجلس الأعلى للأمن و عمله، الجريدة الرسمية عدد 45 صادرة بتاريخ 25 أكتوبر 1989.

8 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 386/91 مؤرخ في 16 أكتوبر 1991 يتضمن استدعاء الهيئة الناخبة للانتخابات التشريعية ليوم 1991/12/26، الجريدة الرسمية عدد 48 صادرة بتاريخ 16 أكتوبر 1991.

9 ـ الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان مؤرخ في 30 ديسمبر 1991 يتضمن النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية لـ 26 ديسمبر 1991، الدور الأول، الجريدة الرسمية عدد 01 صادرة بتاريخ 04 جانفي 1992.

10 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 01/92 مؤرخ في 04 جانفي 1992، يتضمن حل المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية عدد 02 صادرة في 08 جانفي 1992.

11 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان صادر عن المجلس الأعلى للأمن بتاريخ 14جانفي 1992 يتضمن إقامة المجلس الأعلى للدولة، الجريدة الرسمية عدد 3 صادرة بتاريخ 15 جانفي 1992.

12 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مداولة رقم 01/92 مؤرخة في 19 جانفي 1992 تؤهل المجلس الأعلى للدولة لترؤس مجلس الوزراء، الجريدة الرسمية عدد 05 صادرة في 22 جانفي 1992.

13 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مداولة رقم 02/92 مؤرخة في 14 أفريل 1992 تتعلق بالمراسيم ذات الطابع التشريعي، الجريدة الرسمية عدد 28 صادرة في 15 أفريل 1992.

14 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 162/92 مؤرخ في 21 أفريل 1992 يتضمن تعيين أعضاء المجلس الوطني الاستشاري، جريدة رسمية عدد 31 صادرة في 26 أفريل 1992.

15 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 40/94 مؤرخ في 19 جانفي 1994 يتضمن نشر أرضية الوفاق الوطني حول المرحلة الانتقالية، جريدة رسمية عدد 06 صادرة في31 جانفي 1994.

16 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، إعلان المجلس الأعلى للأمن مؤرخ في 30 جانفي 1994 المتضمن تعيين رئيس الدولة، جريدة رسمية عدد 06 صادرة في 31 جانفي 1994.

17 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 438/96 المؤرخ في 7 ديسمبر 1996 يتضمن إصدار نص التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 28 نوفمبر 1996، الجريدة الرسمية عدد 76، الصادرة في 8 ديسمبر 1996.

18 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الأمر رقم 97 / 07 المؤرخ في 6 مارس 1997 المتعلق بالقانون العضوي المتعلق بالانتخابات، الجريدة الرسمية عدد 13 الصادرة بتاريخ 12 مارس 1997.

الكتب:

1 ـ أيت أحمد (الحسين) ، **روح الاستقلال (مذكرات مكافح 1942 . 1952)**. ترجمة سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر، 2002.

2 ـ بن بلة (أحمد)، **مذكراته كما أملاها على روبيل ميرل**، ترجمة العفيف الأخضر، منشورات دار لآداب، دون بلد و سنة النشر.

3 ـ بن خدة (بن يوسف)، **اتفاقيات افيان**. ترجمة لحسن زغدار و محل العين جبايلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة النشر.

4 ـ كافي (علي)، **من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946 ـ 1962**. دار القصبة للنشر، الجزائر 1999.

5 ـ مشاطي (محمد)، **مسار مناظل**. ترجمة زينب قبي، منشورات الشهاب، 2010، الجزائر.

ثانيـــا: المراجـــــــــع.

الكتب باللغة العربية:

1 ـ أزغيدي (محمد لحسن) ، **مؤتمر الصومام و تطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1962/1956**. دار هومة، الجزائر 2009.

2 ـ الجنيدي (خليفة)، **حوار حول الثورة**. الجزء الأول، موفم للنشر، الجزائر 2012.

3 ـ العسيلي (بسام)، **جيش التحرير الوطني الجزائري**. الطبعة الثانية، دار النفائس، بيروت 1986.

4 ـ الزبيري (محمد العربي)، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954 ـ 1962)**. الجزء الثاني، اتحاد الكتاب العرب، 1999.

5 ـ الزبيري (محمد العربي)، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954 ـ 1962)**. الجزء الثاني، اتحاد الكتاب العرب، 1999.

6 ـ بلاح (بشير)، **تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1962**. دار المعرفة، الجزائر، 2006.

7 ـ بوحوش (عمار)، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية و إلى غاية 1962**. الطبعة الأولى، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

8 ـ بن الشيخ (حكيم)، مقاربات **في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية**. دار العلم و المعرفة، الجزائر 2013.

9 ــ بن عمار بن منصور (ليلى)، فرحات **عباس، ذلك الرجل المظلوم**. ترجمة حسين لبراش، دار الجزائر للكتاب، الجزائر 2011.

10 ـ براهيمي (عبد الحميد)، **في أصل المأساة الجزائرية، شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر 1956 ـ 1999**. الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001.

11 ــ بن أزواو (فتح الدين)، **اديولوجية الثورة الجزائرية (1954 ــ 1962)**. دار الإرشاد، الجزائر 2013.

12 ـ بوالشعير سعيد ، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستوري 1963 و 1976)**. الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2013.

13 ـ بوالشعير (سعيد)، **النظام السياسي الجزائري (دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1989)**. الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2013.

14 ـ بلحاج (صالح)، **النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978**. الطبعة الأولى، دار الكتاب للحديث، القاهرة 2012.

15 ـ حربي (محمد)، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**. ترجمة نجيب عياد و صالح المثلوني، دار موفم للنشر، الجزائر 1994.

16 ـ حمدي (عبد الرحمان)، **الجيوش و التحول الديمقراطي في إفريقيا**. الطبعة الأولى، منتدى العلاقات العربية و الدولية، قطر 2015.

17 ـ خثير (عبد النور)، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954 ـ 1962**. دار العلم و المعرفة، الجزائر 2013.

18 ـ دبوز (محمد علي)، **تاريخ المغرب الكبير**. الجزء الأول، مؤسسة تاوالت الثقافية، ليبيا 2010.

19 ـ رمضاني (فاطمة الزهراء)، **دراسة حول جديد التعديلات الدستورية في الجزائر 2016**. النشر الجامعي الجديد، 2017 الجزائر.

20 زبيري (العربي)، **تاريخ الجزائر المعاصر**. الجزء الأول، اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1999.

21 ـ سلطاني (أبو جرة)، **جذور الصراع في الجزائر**. الطبعة الثانية ، شركة دار الأمة، الجزائر 1999.

22 ـ سطورا (بنجامين)، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962 ـ 1988**. ترجمة مصباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2012.

23 ـ عبد العزيز (وعلي)، **أحداث و وقائع في تاريخ ثورة التحرير بالولاية الثالثة**. الطبعة الثانية، منشورات الجزائر للكتب، الجزائر 2011.

24 ـ عبد القادر (حميد)، **فرحات عباس رجل الجمهورية**. دار المعرفة، الجزائر 2007.

25 ـ عمورة (عمار)، **موجز في تاريخ الجزائر**. الطبعة الأولى، دار ريحانة، الجزائر 2002.

26 ـ لعريبي محند سعيد، **أعلام منطقة عزازقة**. دار الأمل، الجزائر 2017.

27 ـ لونيسي (رابح)، **محاضرات و أبحاث في تاريخ الجزائر**. دار كوكب العلوم، الجزائر 2013.

28 ـ لونيسي (رابح)، **الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين**. دار المعرفة، الجزائر، 2000.

29 ـ مقلاتي (عبد الله)، التاريخ **العسكري لثورة التحريرية و أهم المعارك الكبرى**. الكتاب الثالث، شمس الزيبان للنشر و التوزيع، الجزائر 2013،

30 ـ مقلاتي (عبد الله)، **عبد الحميد مهري حكيم الثورة الجزائرية**. الطبعة الأولى، دار العلم و المعرفة، الجزائر 2013.

31 ـ عبد الله مقلاتي، **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية**. الكتاب الثاني، دار شمس الزيبان، الجزائر 2011.

الكتب باللغة الفرنسية

1_ Benyoucef Ben khedda , **L'Algérie à l'independance (la crise de 1962)**. Algeriachanal.net.

2 _ BOUDIAF (MOHAMED), **Ou va L'Algerie.** Livre numerique , sur le site: www.bibliotheque-numerique-algerie.blogspot.com

3 _ Ferhat Abbas, **l'independance confusquée 1962 - 1978**. Paris, flamarion.

4 _ YVES Courriére, **La guerre d'Algérie 1954-1957**. Tome 1, Fayard, France, 2005.

5 _ YVES Courriére, **La guerre d'Algérie 1957-1962**. Tome 2, Fayard, France, 2014.

المجلات و الدوريات:

1 ـ الجيش الوطني الشعبي، مسيرة و تاريخ. **مجلة الجيش**، سلسلة خاصة، العدد 1 جويلية 2012.

2 ـ درويش الشافعي، 20 أوت 1955 يوم تاريخي من أيام ثورة نوفمبر. **مجلة الواحات للبحوث و الدراسات**، المجلد 7، العدد 2 لسنة 2014.

3 ـ مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي. **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 35، سنة 2007.

4 ـ مجموعة من الكتاب، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية. **مركز دراسات الوحدة العربية**، الطبعة الأولى، بيروت 2010.

5 ـ بوضياف (محمد)، النظام السياسي في ضل خيار المصالحة الوطنية (التطورات و المشاهد المحتملة). **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد الثاني لسنة 2006.

الرسائل و المنتديات:

1 ـ بوضياف (محمد)، مستقبل النظام السياسي الجزائري. **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، سنة 2008.

2 ـ بلعور (مصطفى)، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية (دراسة حالة النظام السياسي الجزائري 1988 ـ 2008). **أطروحة الدكتوراه**، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، السنة الدراسية 2009 ـ 2010.

3 ـ بوعريوة (عبد المالك)، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحريرية الجزائرية 1954، 1962. **مذكرة الماجستير**، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005 ـ 2006، ص 147.

4 ـ جبلي (الطاهر)، شبكات الدعم اللوجستيكي للثورة التحريرية. **أطروحة دكتوراه** ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، قسم التاريخ، السنة الجامعية 2009/2008.

5 ـ سعاد (رابح)، المركز القانوني لرئيس الحكومة. **مذكرة الماجستير**، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2008/2007.

6 ـ سمارة (نصير)، آليات انتقال السلطة في الجزائر 1962/ 2004، **رسالة الدكتوراه** ، جامعة الجزائر 3، جويلية 2011.

7 ـ شبوب (محمد)، اجتماع العقداء العشر، ظروفه، أسبابه و انعكاساته على مسار الثورة. **مذكرة الماجستير**، جامعة وهران، السنة الجامعية 2009 ـ 2010.

8 ـ أمال (شتي)، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية. **رسالة ماجستير**، جامعة الحاج لخضر باتنة، السنة الجامعية 2006/2005.

9 ـ فكرون (عبد الحق)، أزمة القيادة في الوطن العربي، و إشكالية الصراع بين السياسي و العسكري (دراسة حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسة و العلاقات الدولية، السنة الجامعية 2013 ـ 2014.

10 ـ لخضاري (منصور)، استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر. **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر 3 ، السنة الجامعية 2013/2012.

المواقع الالكترونية:

1 ــ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **موقع وزارة الدفاع الوطني**، على الرابط http://www.mdn.dz/site_cfdat/index.php?L=ar#undefined ، تم تصفحه يوم 2017/04/11.

2 ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **موقع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي**، بوابة خاصة بالاحتفال بالذكرى الخمسين للاستقلال، على الرابط https://services.mesrs.dz/Portail_MESRS_ind/histoire/Evenements_ar9.html ، تم تصفحه بتاريخ 2017/05/01

3 ـ مفيدة قويسم، **التصحيح الثوري بين هواري بومدين و أحمد بن بلة**. مقال نشر في موقع "الجلفة انفو"، على الرابط http://www.djazairess.com/djelfa/5924 تم تصفحه بتاريخ 2017/05/02.

4 ــ موقـع بـاب الـواب، **تسـريبات حصـرية مـن مـذكرات الشـاذلي بـن جديـد**. علـى الـرابط http://www.babalweb.net/ar/info/5487، تم تصفحه بتاريخ 2017/05/05.

5 ـ مصطفى بلعور، **الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988 ـ 1990**. مقال منشور بمجلة جامعة قاصـدي مربـاح ورقلـة، علـى الـرابط https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/502-1988-1990، تم تصفحه بتاريخ 07 ماي 2017.

6 ــ عبد الحميد بن محمد، **التغييرات العسكرية بالجزائر، هل تمهد لمرحلة قادمة**. على الرابط: http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016 تم تصفحه بتاريخ 2016/05/21 على الساعة 15:00

7 ـ **بوتفليقة يطيح بمدير المخابرات و يسترجع سلطاته كاملة**، مقال تم الاطلاع عليه على الرابط:

https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2015/09/13/ تـم تصـفحه بتـاريخ 2017/05/21 على الساعة 15:00